

جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية

كتاب في أصول اللغة

الجزء الثاني

(ويشمل أعمال لجنة الأصول والقرارات التى اصدرها المجمع بناء عليها فى اصول اللغة واوضاعها العامة ، معلقا عليها ، مقرونة بما قدم فى شانها من بحوث ومذكرات ، وذلك فى الدورات السبع : من الخامسة والثلاثين الى الحادية والأربعين) .

اخرجها وضبطها وعلق عليها

محمد شوقى أمين
عضو المجمع

مصطفى حجازى
المراقب العام للمجمع

الطبعة الأولى

١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

بين يدى القارىء الجزء الثانى من كتاب « فى أصول اللغة » ، وهو يضم بين دفتيه أعمال « لجنة الأصول » ، والقرارات التى أصدرها المجمع بناءً عليها ، وذلك خلال الدورات السبع : من الخامسة والثلاثين إلى الحادية والأربعين .

وكان الجزء الأول قد صدر منذ سبع سنوات ، محتويا على مثل هذه الأعمال للجنة الأصول ومجموعة القرارات المجمعية فى شأنها ، خلال ست دورات ، من التاسعة والعشرين ، إلى الرابعة والثلاثين .

وقبل ذلك بسنوات ، أشار الأستاذ الدكتور « إبراهيم بيومى مدكور » – رئيس المجمع الآن ، وأمينه العام يومئذ – أن يكون السفر الثالث من كتاب « مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً » مقصورا على « مجموعة القرارات العلمية » التى انتهى إليها المجمع منذ دورته الأولى إلى الثامنة والعشرين .

ومجموع هذه المطبوعات يمثل جملة متكاملة للأعمال المجمعية حتى العام الماضى ، فى أقيسة اللغة وأوضاعها العامة ، وفى المشتقات والجموع والنسب وغيرها من الأحكام النحوية والصرفية ، وفى الترجمة والتعريب وكتابة الأعلام الأجنبية ، وفى وضع المعجمات وصوغها ، والمصطلحات العلمية ، وفى تيسير قواعد النحو والصرف التعليمية ، وفى تيسير الكتابة العربية إملاءً وضبطا وطباعة .

وهذا الجزء الثانى من كتاب « فى أصول اللغة » يمثل حلقة جديدة من سلسلة مطبوعات المجمع فى ذلك الجانب من أعماله المتعددة المتنوعة .

ويتصل بهذا الجانب ماتمّ فى «لجنة الأُصول» من دراسة للألفاظ والأساليب ، وفى الجزء الأَول من كتاب «فى أُصول اللغة» قسم خاص بها ، فكان الشأْن أن يشمل الجزءُ الثانى ما درسته اللجنة منها بعدُ ، ولكن رئى استبقاؤه ؛ ليتضمّنه كتابٌ مستقل ، يصدر قريبا – إن شاء الله – على أن يضم أيضاً ما درسته «لجنة الألفاظ والأساليب» التى استأنفت عملها منذ سنوات معدودات – حتى تجتمع الأَشباه والنظائر فى صعيد واحد .

وقد اشترك فى دراسة ما حواه هذا الجزء الثانى من أعضاء «لجنة الأُصول» – اشتراكا كليا أوجزئياً – الأستاذ زكى المهندس (رئيس اللجنة) والأَساتذة : عباس حسن ، وعبد الحميد حسن ، وعلى الخفيف ، والدكتور الشيخ محمد الفحام ، ومحمد خلف الله أحمد ، ومحمد شوقى أمين ، والدكتور محمد مهدى علام .

وكذلك من سبقوا إلى رضوان الله ، المرحومون الأَساتذة : الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ، وعطية الصوالحى ، وعلى الجندى ، وعلى السباعى ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد .

وكان الرجاءُ أن نسعد بمشاركة الأستاذ «محمد خلف الله أحمد» فى إعداد هذا الجزء ، كما شارك فى إعداد الجزءِ الأَول منه ، وفى إعداد مطبوعة «مجموعة القرارات العلمية» من قبل ، ولكن شواغله الكُثْر لم تتح له تحقيق ما رجوناه .

وقد كان للزميلين : الأستاذ عبد الوهاب عوض الله رئيس التحرير ، والأستاذ عبد الصمد محروس المحرر الأول بالمجمع ، جهد مشكور فى مراجعة تجارب الطبع .

ولله الحمد والمنة

مصطفى حجازى
المراقب العام للمجمع

محمد شوقى أمين
عضو المجمع

فهرس الكتاب

الصفحة

الباب الثالث

فى بعض أحكام النسب ٨٣ — ١٢٠

الباب الرابع

فى بعض الأحكام النحوية والصرفية ١٢١ — ١٢٤

الباب الأول

فى المشتقات

١ – صوغ « فَعُول » .

٢ – صوغ فِعالَة ، وفَعالَة ، وفُعُولة .

٣ – صوغ اسم الفاعل من اللازم على زنة « فاعِلٍ » .

٤ – صوغ « فُعَلَةَ » الكثرة والمبالغة .

٥ – لُحوق التاء بالمصدر الميمى .

١ – قياس صوغ " فَعُول " للصِّفة المُشَبَّهة ، أو المبالغة

« الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة فَعُول من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبهة بناءً على أن أمثلة المبالغة إنما تجيءُ من المُتَعدِّى ، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة « فَعُول » .

ونظراً لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لفَعُول من الأفعال اللازمة :

ترى اللجنة قياسية صوغ « فَعُول » – عند الحاجة – للدَّلالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون للمبالغة ، بحسب مقامات الكلام ، وتشير اللجنة فى ذلك أيضا إلى ماسبق للمجمع إقراره لقياسية صيغة « فَعّال » و «فِعِّيل » و « فُعَلَة » للكثرة والمبالغة ، من الأفعال اللازمة أو المتعدية على السواء ، ولما كتب فى الاحتجاج لذلك من بحوث ومذكرات . »

---

* قرار المؤتمر بالجلسة التاسعة من الدورة الحادية والأربعين (بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٧٥ م) وكان الموضوع قد عرض على المجلس بالجلسة السابعة والعشرين من الدورة الحادية والأربعين (بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٥ م)

* عدل المجلس ماجاء فى قرار لجنة الأصول من قولها : « قياسية صوغ فعول للدلالة على المبالغة أو الصفة المشبهة...» إلى : « قياسية صوغ فعول للدلالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون للمبالغة . . . . »

* وافق المؤتمر على أن يضاف إلى ماعرضته اللجنة وما أقره المجلس كلمة : « عند الحاجة » .

* قدم الأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع مذكرة إلى اللجنة عرض فيها أن جمهرة النحاة يتناقلون قياس صوغ « فعول » بمعنى فاعل ، من الثلاثى المتعدى للدلالة على المبالغة والكثرة .

ويذكرون كذلك كثرة صوغ فعول من الثلاثى اللازم المضموم العين ، وقلته فى مكسورها ، على أنه من الصفة المشبهة .

أما « فعل » - المفتوح العين : فتجىء الصفة المشبهة منه نادراً على أوزان شتى ليس منها « فعول » .

ولكن مسموع اللغة فيه أعداد وافرة من الكلمات على هذه الصيغة ، مشتقة من مصادر الأفعال اللازمة - مضمومة العين أو مكسورتها أو مفتوحتها - وفيها مايحتمل معنى المبالغة أو معنى الصفة المشبهة ، ونظرا إلى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تتلاقى أو تتقارب - فى الدلالة ، لإفادة معنى المبالغة والكثرة والشدة ، أو معنى الثبوت والدوام والاستمرار . يرى سيادته أنه : يجاز أن يصاغ من كل فعل ثلاثى على الإطلاق كلمة على وزن « فعول » لتفيد كثرة الفعل والمبالغة فيه ، أو ثبوت الصفة ودوامها ، بحسب مايراد ويقصد فى مقامات الكلام عند الحاجة .

* ومع هذا مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين فى الموضوع .

صيغة " فَعُول "

قياسيتها من الفعل اللازم على أنها للمبالغة أو صفة مشبهة (*)

١ – يتناقل النحاة فيما يتناقلون من الضوابط والأحكام أن صيغة « فَعُول » تجيء أكثر ماتجيء لمعنيين : الأول أنها للمبالغة ، والآخر أنها صفة مشبهة .

فإذا كانت للمبالغة فهى قياسية عند جمهور البصريين إذا صيغت من الفعل الثلاثى المتعدى ، دون اللازم .

وإذا كانت صفة مشبهة ، فغالب صوغها من « فَعُل » المضموم العين ، وقليل أو نادر أن تصاغ من « فَعِلَ » المكسورة عينه ، وأقل من ذلك ندرة ورودها مصوغة من فِعْل ذى عين مفتوحة .

٢ – ونتيجة ماتقدم أنه لايجاز أن تصاغ كلمة على وزن « فَعُول » للمبالغة إذا كان فعلها لازما ، وكذلك لايجوز صوغ كلمة على هذا الوزن إذا كان فعل الكلمة من باب الأفعال المكسورة عينها أو المفتوحة العين .

٣ – وقد سبق للمجمع فى دورته الثانية أن اتخذ قرارا فى قياسية صوغ «فَعَّال» للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى ، مستندا فى ذلك إلى أمرين : أحدهما إطلاق بعض النحاة القول فى تحويل الثلاثى من فاعل إلى صيغ المبالغة ، والإطلاق يؤخذ منه جريان التحويل فى اللازم والمتعدى ، والآخر : ورود عشرات من الكلمات على وزن « فَعَّال » ، على اختلاف موقعها من التَّعدِّى واللزوم . ومفاد ذلك أن شرط التعدى فى صوغ أمثلة المبالغة قد تسومح فيه ، فلم يعد ضربة لازب ، كما يقرر جمهرة النحاة .

٤ – كذلك عمد المجمع إلى صيغتين للمبالغة والتكثير – غير الأمثلة الخمسة المشهورة – وهما صيغة « فِعِّيل » بكسر العين المشددة كسِكِّيت ومِكِّير ، وصيغة «فُعَلَة » – بضم الفاء – وفتح العين كضحكة وهمزة ، فأقر فى بعض دوراته اللاحقة قياسيتهما من الفعل اللازم والمتعدى على السواء .

(*) مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين – عضو لجنة الأصول .

٥ — وقد لاحظت أن صيغة « فَعُول » من الصيغ المأنوسة التي يكثر دورانها ، وأنها تناظر في الاستعمال صيغة « فَعَّال » التي أقرها المجمع ، وهي أسوغ وأيسر من الصيغتين الأخريين اللتين أقرهما المجمع أيضا ، وهما : فعِّيل ، وفُعَلة . فرأيت أن أستخير مسموع اللغة في صيغة «فعُول» ، وأتبين ماينجم عن الاستقراء للكلمات الفصاح على ذلك الوزن ، وإن كان الاستقراء على غير استقصاء .

٦ — وكان اتجاهي في المراجعة والتتبع مصوبا إلى الأفعال اللازمة التي هي من باب فعِل المكسور العين أو المفتوحة عينه ، فتلك هي الأفعال التي تتفق جمهرة النحاة على أن صوغ « فعول منها ليس بقياس ، لا باعتباره للمبالغة ، ولا باعتباره صفة مُشبهة » .

٧ — وخلص لي من المراجعة والتتبع مائة كلمة وثلاث عشرة ، على زنة « فَعُول » وأفعالها لازمة وبابها إما فعِل المكسور العين ، وأما فعل بفتح عينه . وهي صالحة لأن يحمل معناها على المبالغة ، أو يحمل على أنه صفة مشبهة ، فإن تعيين أحد المعنيين يتوقف على سياق الكلام . والمعجمات في الغالب تذكر معاني الأفعال ، وتتبعها بصيغ المشتقات ، وربما ذكرت في بعض الكلمات على وزن « فعول » أنها للمبالغة أو التكثير . والحق أن المبالغة والصفة المشبهة تتلاقيان أو تتقاربان ، فدلالة المبالغة والكثرة والشِّدة تلتقي أو تقرب من دلالة الثبوت والدوام والاستمرار ، وكثيرا مايتعذر التفريق بين الدلالتين في بعض الأمثلة إلا حيث تتعين إحداهما في مقامات الكلام ، أو في الإعمال النحوي في التراكيب .

٨ — ونحن حين نضع تحت أنظارنا هذه الكلمات التي تزيد على المائة ، وهي على زنة فعُول ، وكل أفعالها لازمة ، نجد الأحكام النحوية المقررة تقف موقفا منها عجيبا ، فهي ليست للمبالغة لأن المبالغة لا تجيء من الأفعال اللازمة ، وهي كذلك ليست من وادي الصفة المشبهة ، لأن أفعالها اللازمة مكسورة العين أو مفتوحتها ، وصيغة « فَعُول » ليست قياسية للصفة المشبهة من هذين البابين .

٩ – واذا كان المجمع قد أجاز قياسية كثير من الصيغ ، استئناسا بأمثلة تبلغ العشرات كما فى قياسية صيغة « فَعَّال » « وفِعِّيل » ، أو بأمثلة قليلة أو معدودة ، كما فى قياسية « فُعَلَة ، أو السين والتاء للجعل والاتخاذ ، فإن مما تطمئن إليه النفس استئناسا بالعدد الجحم من الكلمات المسموعة أن تجاز قياسية صيغة « فعول » للمبالغة أو الصفة المشبهة ، كما أجزنا صيغة فَعَّال وفِعِّيل وفُعَلَة .

وهذه سياقة الكلمات

أبوق – أثوم – أجوج – أرون – أزوج – أزوح – أصوص – آفوك – ألوب – ألوك أمون – أنوح – أنوس – بتول – بيوض – بروك – جزوع – حرون – حصور – حنون – خشوع – خضوع – خنوع – دلوج – دلوح – دلوخ – ذقون – ذلول – ذهوب رجوف – رسوم – رقوء – سبوح – سكوت – سكور – شرود – شطون – شغوب شموس – صؤول – صبور – صدوح – صدوف – صدوق – صلود – صموت – صمول – ضحوك – ضلوع – ضلول – طروب – عبوس – عثور – عجول – عروب عزوم – عسوف – عفو – علوق – غدور – غشوم – غضوب – غيور – غيوم – فخور – فرور – فروق – فيوض – قتوت – قرود – قرون – قطوب – قطور قعود – قنوط – قنوع – كؤود – كذوب – كسوم – كفور – كهود – لجوج – لجون لحوح – لعوب – مروح – منون – نؤوم – نجوخ – نجوع – نخور – نزوح نزور – نزوع – نزوف – نسول – نشوص – نشوط – نصوح – نضوح نضوض – نطوف – نعور – نفوذ – نفور – هتوف – هتون – هلوع – هيوم – ولود – ولوع – يؤوس (وهى تكملة الثالثة عشرة بعد المائة) .

١٠ – وقصارى ما أسلفت أن جمهرة النحاة يتناقلون قياس صوغ «فعول» بمعنى فاعل من الثلاثى المتعدى للدلالة على المبالغة والكثرة ، ويذكرون كذلك ندرة صوغ « فعول » من الثلاثى اللازم المضموم العين وقلته فى مكسورها على أنه من الصفة المشبهة ، أما «فعل» المفتوح العين فتجىء الصفة المشبهة منه نادرا على أوزان شتى ليس منها «فعول» .

ولكن مسموع اللغة فيه أعداد وافرة من الكلمات على هذه الصيغة ، مشتقة من مصادر الأفعال اللازمة على اختلاف الأبواب – مضمومة العين أو مكسورتها أو مفتوحتها – وفيها ما يحتمل لمعنى المبالغة أو معنى الصفه المشبهة

وأخذا من هذا كله ، ونظرا إلى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تتلاقى أو تتقارب في الدلالة لإفادة معنى المبالغة والكثرة والشدة ، أو معنى الثبوت والدوام والاستمرار ، يجاز أن يصاغ من كل فعل ثلاثي على الإطلاق كلمة على وزن «فَعُول» لتفيد كثرة الفعل والمبالغة فيه ، أو ثبوت الصفة ودوامها واستمرارها ، بحسب ما يراد .

وبهذا يضاف إلى الأحكام النحوية حكم له من اللغة سند وثيق ، وفيه للغة تيسير كبير .

---

٢ – جواز صوغ " فِعالة " " وفَعالة " و " فعولة "

« يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفِعالة – بكسر الفاء – إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة ، أو شبهها من المصاحبة والملازمة ، وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية :

القِوامة – الهِواية – اللِّياقة – العِمالَة – العِمادَة – النِّيافة – البِدايَة .

وكذلك يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفَعالة – بالفتح – والفُعُولة – بالضم – من كل فعل ثلاثى بتحويله إلى باب فَعُلَ بضم العين ، إذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار ، أو المدح والذم ، أو التعجب .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين . وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

- عرض الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة عليها أن ثمة كلمات مصدرية شاعت فى الاستعمال على وزن الفعالة بفتح الفاء وكسرها وعلى وزن الفعولة ، وهذه الكلمات ليست من مسموع اللغة ، ولذلك ينكرها النقاد ، بناء على أن صوغ هذه الأبنية غير قياسى فى بعض أبواب الفعل أو معانيه . وهذه الكلمات هى الآتية :

على وزن فعالة - بكسر الفاء - : القوامة - الهواية - البداية - اللياقة - العمالة - العمادة - النيافة .

على وزن فعالة - بفتح الفاء - : الزمالة - القداسة - العراقة - الفداحة - النقاهة - السماكة .

على وزن فعولة – بضم الفاء – : السيولة - الليونة - العمولة - الميوعة - الخصوبة - الخطوبة - الخطورة .

وفى أثناء البحث عرض الخبير أيضا كلمة (الحمولة) التى تستعمل فى المعنى المصدرى .

فيقال : هذه السيارة حمولتها كذا طناً ، أى هذا احتمالها أو قدرتها على الحمل .

على حين أنها فى اللغة لم ترد إلا جمعا أو شبه جمع ، كما فى الحمولة ، والبعولة ، والفحولة ، ورأت اللجنة الاكتفاء بمعناها الجمعى ، وبه يصح التعبير المستعمل ، فلا حاجة إلى القول بمصدريتها .

- وفيما لوحظ فى اللجنة أن كلمة (البداية) مستعملة بين المؤلفين من قديم ، وبعضهم يخرجها على أنها تستعمل مع كلمة (النهاية) على أنها من باب المجاورة ، أو الموازنة ، أو الازدواج ، كالغدايا والعشايا ، وذكر الأستاذ على السباعى أن صاحب « شفاء الغليل » يرى تصويبها .

- وقد تناول بحث اللجنة النقاط الآتية :

أن كثيرا من كلمات اللغة التى ترد على وزن الفعالة – بالكسر – يرد فيها الفتح أيضا ، كالولاية ، والوكالة ، والوصاية ، والوزارة . !

– أن وزن الفعالة للحرفة أو شبهها يمكن التوسع فى دلالته ، فيطلق لمعنى المصاحبة ، أو الملازمة .

وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية على وزن الفَعالة — بالفتح :

الزَّمالة — القَدامة — الفَداحة — النَّقاهة — العَراقة — السَّماكة .

والكلمات الشائعة التالية على وزن الفُعولة — بالضم — :

السُّيولة — اللُّيُونة — المُيوعة — الخُصُوبة — الخُطوبة — الخُطورة — العُمولة .

= أن النحاة أجازوا تحويل كل فعل ثلاثى متصرف مثبت قابل للتفاضل إلى باب فعل - بضم العين - ليلتحق بالغرائز ، أو للدلالة على أن مفاده صار كالغريزة ، وعلى هذا يكون قاصراً . وقد وضح الأستاذ عباس حسن ذلك فى مذكرة له فى الدورة الرابعة والثلاثين ، يضاف إلى ذلك أن المجمع فى قراراته الخاصة بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها قرر أن الفعل إذا كان على وزن فعل — مضموم العين — فمصدره على فعالة بالفتح ، أو فعولة بالضم .

— وعرض خبير اللجنة أن مسموع اللغة حافل بالكلمات المصدرية على هذه الأوزان الثلاثة (الفعالة - والفعانة والفعولة) ، من مختلف أبواب الفعل ، وكثرة الوارد على هذه الأوزان يبيح قبول مااستحدث من الكلمات .

٣ — جواز صوغ اسم الفاعل

على وزن فاعِل من الثلاثى اللازم مضموم العين أو مكسورها

«يجاز صوغ اسم الفاعل ، على وزن فاعِل ، من كل فعل ثلاثى متصرف من أبوابه عامة ، بقصد الحُدوث ، فيقال مثلا : تحيةٌ عاطِرةٌ . وإن لم يقصد الحدوث فلا يجوز ، مثل « ثوب أدكن » .

• صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض على اللجنة أن الاستعمال يجرى بمثل كلمة (داكن) و (عاطر) ، فتثار الشبهة فى صحة هذا الصوغ ، على أن الفعل لازم من باب فعل المكسور العين ، أو فعل المضموم العين ، والصفة منهما لا تكون على فاعل .

— واحتج الأستاذ عباس حسن لصحة هذا الصوغ بأن الصرفيين يجيزون أن يقال : فارح وحاسن إذا أريد عروض الصفة وحدوثها .

— وأشار الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مايذكره النحاة من أن اسم الفاعل والصفة المشبهة يجوز تحويل كل منهما إلى الآخر ، فاسم الفاعل يحول إلى الصفة المشبهة لقصد الثبوت ، والصفة المشبهة تحول إلى اسم فاعل لقصد العروض .

وذكر الأستاذ الدكتور محمد الفحام أن مادل على لون فالصفة منه على أفعل ، فتقول : ثوب أدكن لاداكن ، وإباحة الصرفيين التحويل إلى فاعل فى الصفة المشبهة لما يعرض لاتشمل مادل من الألفاظ على الألوان .

وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة بسط فيها أدلة صوغ فاعل مثل داكن .

— وقدم خبير اللجنة الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة تشهد لإجازة ذلك إما على إطلاق صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل ، وإما على رد الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل إذا أريد بها الحدوث .

— وبعد اطلاع اللجنة على المصادر ، وعلى ماقدم إليها انتهت إلى ما يأتى :

« يجاز صوغ اسم فاعل ، على وزن فاعل ، من كل فعل ثلاثى متصرف من أبوابه عامة ، بقصد الحدوث ؛ فيقال مثلا :

« ثوب داكن ، وتحية عاطرة » .

ومع هذا :

١ — مذكرة الأستاذ عباس حسن فى « أدلة صوغ فاعل مثل داكن »

٢ — مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين فى « جواز صوغ اسم فاعل على وزن فاعل من كل فعل ثلاثى لازم مكسور العين أو مضمومه » .

أدلة صوغ فاعل مثل داكن (*)

(التصريح ج٢ ص ٧٨ هذا باب أسماء الفاعلين)

جاء فيه ما نصه الحرفي : «يأتي وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على وزن «فاعل» . . . . متعديا كضَرَبَه وقَتَله أو لا زما كذهب فهو ذاهب وغذا بمعنى سال فهو غاذ (أي سائل) ويقال في فعل بالكسر القاصر كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره . . . وإنما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم هو : فعل بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض كفرح وأشر .

وأفعل في الألوان والخلق ، فاللون ، كأخضر ، وأسود ، وأكحل ، وألمى ، والخلقة : نحو أعور ، وأعمى ، وأجهر .

وفعلان فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن : الأول كشبعان وريان ، والثاني نحو عطشان وصديان . . .

وقياس الوصف من فعل بالضم هو فعيل كظريف شريف ، ودونه فعل كشهم وضخم ، ودونها أفعل كأخطب إذا كان أحمر إلى الكدرة و .. و .. وفي هذا يقول ابن مالك «وفعل أولى . . . . الخ».

وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ ، فيتركون القياس المطرد ، ويستعملون غيره ، كشَيْخ ، وأَشْيب ، وطَيِّب ، وعَفِيف ، ولم يقولوا شائخ أو شائب ،وطائب ،وعاف ، كما استغنوا بترك ، وتارك ، عن : وَذَر ، ووَدَع ووادع ، وإليه يشير الناظم بقوله :

وبسوى الفاعِل قد يغنى فَعَل . . .

ومحل الاستغناء مالم يستعمل له قياس ، أما ما استعمل له قياس ، وسمع غيره ، فليس موضع الاستغناء ، نحو : مال يميل فهو مائل وأميل ، قاله الشاطبي .

(تنبيه) جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت هي صفات مشبهة

(*) مذكرة الأستاذ عباس حسن ــ عضو لجنة الأصول .

باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث[١] فهى أسماءُ فاعلين، إلا فاعلا، كضارب من المتعدى، وقائم من اللآزم، فإنه فى الاصطلاح اسم فاعل . . .

(الهمع جـ ٢ ص ١٩٦ بناء الصفات)

يطرد فى اسم الفاعل زنة المضارع بإبدال أوله ميما مضمومة وكسر متلو الآخر كضارب وعالم . . . ثم قال ما نصه الحرفى : ولكن صفة فعل المكسور العين اللازم فى الأعراض هو فَعِلٌ بالكسر نحو فَرِحَ فهو فَرِحٌ .

وفى الألوان والعاهات أفْعَل ، كأحمر ، وأسود ، وأعور ، وأجهر .

وفى الامتلاء وضده فعلان : كشبعان، وريان، وصديان، وعطشان .

وصفة فعل المضموم – ولا يكون إلا لازما – هو فَعْل كضَخْم ، وفَعِيل كجَميل

هذه الأوزان هى الصفة المشبهة ، ولا تبنى من متعد ، بل من لازم ، وقلَّ فيها وزن اسم الفاعل ، نحو : طاهر القلب ، ومنطلق اللسان ، ومنبسط الوجه خلافا لمن منع مجاراتها المضارع وهو الزمَخْشرى وابن الحاجب . قال أبو حيان : ولا التفات إليه ، لا تفاقهم على أن ضامر الكشح ، وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحائل اللون ، وظاهر الفاقة ، وطاهر العرض ، ومطمئن القلب ، صفات مشبهة وهى مجارية له .

قيل : ولقائل أن يقول : إن هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة، لا أنها صفات مشبهة » اهـ

(فى الصبان جـ ٢ ص ٣١٣ باب أبنية أسماء الفاعلين)

يجىء على كذا وكذا . . . الخ وعلى فَعْلان فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن نحو صديان ، وريان ، وعطشان . . . إلى أن ، قال ، ما ، نصه :

«جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا : فاعلان قال الصبان مانصه : قوله صفات مشبهة أى إن قصد بها الثبوت والدوام فإن قصدبها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الأسقاطى وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حولت إلى فاعل . وفى التصريح – عن الشاطبى وغيره – : أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل : حاسن لاحسن .

---

١ ـ قوله : إلا إذا قصد بها الحدوث : قضيته أن تلك الصيغ تستعمل للحدوث وإن لم تحول إلى فاعل فقولهم إذا : «قصدوا الحدوث حولت إلى فاعل» ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل عليه قول الرضى استدلالا لشىء ذكره : ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث اهـ بنصه تصريح .

جواز صوغ فاعل من الثلاثى اللازم مكسور العين أو مضمومة(*)

يرد فى استعمال الكتّاب المحدثين مثل قولهم : « ثوب داكن »فيتصدى لهذا الاستعمال بعض النقاد بقولهم : إن الصواب أدكن وذلك لأن الفعل دَكِنَ لازم مكسور العين ، فلا يجىء منه اسم فاعل على زنة فاعل ، ولكن تجىء الصفة منه على أفعل ، لا غير.

وإذا رجعنا إلى أقوال النحاة فى هذا ، ألفيناهم يفرقون بين أمرين ، أو بتعبير أوضح يميزون بين غرضين :

الغرض الأول : إرادة الثبوت والاستقرار والاستمرار فى الصفة ، وفى هذا الغرض يجمعون على أن قياس الوصف من فعل اللازم المكسور العين وفعل المضموم العين — ولا يكون إلا لازما — على غير زنة فاعل ، وأوزان الوصف فيهما تختلف باختلاف معانيهما ، فللمكسور العين فَعِلٌ كفرح ، وأفعل ، كأحمر مثلا ، وللمضموم العين فَعِيل ، كشريف ، وفَعْل كضَخْم مثلا . وكلها صفات مشبهة .

والغرض الثانى : التعبير عن حدوث الصفة ،وفى هذا الغرض يَقول النحاة بصحة الإتيان بالصفة جارية على الفعل ، أى على زنة فاعل ، فيقال : هو فارحٌ أو حاسِنٌ .

وفى هذا يقول « الرضى » :

« إن قصد بالصفة المشبهة الحدوث ، رُدَّت إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقول فى حسن : حاسن ، وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة » .

ويمثل النحاة لذلك بقول الله تعالى : ﴿ وضائِقٌ به صَدرُك﴾ فيرون أنه قد جىء بالصفة على هذه الزنة للدلالة على عروض الضيق ، وهنا يقول «ابن يعيش» :

«عدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على أن الضيق عرض فى الحال غير ثابت ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إنهم كانوا قوما عَمِين﴾ عدل عن عمين إلى عامين لهذا المعنى » .

(*) مذكرة بقلم : الأستاذ محمد شوقى أمين — خبير اللجنة .

ويستشهدون بقول الأشجع السلمى فيما اختاره له صاحب ديوان الحماسة :

وما أنا من رُزْءٍ – وَإِن جَلَّ – جازِعٌ ولا بسُرُورٍ بعد موتِك فارِحُ

وقد عرض لذلك «الفيومى» فى خاتمة (المصباح) فأوضح ما بين النحاة من خلاف، يذكر أن ابن الحاجب أطلق القول بمجئ اسم الفاعل على زنة فاعل .

ونسب إلى أبى على الفارسى أن اسم الفاعل يأتى من الثلاثى مجيئا واحدا مستمرا ، إلا من فَعُل بضم العين وكسرها ، وقدجاء من المكسور على فاعل نحو حاذِر وفارِح .

كما نسب إلى «ابن عصفور» أنه قيد مجيئه من المضموم والمكسور على فاعل ، بشرط أن يكون قد ذهب به مذهب الزمان .

وأخيرا يذكر قول الزمخشرى : إن الصفة تدل على معنى ثابت ، فإن قصدت الحدوث قلت ؛ حاسن الآن وغداً ، وكارم ، وطائل ، وكذلك يذكر قول السخاوى : إنما عدلوا بالصفة عن الجريان على الفعل لأنهم أرادوا أن يصفوابالمعنى الثابت ، فإن أرادوا معنى الفعل أتوا بالصفة جارية عليه ، فقالوا : طائِلٌ غداً ، كما يقال : يَطولُ غدا .

بالنظر فى جملة هذه الأقوال ، يخلص لنا الاطمئنان إلى القول بجواز صوغ فاعل من الثلاثى اللازم مكسور العين أو مضمومها فى مقام التعبير عن عُروض الصفة أو حدوثها .

---

٤ — اطّراد صوغ فُعَلَة

بضم الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة والمبالغة

«يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثى القابل للمبالغة صيغة على وزن فُعَلَة — بضم الفاء وفتح العين — كضُحَكَة وصفاً للمذكر والمؤنث ، للدلالة على التكثير والمبالغة .

وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لَبْس ، وجب التصحيح ، فيقال : «سُعَيَةٌ» من سَعَى ، «ودُعَوَةٌ» من دعا .»

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى إلى مؤتمر المجمع فى دورته الرابعة والثلاثين بحثا يتضمن اقتراح اطراد صوغ «فعلة» بضم الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة .

٢ — وقد نظرت فيه اللجنة ، وكان مما تبودل من الآراء فيه :

— أن صيغ المبالغة المشهورة فى اللغة كثيرة ، وفيها مايغنى عن صيغة «فعلة» .

— أن هذه الصيغة يلتبس فيها المذكر بالمؤنث ، لمكان التاء .

— أن الأفعال المعتلة اللام يصعب الاشتقاق منها على هذه الصيغة .

— أن صيغ الكثرة والمبالغة مسموعة غير مقيسة عند بعض النحاة إلا صيغ فعال ومفعال وفعول .

— أن المجمع أقر من قبل قياسية صيغة فعال بتشديد العين للمبالغة ، وكذلك صيغة فعيل بتشديد العين المكسورة .

٣ — ومع هذا مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى المقدمة إلى المؤتمر وما كتبه للجنة تكملة لمذكرته ، وعنوان التكملة : «مذكرتان : صيغ المبالغة بين السماع والقياس ، وفى الصوغ من المعتل اللام» .

اطّراد صوغ «فُعَلة»

(بضم الفاء وفتح العين) للدلالة على الكثرة(*)

بناءُ « فُعَلَة » أحد أبنية المبالغة الاثنى عشر التى ذكرها ابن خالوية فى شرح الفصيح[1] ، وقد ورد منه عدد كثير يفوق حد القياس ، ذكر السيوطى طائفة منه ، فقال فى المزهر (جـ٢ ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦) :

ذكر « فُعَلَة » فى النعت

(١) قال ابن السكيت فى الإصلاح ، والتبريزى فى تهذيبه :

اعلم أن ماجاء على « فُعَلَة » (بضم الفاء وفتح العين) من النعوت فهو على تأويل فاعل ، وما جاء منه على « فُعْلة » (ساكن العين) ، فهو فى معنى مفعول .

يقال : هذا رجل ضُحَكَةٌ : كثير الضحك ، ولُعَبَةٌ : كثير اللعب ، ولُعَنَةٌ : كثير اللَّعْن للناس ، وهُزَأَة : يَهْزأُ من الناس ، وسُخَرَةٌ : يَسْخَر منهم ، وعُذَلَةٌ : كثير العَذْل للناس ، وخُذَلَةٌ : يخذل الناس ، وخُدَعَةٌ : يخدع الناس ، وهُذَرَةٌ : كثير الكلام ، وعُرَقَةٌ : كثيرُ العَرق ، وأُكَلَةٌ شُرَبَةٌ : كثير الأكل والشرب ، ونُكَحَةٌ : كثير النكاح ، وفَحْلٌ خُجَأَةٌ : كثير الضِّراب ، وعُسَلَة : كثير الضِّراب لايلقح » و (رجل) ضُجَعَةٌ[2] : للعاجز الذى لا يكاد يبرحُ بَيْتَه ، وأُمَنَةٌ : يثِقُ بكلٍّ أحد ، وحُمَدَة : يكثر حمد الأشياء ، ويزعم فيها أكثر مما فيها ، وهُقَعَةٌ[3] بالقاف : للذى يكثر الاتكاء

(*) مذكرة الأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى — عضو اللجنة .

(١) قال : العرب تبنى أسماء المبالغة على اثنى عشر بناء : (فعال) كفساق ، و (فعل) كغدر ، و (فعال) ، كغدار ، و (فعول) كغدور ، و (مفعيل) كمعطير ، و (مفعال) كمعطار ، و (فعلة) كهمزة لمزة ، و (فعولة) كلولة ، و (فعالة) كعلامة ، و (فاعلة) كراوية وخائنة ، و (فعالة) كبقاقة : للكثير الكلام ، و (مفعالة) كمجذامة ، انتهى من المزهرج ٢ ص ٢٤٣ .

وليس ماذكره ابن خالوية حصر الأبنية المبالغة ، فقد سمعت لها أبنية أخرى : منها (فعيل) كسميع ، (فعيل) كسكير ، و (فعل) كحذر ، و (فعال) ككبار ، و (فعال) ككبار ، و (فاعول) كفاروق .

(٢) فى الأصل : و (ضجمة) ، والتصحيح عن المواهب الفسيحة .

والاضطجاع بين القوم ، وقُعَدَةُ ضُجَعَةٌ : كثير القعود والاضطجاع ، وراعٍ قُبَضَةٌ رُفَضَةٌ : للذى يَقبِضُ الإبلَ ويجمَعها ويسوقُها ، فإذا صارت إلى الموضع الذى تحبه وتهواه رَفَضها[1] ، فتركها ترعى كيف شاءت وتجيءُ وتذهب ، ورجل زُكَأَةٌ : حاضر النقد موسر ، ورجل مَلِيءٌ قُوَبَةٌ : أى ثابت الدار مقيم ، وامرأة طُلَعَةٌ قُبَعَةٌ : تطلَّع ثم تقبع رأسها – أى تدخل رأسها – ورجل نُوَمَةٌ : كثير النوم ، نومة : خامِلُ الذكر لايؤْبه له ، ومُسَكَةٌ : للبخيل ، وصُرَعَةٌ : للشديد الصراع ، وهُمَزَة لُمَزَةٌ : يَهْمِزُ الناس وَيَلْمِزُهم ، أى يعيبهم ، ونُتَفَةٌ : ينتف من العلم شيئاً ولا يستقصيه ، وخُرَجَةٌ وُلَجَةٌ : كثير الخروج والوُلوج ، وحُطَمَةٌ ، : كثير الأكل ، ووُكَلَةٌ تُكَلَةٌ ، أى عاجزٌ يَكِلُ أمرَه إلى غيره ، ويتَّكِل عليه فيه ، وسُهَرَةٌ : قليل النوم ، وجُثَمةٌ : نَؤُوم ، وعُلَنَةٌ : يبوح بسره ، وقُذَرَةٌ : يتنزَّه عن الملائِم[2] ، وطُرَقَةٌ : إذا كان يسرى حتى يطرق أهله ليلاً ، وولَعَةٌ : يولع بما لا يعنيه ، وهُلَعَةٌ : يهلع ويجزع سريعا ، وحُوَرَةٌ : محتال ، وسرج عُقَرَةٌ .

(٢) وزاد أبو عبيدة فى الغريب المصنف :

ورجل كُذَبَةٌ : كذّاب ، وخُضَعَةُ ، يخضع لكل أحد ، وجُلَسَةٌ وتُكَأَةٌ ، ولُجَجَةٌ : لجوج ، وسُبَبَةٌ : يَسُبّ الناس ، وامرأةٌ خُبَأَةٌ ، ورجل قُبَضَةٌ رُفَضَةٌ : الذى يتمسك بالشيء ثم لا يلبث أن يدعه .

(٣) وفى ديوان الأدب .

يقال : هو نُجَبَةُ القوم : إذا كان النَّجيب منهم ، ومُجَعَةٌ : أحمق ، وهُجَعَةٌ : نَؤُوم ، وطُلَقَةٌ : كثير الطلاق .

(٤) وفى الصحاح : رجل عُوَقَةٌ : ذو تَعْوِيق لأصحابه .

(٥) وفى الجمهرة : رجل طُلَبَةٌ : يطالب الأُمور ، وبُرَمَةٌ : يَتَبرَّم بالناس ، وهُذَرَةٌ بُذَرَةٌ : كثير الكلام ، وقُشَرَة : مَشْؤُوم ، ونُبَذَةٌ : من النبذ .

---

١ ـ فى اللسان : الرفض : أن يطرد الرجل إبله وغنمه إلى حيث تهوى ، فإذا بلغت لها ، وتركها .

٢ ـ فى اللسان : ورجل قذرة مثال همزة : يتنزه عن الملائم ملائم الأخلاق ويكرهها .

(٦) وفى المجمل : رجل نُكَعةٌ هُكَعَةٌ : يثبت مكانه .

(٧) وفى القاموس وشرحه : وهو عُرَكَةٌ ، كهُمَزَة : يعرك الأَذى بجنبه ، أى يحتمله .

* * *

وبعد فهذه الأَمثلة البالغ عددها زهاء السبعين كافية فى الحكم باطِّراد صوغ « فُعلَة » للمُبالغةِ من كُلِّ فعل ثُلاثِىّ ، كما قال صاحب اللِّسان فى مادة (عرق) :

« ورجل عُرَقٌ : كثيرُ العَرَق ، فأَما « فُعَلَة » فبناءٌ مطرد فى كل فعل ثلاثى [1] كهُمَزَةٍ ، وربما غُلِّط بمثل هذا ، ولم يُشعَر بمكانِ اطِّراده ، فذُكر كما يذكر مايطرد ، فقد قال بعضهم : رجل عُرَقٌ وعُرَقَةٌ : كثير العَرَق ، فسوى بين عُرَق وعُرَقَة ، وعُرَقٌ غيرُ مطرد ، وعُرَقَةٌ مطرد ، كما ذكرنا » .

١ — أى متعد أو لازم .

مذكرتان في " صيغ المبالغة بين السماع والقياس(*) "

المذكرة الأولى

جمهرة العلماء لم يتعرضوا إلى الحكم على صيغ المبالغة بالسماع ولا بالقياس ، أما بعضهم فقد صرح بأنها كلها سماعية ، وآخرون قصروا القياس فيها على الأمثلة الخمسة المشهورة : « فعّال ، ومِفعال ، وفَعُول ، وفَعِيل ، وفَعِل » بشرط صوغها من الثلاثي المتعدى:

(١) فممّن نص على أنها كلها سماعية « شمس الدين أحمد بن سليمان [المشهور بابن كمال باشا » في شرحه للمراح قال رحمه الله في ص ٦٨] :

« ويجئ اسم الفاعل (للمبالغة) سماعا ، ولهذا لم يذكر – أى المصنف – له ضابطا ، بل بادر إلى الأمثلة ، فيجئ :

على وزن (فعّال) بفتح الفاء وتشديد العين (نحو صَبّار) أى كثير الصبر

(و) على وزن (مِفْعَل) بكسر الميم وفَتْح العين ، نحو : (سيْف مِجْذَم) من الباب الرابع أى سريع القطع ، وهو (أى وزن مجذم) مشترك بين اسم (الآلة) نحو مِثْقَب ، وبين مُبالغة الفاعل .

(و) على وزن (فِعِّيل) بكسر الفاء وتشديد العين (نحو فِسِّيق) من الباب الخامس ، أى دائم الفِسْق

(و) على وزن (فُعَّال) بضم الفاء وتشديد العين نحو (كُبّار) من الباب الخامس (و) كذا (طُوَّال) من الباب الأول مبالغة الطويل

(و) على وزن (فَعالة) بفتح الفاء وتشديد العين نحو (علاَّمة) أى عالم جِدًّا (ونَسَّابة) من الباب الثانى ، أى عالم بالأنساب ، والهاء فى الأول للمبالغة فى العلم ، وفى الثانى للمبالغة فى المَدْح ، أى فى مدح من يعلم الأنساب .

(*) كتبها الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى – عضو اللجنة .

[(و) على وزن (فاعِلَة) نحو : (راويَة) من الباب الثانى من روى الحديث والشعر ، والهاءُ للمبالغة . (و) على وزن (فَعُولة) نحو : (فَروقة) من فَرِقَ بمعنى خاف والهاءُ للمبالغة] .

فإن قلت : مامعنى كون الهاء للمبالغة فى عَلَّامة ونَسّابة وفَرُوقة ، مع أن الصيغة فيها بدون الهاء للمُبالغة ؟

قلتُ : لوجهين : (أحدهما) أنه إذا أريد إدخال الهاء للمبالغة جردت الصيغة عن معنى المبالغة . (والثانى) أن معنى المبالغة لا يكون له حدٌّ معين ، فإذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة ، فإذا أُدخل هاء المبالغة عليها زاد المبالغة فيها ، فيكون الهاءُ له لزيادة المبالغة .

[(و) على وزن (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين نحو (ضُحَكَة) أى : كثير الضحك]

(و) على وزن (فُعْلة) بضم الفاء وسكون العين نحو (ضُحْكة) أى رجل يُضْحَك منه ، وهو لمبالغة اسم المفعول ، كما يَقُول : « بديكفور » شارح المراح أيضا .

(و) على وزن (مِفْعَالة) بكسر الميم وسكون الفاء نحو (مِجذامة) أى كثير القطع ، والكلام فى هائها كالكلام فى هاء (فَرُوقة) ؛ إذ هذه الصيغة تجىءُ للمبالغة بغير هاءٍ أيضا كما ذكرها (ومسقام) أى كثير السقم ، وهذا البناءُ للآلة أيضا نحو مفتاح ومقراض ، كما سيجىءُ .

(و) على وزن (مِفْعِيل) بكسر الميم والعين وسكون الفاء نحو (مِعْطِير) أى : كثير العطر ؛ أى الطِّيب ، والستة الأخيرة كلها من الباب الرابع » .

(٢) وممن نصّ على أنها سماعية أيضا الشيخ ناصيف اليازجى اللبنانى ، فقد قال فى كتابه « الجُمانة فى شرح الخزانة » مايأتى :

وقد تقصد المبالغة فيه — أى فى اسم الفاعل— فيخرج عن الوزن المذكور (فاعل) إلى أوزان شتى ، كضَرَّاب ، وعَلَّامة ، ومِقْدام ، وصِدِّيق ، ومِعطير ، وضُحَكَة ،

وحَذِر ، وشَرُوب ، وعليم ، وكُبّار بالضم والتشديد . ومن هذا القبيل نحو : الفارُوق ، بزيادة الواو قبل آخره ، والطّاغوت ، بزيادة التاء بعدها . وكلها سماعيّة لايقاس عليها .

(٣) وأما القياسُ فى صيغ المبالغة الخمسة المشهورة فقد قال يّس فى ج ٢ ص ٦٥ من حاشيته على التَّصْريح مانصه :

وقال الدنوشرى : ينظر هل التحويل إلى الخمسة المذكورة قياسى أو سماعى ، أو قياسى فى الثلاثة الأُولى (فَعّال ومِفْعال وفَعُول) وسماعى فى الأَخيرين (فَعِيل وفَعِل) . وقال بَعْدُ : هذه الأَمثلة على مذهب البصريين منقاسة فى كل فعل متعد ثلاثى نحو ضرب ، تقول : ضَرَّاب ، وضَرُوب ، وضِرِّيب ، وضَرِب ، ومِضراب ، كذا قال أبو حَيّان ، وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر .

المذكرة الثانية

فى صوغ « فُعَلَة » للمبالغة من المعتل اللام (*)

ابن يعيش (ج ١٠ ص ١٧) فى إبدال الألف من الواو والياء .

(واعلم) أن هذا القلب والإعلال له قيود (منها) : أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة ؛ لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به . . .

و (منها) ألا يلزم من القلب والإعلال لَبْس ؛ ألا ترى انهم قد قالوا فى التثنية : قَضَيا ورَمَيا وغَزَوا ودَعَوا ، فلم يَقْلِبُوهما مع تحركهما وانفتاح ماقبلهما ؛ لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف التثنية لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فيلتبس الاثنان بالواحد .

وكذلك قالوا : الغَلَيان والنَّزَوان ، فصحَّت الياءُ والواو فيهما مع تحركهما وانفتاح ماقبلهما ؛ لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف فَعَلان لوجب حذف إحداهما ، فيقال: غلان ونزان ؛ فيلتبس فَعَلان – معتل اللام – بفَعّال مما لامه نون ، فاحتملوا ثِقَلَ اجتماع الأشباه والأمثال ، إذ ذاك أيسرُ من الوقوع فى محظور اللَّبْس والإشكال . فأما الحَيَدان والجَوَلان فمحمول على النَّزَوان والغَلَيان ؛ لأنهم لما صححوا اللام – مع ضعفها بتطرفها – كان تصحيح العين أولى ؛ لقوتها بقربها من الفاء وبعدها من الطرف . . .

وبناء على ما قاله ابن يعيش يطَّرد التصحيح فى (فُعَلَة) الدالة على الكثرة المصوغة من الثلاثى المعتل اللام نحو (دُعَوَة) خوف الالتباس إذا أُعِلَّتْ (بدعاة) جمع داع .

(*) كتبها المرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى عضو اللجنة .

لحوق التاء بالمصدر الميمى

«سمع من المصدر الميمى من الثلاثى ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء مثل : مَحْمَدَة ، ومَذمَّة ، ومبخلة، ومجبنة ومحزنة ، ومودة ، وغيرها كثير . ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها » .

وهذه قائمة بمجموعة من المصادر الميمية لحقت بها التاء ، وهى مستخرجة من معاجم اللغة :

مهلكة	مشارة	مسرة	موعظة	مخافة
[مشقة	مغفرة	محبة	معرفة	مرمة]
مسألة	مغضبة	مهانة	مساءة	مهابة
موجدة	معاذة	معتبة	مخبثة	مبعثة
مقالة	منصبة	متعبة	مفخرة	مخافة
مرادة	مسعدة	مكرمة	مهمة	مخالة
مزلة	مرغمة	مقدرة	معرفة	مفسدة
موعدة	معصية	ميسرة		

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ـ ناقشت اللجنة فى لحوق التاء بالمصدر الميمى ، وراجعت جملة صالحة من الكلمات الواردة على هذا النحو ، فأصدرت القرار المذكور .

الباب الثانى

فى الجموع

١ – إباحة جمع فَعْل على أَفْعال .

٢ – جمع مَفْعول على مَفاعِيل .

٣ – جمع اسم الفاعل واسم المفعول المبدوءين بميم زائدة .

٤ – جمع فاعل على فواعل .

٥ – جمع أَفْعل فَعْلاء .

٦ – جمع فَعْلة على فَعَلات .

٧ – إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة .

٨ – جمع كيلو متر ، وشبهه .

١ — إباحة جمع فَعْل على أفعال بغير استثناء

«قرر المجمع من قبل أنَّ قياس جمع فَعْل- الاسم الصحيح العين- أن يكون على أَفْعُل جمع قلة ، وعلى فِعال أو فُعُول جمع كثرة ، واستنادا إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فَعْل على أفعال مطلقا ، واستناداً أيضا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن- ترى اللجنة جواز جمع فَعْل اسما صحيح العين مثل بحث على أفعال ، ولو كان صحيح الفاء أو اللام ، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف» .

---

* صدر القرار بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة و الثلاثين وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي ، وضيف مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين وعضوه المراسل من بعد - بحثا إلى هذا المؤتمر ضمنه مقترحات في قواعد اللغة العربية ، فأحيلت إلى لجنة الأصول ، وكان المقترح الثالث : إباحة جمع فعل - بفتح الفاء على أفعال ، بغير استثناء ، مثل : جمع بحث على أبحاث ، ومجد على أمجاد ، وقد ضمن مقترحه أمثلة كثيرة .

٢ - واعترض الأستاذ عباس حسن في بحثه «بعض الشوائب في النحو» المقدم إلى المؤتمر في دورته الخامسة والثلاثين على قول «ابن هشام» إن فعلا الصحيح العين لايجمع قياسا على أفعال ، وما ورد من ذلك فشاذ ، مع أنه عرض من هذا الشاذ مايزيد على العشرة ، وعرض غيره ممن جاء بعده عشرات ، وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول .

٣ - ونظر الموضوع في اللجنة ، فعرض الأستاذ محمد شوقي أمين عليها أن المجمع فيما سبق تناول جمع فعل ، ففي الدورة الرابعة قرر أن يكون جمع **فعل** الصحيح العين - على **أفعل** جمع قلة ، وعلى فعال وفعول جمع كثرة ، والمعتل العين على أفعال جمع قلة وعلى فعول جمع كثرة . وذلك في أثناء قراراته في جموع التكسير .

وفي الدورة الرابعة أيضا ذكر الأب أنستاس ماري الكرملي أنه جمع كثيرا من أمثلة جمع فعل على أفعال ، وطالب بإجازة هذا الجمع .

وفي الدورة السادسة والعشرين - في أثناء التعقيب على محاضرة للأستاذ محمود تيمور في وحدة الفكر العربي ومقومات الحضارة - عرض الأعضاء لجمع فعل على أفعال ، كجدو أجداد ، فأشار الأستاذ الأمير مصطفى الشهابي إلى أنه جمع من الأمثلة ثلاثين نشرها في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .

٤ - وفي أثناء نظر اللجنة للموضوع استخلص من البحث أن النحاة اختلفوا فيما كانت فاؤه همزة أو واواً ، أو كان مضعفاً ، فأجاز بعضهم جمعه على أفعال .

٥ - وقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي مذكرة انتهى فيها إلى أن الفراء وابن مالك وابن يعيش أباحوا أكثر من ثلث ما منعه الجمهور من أفراد هذا الجمع ، وأن أبا حيان نادى باقتياسه ، لكثرة ما ورد منه .

ومع هذا مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ، وعنوانها «حول جمع فعل على أفعال» :

حول جمع « فَعْل » على « أفعال »(*)

صيغة (أفعال) من جموع التكسير الأربعة الموضوعة للدلالة على العدد القليل من الأفراد المجموعة ، وهو الثلاثة ، والعشرة ، وما بينهما .

وهذا الجمع مطَّرد فى نوعين من الأسماء الثلاثية المجردة :

أحدهما : مايكون على زنة (فَعْل) بفتح فسكون معتل العين نحو : سيف وأسياف ، وثوب وأثواب .

و (الثانى) : ألا يكون على زنة (فَعْل) فيشمل ثمانية أوزان :

ثلاثة مع فتح الفاء نحو (جَمل وأجمال ، ونَمِر وأنمار ، وعَضُد وأعْضاد)

وثلاثة مع كسرها نحو (حِمْل وأحْمال ، وعِنَب وأعْناب ، إبِل وآبال)

واثنان مع ضمها : نحو ، (قُفْل وأقفال ، وعُنُق وأعناق) .

أفاد ذلك صاحب التصريح ، ثم قال ماخلاصته :

وشذ فى (فَعْل) المفتوح الفاء والصحيح العين الساكنها نحو : (أحمال) جمع (حَمْل) بفتح الحاء وسكون الميم ، و(أفراخ) جمع (فَرْخ) وأزناد جمع (زَنْد) استدل على هذه الشواذ بقوله ﴿ وأُولَاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٢) وبقول الحطيئة .

ماذا تقول لأفراخ بذى مَرَخٍ زُغْبِ الحواصل لاماءٌ ولاشَجَرُ

وبقول الأعشى :

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك أثقب أزنادها

وقال أيضاً مانصه :

وسمع أيضاً فَعْل على أفعال فى: شَكْل ، وسَمْع ، ولَفْظ ، ولَحْظ ، ومَحْل ، ورَأْى ـ ورَأْد أصل اللَّحْيَين ،وسَطْل ، وجَفْن ، ولَحْن ، ونَجْد ، وفَرْد ، وَجَدٌ ، وألْف ، وأنْف ، وثَلْج .

(*) مذكرة الأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى ـ عضو اللجنة .

(٢) سورة الطلاق ، الآية ـ ٤

وليس منْه (أَفْنان) من قوله تعالى ﴿ذواتا أَفْنان﴾[1] ،إنما هو جمع لِفَنَن ، وهو الغُصْن فأَما الَفنّ (وهو النوع) فجمعه (فُنون) على القياس ، كصَكّ وصُكُوك . انتهى .

هذا الذى ذكره صاحب التصريح هو الذى قرره أكثر العلماء فى هذا الباب

وبعضهم مال إلى عدِّ ماورد منه شاذا . فابن يعيش (فى جـ٥ ص١٥)- بعد أن حصر الأَسماء الثلاثة المجردة فى عشرة أمثلة وعد منها (فَعْلاً)- قال :

« فأَما فَعْل فالقياس فى تكسيره أن يجيء فى القلة على (أَفْعُل) ككلب وأَكلب (، وكعب وأَكعب) ، وقالوا فى المضعف: (صك وأَصك ، وضب وأَضب) .

ثم قال :واعلم أن الاسم الثلاثى - لكثرته وسعة استعماله - كَثُرت أَبْنِيَة تكسيره ، وكثر اختلافها ، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ ، والقياس ماتقدم ذكره ، والمراد « إنه القياس » أنه لو ورد اسم ولم بقولنا : يعرف كيف جمعه لكان القياس أن يجمع على المنهاج المذكور ؛ فعلى هذا لو سميت بالمصدر من نحو ضَرَب وقَتَل ، لكان القياس فى جمعه أن نقول فى القلة : ضَرْبٌ وأَضْرُب ، قَتْلٌ وأَقْتُل ؛ قياساً على أفلس وأَكعب وأَلعب .

ثم قال أيضا : «ولا بد من ذكر ما شذَّ من ذلك ليُعْلَم ، حتى لو اضطر شاعر أو ساجع إلى مثله لم يكن مخطئاً ؛ لأَنه استند إلى أَصل من استعمالهم . فمن الشاذ تكسيرهم (فَعْلاً) فى القلة على (أَفعال) والقياس (أَفعُل) على ما تقدم ، قالوا : (رَأْد وآراد) ، والرأْد : أَصل اللَّحْيَين ، وقالوا : (زَنْد وأَزناد) . . . وقالوا : (فَرخ ، وأَفراخ ، وأَنف ، وآناف) .

ثم أخذ يقرب هذه الشواذ من نظائرها القياسية فقال : «جمعوا هذه الأَسماء ، على (أَفعال) حملاً لها على ما هى فى معناه ؛ وذلك أَن (رأْد) فى معنى (ذَقَن) و (زَنْد) فى معنى (عود) ، و (فرخ) فى معنى طير أَو وَلَد ،(وأَنف) فى معنى (عضو)

---

(١) - سورة الرحمن ، الآية - ٤٨

فكماقالوا : (أذقان ،وأعواد ، وأطيار ،وأعضاء)كذلك قالوا : آراد ، وأزناد ، وأفراخ ، وآناف) لأنها فى معناها فأعطوها حكمها . وقيل : إنما قالوا (أرْآد) ؛ لأن الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها ، فعاملوها معاملتها فى الجمع ، فكما قالوا : (باب وأبواب ، وناب وأنياب) كذلك قالوا : (رأد وأرْآد) والنون فى (زند وأنف) ساكنة فهى غنة فجرت لغنتها مجرى المتحركة والراء فى فرخ) حرف مكرر ، فجرى تكريره مجرى الحركة فيه ، فلذلك قالوا : (أفراخ) . . . . انتهى .

وهذا التقريب نقله أبو حيان عن ابن جنى ، وسيأتى ذكره :

وممن وسع فى هذا الباب أبو يحيى الفرّاء ، فقد ذهب إلى أن (أفعالا) ينقاس فى (فعل) معتل اللام أو مهموزه صحيح العين : قال السيوطى فى الهمع (ج٢ ص ١٧٥) – بعد أن ذكرما يطرد فيه أفعال على مذهب الجمهور – : قيل : ويطرد أيضا فيما فاؤه همزة أو واو ، وهو على فَعْل صحيح العين نحو : أنف وآناف وألف وآلاف ، ووهم وأوهام ، ووقت وأوقات ، ووقف وأوقاف ، استثقالا (لأفْعُل) فيه بوقوع الضم بعد واو ، وهذا رأى الفرّاء والأكثر أنه محفوظ » انتهى .

ومنهم ابن مالك ، قال فى الأشمونى (ج٢ ص ١٦٣) : ومذهب الجمهور أن جمع (فَعْل » الصحيح العين على (أفعال) لا ينقاس ، وعليه مشى فى التسهيل ، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف ، أو واو ، نحو وهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية موافقته على الثانى فإنه قال : إن أفعالا أكثر من (أفعل) فى (فَعل) الذى فاؤه واو ، كوقت وأوقات ، ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووكر وأوكار ، ووعر وأوعار ، ووغد وأوغاد ، ووهم وأوهام ؛ فاستثقلوا ضم عين (أفعل) بعد الواو ، فعدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه معتله وكما شذ فى المعتل لاعين وأثوب كذلك شذ فيما فاؤه واو (أوجه) هذا لفظه بحروفه .

ثم قال : «إن المضاعف من فعل كالذى فاؤه واو ، فى أن أفعالاً فى جمعه أكثر من أفْعُل ، كعمٍّ وأعمام ، وجد وأجداد ، ورَبّ وأرباب ،وبَرّ وأبرار ،وشَتٍ وأشتات وفَنّ وأفنان ، وفَذّ وأفذاذ» هذا لفظه . انتهى .

وقد مال أبو حيان كلَّ الميل إلى اقتباس جمع (فَعْل) صحيح العين على أفعال لكنه لم يصرح به ؛ فقد قال ابن جماعة (فى حاشية على شرح الجاربردى للشافية ص ١٢٨ و ١٢٩) — نقلا عن أبى حيان : « ومما جعل أيضا على (أفعال) من صحيح العين (سفرٌ ، وجَدٌّ ومَنٌّ وعمٌّ وألف ، وحبل ، وكأْس وثلج وأهل ، وحبر ووعل ، وشخص ، وغرس ، ومحل ، وسمع ، وقرء ، وطرف ، ورمس ، وعرض ومأْق ، ونهر ، وبعض ، وشكل ، ولفظ ، وجعل ، وكتف ، وسطر ، وطبل ، وكهف ، ولحظ ، ونَجْد ،ووَطْب ، وسقب ، ونقب ، وصحب ،ووحش ،ووكر ،ووقس ونحو ، ولجد ، وسقط ، ورأى ، ووصل ، ووصف ، ووقف) وغيرها .

قال الشيخ أبوحيان — بعد أن ذكر الألفاظ المتقدمة وغيرها : — « وزعم ابن جنى أن ماجمع من صحيح العين على (أفعال) فيه وجه يلحقه بالتحرك فالراء فى (فرد وأفراد) لما فيه من التكرير ، كأنها متحركة ، والنون فى زند وأزناد) لما فيها من الغُنَّة ، وزيادة الصوت بها تكاد تلحقه بما تحركت عينه أو بما عينه معتلة ، وقالوا ثلج وأثلاج ، لأن اللام أختُ النون ، وقالوا : (أهل وآهال) لمضارعة الهاء حرف العلة لما فيها من الخفاء ، وقالوا : (عم وأعمام) لأنه لما أُدغمت العين خفيت ، فأشبهت حرف العلة ، فعلى هذا جاء جدّ وأجداد ، ومنّ وأمنان) .

قال : « وهذا الذى ذهب إليه ابن جنى لا يطرد ، فقد جاءت عين الكلمة من أكثر حروف المعجم كما ذكرنا » ثم قال : « ولو ذهب ذاهب إلى اقتياس (أفعال) فى (فَعْل) صحيح العين لكان قد ذهب مَذهباً حسنا ، لكثرة ماورد منه هذا » انتهى

وبعد فإن أقوال هؤلاء العلماء : ابن يعيش ، والفراء ، وابن مالك — أباحت أكثر من ثلث ما منعه الجمهور من أفراد هذا الجمع ، وأما الشيخ أبو حيان فقد نادى باقتياسه لكثرة ما ورد منه ، وخير لنا أن نجيب نداءه . والله ولى التوفيق.

٢ ــ قياس جمع مَفْعول على مَفاعيل مطلقا

«قاس النحاة جمع مفعول ــ اسماً أو مصدراً ــ على مفاعيل ، وترى اللجنة قياسية جمعه مطلقا»

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ــ قدم الأستاذ عباس حسن بحثا عنوانه « بعض الشوائب فى النحو » إلى مؤتمر المجمع فى دورته الخامسة والثلاثين ، فأحيل إلى لجنة الأصول ، ومن بين محتويات البحث الاعتراض على قول ابن هشام : ان « مفعولا » لايجمع قياساً على مفاعيل ، وما ورد من ذلك فشاذ مع ورود أمثلة كثيرة من هذا الشاذ .

٢ ــ وعرض الأستاذ محمد شوقى أمين ملمحا أن الأستاذ الشيخ محمد على النجار قد تناول هذا الموضوع فى «لغوية» له نشرت فى مجلة الأزهر ، فرأى أن مثل « موضوع » التحق بالأسماء فالموضوع هو الأمر يعرض للمرء ، والمتكلم به لايلاحظ جريانه على موصوف ، ولايراعى أن الأصل أمر موضوع ، وبذلك يكون تكسيره صحيحاً ، كالمشاريع والمحاصيل

٣ ــ ولما عرض الموضوع على اللجنة عرض الأستاذ عباس حسن أن ابن هشام فى شرح قصيدة بانت سعاد عند قول كعب :

أمست سعاد بأرض ما يبلغها إلا العتاق النجيبات المراسيل

اعتبر جمع مفعول على مفاعيل شذوذا ، مع أنه عد منه عشرة أمثلة ، وقد أورد ابن قتيبة فى كتاب المعانى الكبير طائفة من الأمثلة ، نحو : مكسور ، وملعون ، ومشئوم ، ومسلوخ ، ومزرور ، مصعود ، ومسلوب ، وميسور ، ومستور ، وميمون ، ومجنون ، ومملوك ، ومرجوع ، ومتبوع ، ومعزول

وأورد الأب أنستاس مارى الكرملى أمثلة أخرى ، نحو : مشهور ، ومشغول ، ومفاوك ، ومغلول ، ومنحوس ، ومنكود ، ومعمود . ومما ورد فى الشعر قول الشاعر فى العصر العباسى الأول :

أضحى إمام الهدى المأمون مشتغلا بالدين والناس بالدنيا مشاغيـــل

٤ ــ وعرض مقرر اللجنة الأستاذ فتحى جمعة نص الرضى فى باب الجمع من شرح الشافية ، وهو «أن كل مايجرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول ، وأوله ميم ، فبابه التصحيح ، وجاء فى اسم المفعول من الثلاثى (نحو : ملعون ، ومشئوم ، وميمون) : ملاعين ، ومشائيم ، وميامين ، وكذا قالوا فى : مكسور مكاسير ، وفى مسلوخة مساليخ .

د ـ وبعد أن راجعت اللجنة كثيرا من أمثلة « مفعول » مجموعا على مفاعيل فى المعجمات اطمأنت إلى كثرة ماورد من هذا الجمع ، وانتهت إلى القرار التالى :

«قاس النحاة جمع مفعول اسما أو مصدراً على مفاعيل ، وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفا ، لكثرة ماورد من أمثلته .

٣ – جمع اسم الفاعل واسم المفعول
المبدوءين بميم زائدة جمع تكسير

«يجوز فى الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل وشبههما ، حملاً على ما جاء من نظائرها فى فصيح الكلام»

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة التاسعة والثلاثين ، وكان مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين قد أرجأ البت فيه إلى الدورة التالية .

– وعرض على اللجنة أن المجمع قد أقر فيما مضى جمع مفعول على مفاعيل ، وأنه قد بقى النظر فيما يشيع من الكلمات على زنة اسم الفاعل أو اسم المفعول المبدوءين بميم زائدة مجموعة جمع تكسير ، مثل : مشاكل جمع مشكل أو مشكلة ، ومعاجم جمع معجم .

– قدم الأستاذ على السباعى مذكرة تتضمن شواهد لهذا النوع من الجموع ، وطائفة منها نصت عليها المعجمات .

– وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة مذكرة تتضمن دراسة الموضوع ، وأقوال النحاة فيه ، مع أمثلة من المسموع من جموع التكسير لاسم الفاعل واسم المفعول .

– ورأى الأستاذ عباس حسن أن جواز ذلك يستند إلى ماجاء فى التصريح لابن هشام ، وفى شرح الأشمونى من أن الثلاثى المزيد والرباعى المزيد ، قد يجمع على شبه فعالل ، مع تفصيل فيما يحذف من الزوائد ، وما يستبقى ، على أساس حذف الضعيف من الأحرف واستبقاء الأقوى .

– وفيما عرض الخبير أن كثيرا من النحاة حين يعرضون لشبه فعالل يستثنون ما جاء على وزن مفعول ، كمضروب ، ومفعل كمكرم – بفتح الراء وكسرها مع ضم الميم – فيقولون : إن سبيل ذلك جمع التصحيح لا التكسير .

– وقد انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

(يجوز فى الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل ، حملا على ماجاء من نظائرها فى فصيح الكلام) .

ـ وافق مؤتمر الدورة الأربعين على أن يزاد على القرار : (وشبههما) . ومع هذا :

١ ـ مذكرة الأستاذ على السباعى ، وعنوانها :

« شواهد جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير » .

٢ ـ مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين وعنوانها :

« جمع الصفات المبدوءة بالميم من اسمى الفاعل والمفعول » .

شواهد جمع اسم الفاعل

المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير (*)

ليس شاذا مايقوله اللغويّون والنحويّون من أن اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة ، واسم المفعول ثلاثياً أو غيره سبيل جمعه أن يجمع جمع مذكر سالماً للعقلاء ، وجمع مؤنث لغيرهم ، وللعاقلات ، ولا يجمع جمع تكسير . وقد جاء فى القرآن الكريم مجموعًا جمع تكسير مرة واحدة ، وجاء فى المعاجم ما يزيد على ستين كلمة جمعت تكسيرا ، وبهذا العدد نخرج من الشاذ إلى القليل ، وقد علمت أن القرآن لا يأتى بالشاذ :

١ ـ فى القرآن الكريم ﴿وحَرّمْنا عَلَيْه المَرَاضعَ مِنْ قَبْلُ﴾ [٢] (جمع مرضِع أو مرضعة) .

٢ ـ فى الحديث فى كتابه لوائل بن حجر « إلى الأَقيال العباهلة والأَرواع المشابيب » أى السادة الرؤوس الزهر الأَلوان الحسان المناظر ، واحدهم مَشْبوب .

٣ ـ مُصْعَب : فحل يعنى من الركوب والحمل ، قال أَبو ذُوَيْب :

كأَن مصاعيبَ غُلْبَ الرقا ... بِ فى دار صرْم تلاقى مريحا

٤ ـ منسوب : شعر فيه نسيب ، قال سلامة بنُ جَنْدل :

هل فى التعلل من أَسماء من حوب ... أَم فى القريض وإهداء المناسيب

٥ ـ امرأة مميت ومميتة : مات ولدها أَو بعلها والجمع مماويت .

٦ ـ مرجوع : رجع عليه وكرر . قال زهير :

ديار لها بالرقْمَتين كأَنهـــا ... مراجيعُ وَشم فى نواشر معصَم

(*) مذكرة بقلم الأستاذ على السباعى ـ عضو اللجنة .

٢ : سورة القصص ، الآية ١٢ .

٧ـ مجنون : ذاهب العقل . أنشد الكسائى :

إن هو مستولياً على أحد   إلا على أضعف المجانِين

٨ـ ميمون : مبارك .

٩ـ مشئوم : ينذر بالشر ، قال ابن مقبل :

مَشائيمُ إن أَرَّشْتت جاهلنا   يوم الطعان وتلقانا ميامينا

(أرّش : أغرى)

١٠ـ منتن : ذو رائحة خبيثة . قال شاعرٌ ، يهجو :

مَناتينُ أبرامٌ كأنّ أكُفَّهم   أكفُّ ضباب انشبت فى الحبائلِ

١١ـ مُفْلس : لا مال له ، قال يزيد بن الطَثَرِيَّة :

ونَفْعىَ نفع الموسِرينَ وإنمـــا   سَوامى سوام المُقْترِين المفالِس

١٢ـ مُسْنف : مُجْدب ، قال القطامى :

ونحن نَرُودُ الخيل وسط بُيوتنا   ويُغْبَقْنَ مَحْضاً وهى مَحْلٌ مسانِفُ

١٣ـ مَأْدور : بخصيته انتفاخ ، قال خِداشُ بن زهير يهجو :

كأنكم نَبَطياتٌ بمَزْرَعةٍ   قُشْرُ الأنوف دَراد يرٌ مآدِيرُ

١٤ـ مسبل : قدح له ستة أنصباء ، قال لبيد :

وبيض على النيران فى كل شَتْوة   سراة العشاء يَزْجُرون المَسابلاَ

١٥ـ منكر : داهية ، قال مُغَلّس :

أجِئتُم إلينا فى بقية مالنـــا   ترجون من جهل إلينا المناكـرِ

١٦ـ مُضْجِرٌ : يضجر غيره ، قال أوس :

تَناهَقُون إذا اخضرت نعالُكُم   وفى الحفيظة أبرامٌ مضاجِـــيرُ

١٧ ـ مُعْصِر : قاربت البلوغ ، ج : معاصر ، قال منصورُ بن المسجاح الضَّبِّيّ :

من الصهب أثناء وجذعا كأنها عذارى عليها شارة ومَعاصِر

١٨ ـ مَصْبوب ، ج : مصابيب ، قال النابغة يصف الدهر :

حتى يبذَّ على عمد سَراتهم بالنافِذات من النَّبل المصابيب

١٩ ـ مطهرة ، ج مطاهير ، قالت الخنساء فى أخيها صخر :

ياصخر ماذا يوارى القبر من كرم ومن خلائق عفّات مطاهير

٢٠ ـ مَذْهب ، ج مذاهب ، قال الأعلم الهذلى :

ينزع عن جلد المرء نزع القَيْنِ أخلاقَ المذَاهِب

٢١ ـ المَخْصور : من يشتكى خصره ، ج : المخاصير ـ قال دُرَيْدُ بن الصِّمَّة :

لن تسبقونى ولو أمهلتكم شرفا عقبى إذا أبطأ الفُحْجُ المخَاصِيرُ

٢٢ ـ مُرَحَّلٌ : عليه صورة رحل ، ج مرَاحِل ، أنشد الأصمعى :

* ومنطق خرق بالعواسل *

* لَذَّكوَشى اليمنة المراحل *

(البيان ص ٣٤٩)

٢٣ ـ مدنس : وسخ ـ ج مَدانيس ، قال حسّان :

قومٌ مدانيسُ لا يَمْشى بِعَقْوَتِهم

جارٌ وليس لهم فى مَوْطن بَطَل

هذا ومما نصت عليه المعاجم :

١ ـ مأسور ومآسير .

٢ ـ مكسور ومكاسير .

٣ ـ مغضور ـ بمعنى مبارك ـ ومغاضير ، (أساس)

٤ ـ منجح ومناجح ومناجيح .

٥ ـ مظرور : ـ للحجر المحدد ـ ومظارير .

٦ ـ مطمورة : حظيرة تخبأ فيها الحبوب ، ومطامير .

٧ـ مبرق : ناقة تشول بذنبها إذا تلقحت ، ومبارق .

٨ـ نخلة موقر ، وموقرة : ذات حمل من التمر ، ومواقر .

٩ـ يوم مُعِجٌّ ، : شديد الرياح ، ورياحٌ معاجيج (صحاح) .

١٠ـ رجل مفطر ، ورجال مفاطير .

١١ ـ رجل موسر ، وقوم مياسير .

١٢ ـ مفلوج : به شلل ، ومفاليج .

١٣ ـ مقحوط : جدب ، ومقاحيط .

١٤ ـ رجل مستور ، ورجال مساتير (أساس) .

١٥ ـ امرأة مقصورة ، ونساءٌ مقاصير : محبوسات .

١٦ ـ مكبون : امرأة عجلة ، ونساءٌ مكابين .

١٧ ـ رجل مسعود ، ورجال مساعيد .

١٨ ـ مرموم : سهم أُصلح ريشه ، ومراميم .

١٩ ـ مضمون : ـ ما في بطون الحوامل ، أو معنى الكلام ـ ومضامين .

٢٠ ـ ملقوح : جنين ، وملاقيح ، وقد نهى عن بيعه هو وما قبله .

٢١ ـ منكسر ، ومكاسير .

٢٢ ـ مقطوع ، ومقاطيع .

٢٣ ـ منكود ، ومناكيد ، ومنه قول المتنبي في كافور :

لا تَشْتَرِ العبدَ إلا والعصا معه   إن العبيد لأَنْجاسٌ منـــــــــاكيدُ

٢٤ ـ مُقَيَّد من بعير ونحوه ، ومقاييد .

٢٥ ـ مُرْضِع : النحل لها فراخ ، ومراضيع .

٢٦ ـ مَنْحوس ، ومناحيس

٢٧ ـ مَبْسُوط ومَباسيط

٢٨ – مُحْدِث ، ج : محاديث	المخصص جـ ٧ ص ١٧٨
٢٩ – مُقرِب ، ج : مقاريب	المخصص جـ ٧ ص ١٧٨
٣٠ – مُشدِن ، ج ، مشادين	المخصص جـ ٨ ص ٢١
٣١ – مبسق : – نزل اللبن فى ضرعها – ج ، مباسيق	قاموس
٣٢ – محنق : – سمين أو هزيل – ج : محانيق	قاموس
٣٣ – هى مولد من مواليد وموالد	قاموس

هذا العدد العديد يخرج هذا الجمع الشاذ إلى القليل ، ولا تتحرج فى أن تقول : مواضيع الإنشاء ، ومشاريع الرى ، ومحاصيل الزراعة ، ومساحيق التجميل ، ومفاهيم الميثاق ، ومعاليم القراء ، ومكاتيب الدواوين ، ومطاليب الطلاب ، ومشاهير العلماء .

ولا أن تقول : مباطين لمرضى البطن : ومطاحيل لمرضى الطحال ، ومفائيد : لمرضى الفؤاد ، ومثانين : لمرضى المثانة ، نعم لا عليك أن تستعمل مثل هذه الجموع ؛ فانه قد ورد بعضها فى المعاجم ، واستعملها القدامى من المؤلفين .

جمع الصفات المبدوءة بالميم من اسمى الفاعل والمفعول (*)

١ ـ تعرض للكاتبين المحدثين كلمات من باب الوصف على صيغ اسم الفاعل ، أو اسم المفعول مبدوءة بالميم ، فيجمعونها جمع تكسير ، على زنة مفاعل ومفاعيل ، وإذا النقاد يتصدون لهم منكرين عليهم ما يستعملونه ، وقد اشتهر من أمثلة ذلك جمع محصول على محاصيل ، وجمع معجم على معاجم .

٢ ـ ووجه النقد اللغوى ما يردده النحاة قديماً وحديثاً من أن أبواب مفعول ومُفْعِل بفتح العين وكسر ها يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير ، كما يقول «ابن يعيش» فى شرح المفصل . ومن أن نحو «مضروبون ومكرمون » استغنى فيهما بالتصحيح ، كما يقول : « ابن الحاجب » فى « الشافية » . ومن أن الصفة المبدوءة بالميم تمتنع من التكسير إذا كانت على وزن مفعول ، أو مفعل مضمومة الميم – باستثناء المختص بالمؤنث كمرضع ومكعب ، كما يقول «ابن هشام » فى شرح بانت سعاد – ومن أن مثل مضروب ومكرم لا يجمع جمع التكسير ، كما يقول « الصبان » فى حاشيته على « الأشمونى » . ومن أن كل ماجرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول ، وأوله ميم ، فبابه التصحيح ، كما يقول « الحملاوى » فى «شذا العرف » .

٣ ـ وللنحاة مَقُولة فى تعليل هذا المنع ، وهى لحوق الوصف – فى اسم الفاعل واسم المفعول بالفعل ، لمشابهته إياه لفظاً ومعنى ، فكما امتنع تكسير الفعل امتنع تكسير الصفة فى صيغ اسمى الفاعل والمفعول ، فالقياس فى جمعها هو جمع السلامة تذكيرا وتأنيثاً .

٤ ـ [على أن النحاة حين يقرّرون ذلك ويعلّلونه ، ويأتون بأمثلة مما جاء مسموعاً على غير هذه القاعدة ، وينسبونه إلى النُّدْرة أو الشُّذوذ ، فمن ذلك ملاعين : جمع ملعون ، ومفاطير : جمع مفطر ، ومناكير : جمع منكر (للفاعل) ومصاعب : جمع مصعب .

(*) بحث : بقلم الأستاذ محمد شوقى أمين – خبير لجنة الأصول .

وقد أثبت «الرضِيّ» فى شرح «الشافية» بعض هذه المسموعات مجموعة على مفاعيل وقال: «إنما أوجبوا الياء فى مفاطير ومناكير جمعاً لُمفطِر ومُنكَر لتبيين أن تكسيرهما خلاف الأَصل ، والقياس التصحيح .

٥ — ولم يقتصر «سيبويه» على الإشارة إلى الأَمثلة التى سمعت على غير القاعدة ، بل ذكر لها توجيها فى «باب تكسير الصفات» ، وهو أنها شبهت بما يكون من الأَسماء على هذا الوزن، وقال: «فأَما مجرى الكلامِ الأَكثر ، فان المذكر يجمع بالواو والنون والمؤنث بالتاء» .

ويتناقل اللغويون والنحاة توجيه «سيبويه» ، فينقل «ابن منظور» فى مادة «كسر» من «اللسان» عن «أبى الحسن» جمع مكسور على مكاسير ، وقوله : «إنما أذكر مثل هذا الجمع لأن حكمه أن يجمع بالواو والنون للمذكر ، والأَلف والتاء فى المؤنث ؛ لأَنهم كَسَّروه تكسير ما جاء من الأَسماء على هذا الوزن، ومثل هذا يذكره صاحب ،(تاج العروس) فى مادة (كسر) وفى مادة «لعن» .

٦ — أما «مجمع اللغة العربية» فإنه لما عرض لقياسية الغالب من جموع التكسير ذكر أن من الصيغ التى يُرَجَّحُ فيها جمع السلامة اسم الفاعل واسم المفعول المبدوءين بميم فى المذكرات والمؤنثات .

٧ — على أن المجمع نظر بعد ذلك فى جمع مفعول على مفاعيل ، فأَجاز قياس ذلك كما فى : موضوع ومواضيع ، ومحصول ومحاصيل .

٨ — فبقى إذن النظر فى اسم الفاعل واسم المفعول — على غير صيغة مفعول — مما هو وصف مبدوء بالميم ، هل يجاز قياس جمعهما جمع تكسير ؟

٩ — لقد تتبعنا المسموع من أمثلة ذلك فى كتب اللغة ، فتيسر لنا أن نعد الأَمثلة الآتية الموفية للعشرين ، وهى من فصيح الكلام :

١ — المخازى : جمع مخزية .

٢ — المراسيل : جمع مرسل .

٣ — المسانيد : جمع مسند .

٤ ـ المشاكل : جمع مشكل أو مشكلة ، كما فى التاج ، وما نسب إلى أبى طالب (فى الخزانة ج١) من قوله :

فلازال فى الدنيا جمالا لأهلها وزينا لمن ولّاه ذبّ المشاكل

٥ ـ المَصاعب : جمع مُصْعَب .

٦ ـ المضاجر ، والمَضاجير : جمع مضجر .

٧ ـ المعاجيج : جمع مُعِجّ .

٨ ـ المعاجم : جمع معجم (كما فى التاج ، مادة : أثل) .

٩ ـ المفاطير : جمع مفطر .

١٠ ـ المفالس والمفاليس : جمع مُفْلِس .

١١ ـ المقاييد : جمع مقيّد .

١٢ ـ المناتن ، والمناتين : جمع منتن .

١٣ ـ المناجبة ، جمع منجب ، كما فى قول الشاعر (البيان والتبيين ج١ ص١١٥)

مهاذبة مناجبة قران منادبة كأنهـم الأسود

١٤ ـ المناجح ، والمناجيح : جمع منجح .

١٥ ـ المنادبة : جمع مندب (كما فى الشاهد السابق المنقول عن البيان والتبيين

١٦ ـ المناقى : جمع منقية .

١٧ ـ المناكير : جمع منكر (للفاعل)

١٨ ـ المهاذبة : كأنه جمع مهذب (الشاهد السابق) .

١٩ ـ المواقر ، والمواقير : جمع موقر .

٢٠ ـ المياسير : جمع موسر .

* * *

١٠ ـ وعلى هذا يسوغ إجازة جمع ما يشيع من الكلمات الوصفية ، المبدوءة بالميم على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول ، الجارية مجرى الأسماء ـ على زنة مفاعل أو مَفاعيل حملا على ما جاء من نظائرها فى فصيح الكلام .

٤ — جواز جمع فاعل على فواعل

«لامانع من جمع فاعل — لمذكر عاقل — على فواعل ، نحو : باسل وبواسل ، وذلك لما وردَ من أمثلتِه الكثيرة فى فصيح الكلام * »

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة الخامسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ـ عرض على اللجنة أن مما يشيع على أقلام الكاتبين جمع فاعل ـ صفة لمذكر عاقل ـ على فواعل ، وذلك مثل بواسل : جمع باسل .

ـ ونظرات اللجنة فى مذكرة للأستاذ على السباعى عضو اللجنة ، سجل فيها جملة من الكلمات مؤيدة بالشواهد .

ـ ونظرت اللجنة فى مذكرة للأستاذ محمد شوقى أمين —خبير اللجنة— درس فيها أقوال النحاة فى ذلك ، كما جمع فيها طائفة من الكلمات المسموعة جمعا لفاعل على فواعل .

ـ ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أنهم مع موافقتهم على الجواز يرون أن بعض الأمثلة المسموعة متأول فيه ، وأنه ليس متمحضا للدلالة على أن مفرده فاعل .

ـ ولاحظ كذلك بعض الأعضاء أن من الواجب فى مثل هذا الاقتصار على الحاجة عند أمن اللبس ، وأنه لاضرورة للقول بإطلاق القياس فى ذلك .

ـ وقد انتهت اللجنة فيه إلى القرار التالى :

(لامانع من جمع فاعل وصفا لمذكر عاقل على فواعل ، نحو : باسل وبواسل ، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة فى فصيح الكلام)

فوافق عليه المجلس ، ورأى المؤتمر أن تحذف من القرار كلمة « وصفاً » . ومع هذا :

١ — مذكرة الأستاذ على السباعى ، وعنوانها :

« شواهد جمع فاعل ـ للمذكر العاقل ـ على فواعل » .

٢ — مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين . وعنوانها .

« الرأى فى جمع فاعل ـ صفة للمذكر العاقل ـ على فواعل » .

شواهد جمع فاعل للمذكر العاقل على فواعل (*)

١ ـ حارث (ج) حُرَّث وحوارث . أجاز سيبويه هذا الجمع ، لأنه اسم خاص

(اللسان/ حرث)

٢ ـ غامض : فاتر عن الحمل ، جمع غَوامض :

والغَرْبُ غَرْبٌ بَقَرِيٌّ فارض   لا يستطيع جَرَّهُ الغَوامِضُ

(اللسان ـ غمض)

٣ ـ ساقط : لئيم فى حسبه (ج) سواقط ، قال أوس بن حجر :

زَعم ابن سُلْمِيٍّ مُرَارةُ أنه   مَوْلَى السَّواقط دون آل المُنْذر

(ديوانه ـ ٤٧)

٤ ، ٥ ـ سابح وضابح : من يرفع صوته بالقراءة ، قال أبو طالب :

فإنِّى والسَّوابح كل يوم   وما تتلو السَّفاسرة الشُّهود

(اللسان ـ ضبح ـ سفسر)

٦ ـ خالف : قاعد عن الحرب (ج) خوالف * رَضُوا بأن يكونوا مع الخَوالف [١] *

٧ ـ ناشئ : شاب (ج) نواشئ ، قال الحطيئة :

وإن غاب عن لأْى بَعيضٌ كَفتهُمُ   نَواشئ لم تَطْرُر شواربهم بَعْدُ

(ديوانه ـ ٢٠)

٨ ـ قابس : طالبُ نار (ج) قوابس ، قال المرقِّش الأكبر :

تركت بها ليلا طويلا ومنزلا   وموقد نار لم تَرُمْه القوابس

(المفضليات ـ ٤٧)

(*) **مذكرة بقلم الأستاذ على السباعى ـ عضو اللجنة .**

١ ـ سورة التوبة ، الآية ٩٣

٩ — فارط : سابق إلى الوِرْد (ج) فَوارط ، قال الزِّبْرِقان بن بدر :

وردت بأفراسٍ عتاق وفتية   فوارطَ فى أعجاز ليل معسعس

(الأضداد لابن الأنبارى ص ٣٣)

١٠ — رافد : معين (ج) رَوافد ، قال ضمرة بن ضَمْرة النهشلى :

وطارِق ليل كُنتُ حَمَّ مَبِيتِه   إذا قَلَّ فى الحىِّ الجميعِ الروافِدُ

(المفضليات — ٩٣)

١١ — باسل : شجاع (ج) بواسل ، قال باعث اليشكرىّ :

وكتيبةٍ سفع الوجوه بواسل   كالأُسد حين تَذِبُّ عن أشبالها

(حماسة — ج ١ ص ١٤٩)

١٢ — ناجع : طالب الكلأ (ج) نواجع ، قال اليزيدى :

وأعلم أننى سأسير رسما   إذا انتجع النَّواجع لا أسير

(الأساس — نجع ، والبيان ج٣ ص ٢٨٤)

١٣ — قار : شاهد (ج) قوارٍ ، فى الحديث : « والناس قَوارى الله فى أرض » أى شهداءُ الله ؛ أخذ من أنهم يقرون : يتتبعونهم (ل) قرا . . وقال جرير :

ماذا تقول وقد علوت عليكم   والمسلمون بما أقول قوارى

(ديوانه — ٢٤٥)

١٤ — ناكس : مطأطئ رأسه (ج) نَوَاكس ؛ قال الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يَزيد رأيتَهم   خُضْعَ الرقاب نواكسَ الأبصار

(ديوانه — ج١ ص ٣٠٤)

١٥ ، ١٦ — غائب (ج) : غوائب ، شاهد (ج) : شواهد ، قال عُتْبَةُ بن الحارث لجزء بن سعد :

أُحامِى عن ديارِ بنى أبِيكم   ومثلى فى غوائبِكم قليلُ

فقال له جزءُ : نعم ، وفى شواهدنا ، فجمع عتبة غانبا على غوائب ، وجمع جزءُ شاهداً على شواهد .

١٧ – هالك : مَيِّت (ج) هوالك ، فى المثل : « هالك فى الهوالك » .

١٨ – خاطئ : (ج) خواطئ ، فى المثل « مع الخواطىء سهم صائب » : (الصحاح – خَطِئ) .

١٩ – حاسر : ليس عليه درع (ج) حواسر (ص ٧٩ من ج ٦ من المخصص)

٢٠ ، ٢١ – حاجّ (ج) حواجّ . داجٌّ : أجير ، أو جمَّال ، أو خرج للتجارة لاللحَج (ج) دَواج ، نقل اللسان فى (دجج) : «وفى كلام بعضهم : أما وحواجٍّ بيت الله ودواجّه لأفعلن كذا وكذا ، وقال أبو عبيد فى حديث ابن عمر :هؤلاء الدَّاجُّ وليسوا بالحاجِّ ، قال : هم الذين يكونون مع الحاجِّ مثل الأُجراء والجمالين والخدم .

٢٢ – حاجب : يحجب الملك أو الرئيس عن الوافدين (ج) حواجب ، عن ابن الأعرابى (الخزانة ج ١ ص ١٩٢) .

٢٣ – خاشِع (ج) خَواشع عن ابن خالويه (ليس فى كلام العرب ص ٧٩) .

٢٤ – ٢٦ – ناكص : مُرْتدّ إلى الخلف (ج) نواكص .
صاحب (ج) صواحب . سابق (ج) سوابق ، (المصباح – فرس)

٢٧ ، ٢٨ – حازٍ : كاهن (ج) حوازٍ : كواهن ، قال ابن الأنبارى فى شرح بيت أُفنون التغلبى مطلع المفضلية ٦٥ :

ألا لست فى شىءٍ فروحاً مُعاويا ولا المُشْفِقات إذ تَبِعْنَ الحوازيا

(الحوازى : الكواهن)

٢٩ ، ٣٠ – عاجز (ج) عَواجز – عن القاموس – لغة هُذَيل ، وعنه قارىءُ (ج) قوارى (قرأ) .

٣١ – قادِم (ج) قوادم ، سَمِعْتُ بمكَّة كبارَ المطَوِّفين يقولون لأَتباعهم : رحِّبوا بالقَوادِم : أى الحجّاج .

٣٢ – فارِس : (ج) فوارس ، قال الربيع بن زياد :

فكنا فوارسَ يوم الهريـ ـرِ إذ مال سرجك فاسْتقدما

(حماسة – ج ١ ص ١٣٤)

الرأى فى جمع فاعل – صفة للمذكر العاقل – على فواعل (*)

١ – يطيب للكتاب المحدثين استعمال صيغة فواعل فى جمع فاعل ، لمذكر عاقل ، وقد اشتهرت على هذا الغرار كلمة « الشواذ » جمعاً لشاذ ، فيقال : الأطفال الشواذ ، ونحوذلك .

وكثيراً ما يتعقب النقاد مثل هذا الاستعمال ، فيصمونه بالخطأ ، ويدعون إلى العدول [عنه إلى صيغة أخرى من صيغ الجموع المرتضاة فى أقيسة النحاة المقررة] .

٢ – أما كلمة « الشواذ » عينها فقد وردت فى معجم الأدباء لياقوت (ج ٢ ص ٥٧) ، إذ جاء فيه « الأعيان الشواذ الذين أنت بحمد الله أولهم » .

وكذلك جاءت هذه الكلمة فى مصطلح من مصطلحات علم التربية وعلم النفس ، هو : «علم نفس الشواذ » فعرض على المجمع فى مؤتمره السابع والثلاثين ، وكان رقمه الخامس والثلاثين بين المصطلحات المعروضة ، فأقرَّه المؤتمر بصيغته تلك .

٣ – وأما النحاة فإنهم يتناقلون أن فاعلا إذا كان اسما علما أو غير علم ، أو صفة لمؤنث ممن يعقل أو لايعقل ، أو صفة لمذكر غير عاقل ، فقياس جمعه : فواعل . ولا كذلك فاعل صفة للمذكر العاقل ، فإنه لا يجمع هذا الجمع ، فإذا جاءت الرواية منه بأمثلة فهى محمولة على الشذوذ .

٤ – وحين عنى المجمع بدراسة قياسية الغالب من جموع التكسير ، لم يذكر قياس جمع فاعل على فواعل إلا إذا كان اسما ، أو كان لمؤنث ، أو لمذكر مالا يعقل .

٥ – وقد عرض لجمع فاعل للمذكر العاقل على فواعل الجواليقى شارح « أدب الكاتب »

(*) مذكرة بقلم الأستاذ شوقى امين – خبير اللجنة .

فى صفحة (٢٥) فذكر منه أمثلة ، وكذلك عرض له «البغدادى» فى الجزء الأول من (الخزانة) عند شرح بيت «الفرزدق» الذى وردت فيه «نواكس الأبصار» فقال بشذوذ بضعة ألفاظ من هذا القبيل . ونقل ما علل به (المبرد) ذلك ، وهو أن فواعل هو الأصل فى الجميع ، إنما منع منه خوف اللبس ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه فى سائر الضرورات ، وكذلك حيث أمنوا الإلباس ، فهم لا يجمعون فاعلا على فواعل نعتا؛لئلا يلتبس بالمؤنث .

٦ – وقد احتج الأستاذ «عباس حسن» فى كتابه «النحو الوافى» لصحة هذا الجمع بما وقف عليه من الأمثلة ، واستشهد من أقوال أهل اللغة – فيما استشهد – بما ذكره صاحب «تاج العروس» من أن قوارئ إذا كان جمعاً لقارئ فلا مخالفة للسماع ولا للقياس ، فإن فاعلا يجمع على فواعل . ويستوجب استيفاء البحث أن نلاحظ أن هذه المقولة لم تسلم من اعتراض صاحب الهوامش على (التاج) ، إذ عقب عليها بأن محل ذلك إذا كان فاعل اسما ككاهل ، لا وصفاً كما هنا ، فهو شاذ .

٧ – ولعل أكثر الباحثين من القدامى والمحدثين جمعاً لشواهد جمع فاعل على فواعل ، الأستاذ «على السباعى» فقد نيف بها على الثلاثين ، وهى مسرودة فى مذكرته التى قدمها حين أثير الموضوع فى لجنة الأصول .

٨ – وممن كتبوا فى هذا الموضوع الأستاذ «عباس أبو السعود» فقد عرض له فى كتابيه : «أزاهير الفصحى» لتصحيح جمع باسل على بواسل ، و «الفيصل فى ألوان الجموع» عند الكلام على بناء فواعل . فسرد جملة من الشواهد اهتدى إليها – كما يقول – بعض الباحثين المعاصرين ، منها سبعة لم ترد فيما جمعه الأستاذ «على السباعى» وهى : داجن ، وحارس ، وغافل ، ولاح ، ولائم ، وعاذل ، وخارج .

وإنى أضيف إليها هنا ثلاثة أخر ، هى : عاهل ، وطامس ، وهالس .

٩ ـ بهذا تبلغ الشواهد اثنين وأربعين شاهدا ، ترتيبها فيما يأتى بحسب حروف الهجاء :

١ ـ باسل
٢ ـ حاجب
٣ ـ حاج
٤ ـ حارث
٥ ـ حارس
٦ ـ حاز
٧ ـ حاسر
٨ ـ خارج
٩ ـ خاشع
١٠ ـ خاطىء
١١ ـ خالف
١٢ ـ داج
١٣ ـ داجن
١٤ ـ رافد
١٥ ـ سابح
١٦ ـ سابق
١٧ ـ ساقط
١٨ ـ شاهد
١٩ ـ صاحب
٢٠ ـ ضابح
٢١ ـ طامس
٢٢ ـ عاجز
٢٣ ـ عاذل
٢٤ ـ عاهل
٢٥ ـ غائب
٢٦ ـ غافل
٢٧ ـ غامض
٢٨ ـ فارس
٢٩ ـ فارط
٣٠ ـ قابس
٣١ ـ قادم
٣٢ ـ قارىء
٣٣ ـ فار
٣٤ ـ كاهن
٣٥ ـ لائم
٣٦ ـ لاح
٣٧ ـ ناجع
٣٨ ـ ناشىء
٣٩ ـ ناكس
٤٠ ـ ناكص
٤١ ـ هالس
٤٢ ـ هالك

١٠ ـ وتأسيسا على ماتقدم ، يسع المجمع أن يطمئن إلى تقريره إجازة جمع فاعل ـ صفة للمذكر العاقل ـ على فواعل ، نحو جمع شاذ على شواذ ، وذلك لما ورد من شواهده الكثيرة فى فصيح الكلام .

٥ – جواز جمع " أفْعَل فعلاء " جمع تصحيح

« يمنع بصريّو النحاة جمع الصفة من باب « أفعل فعلاء » جمع سلامة ، وقياس مذهب الكوفيين الإجازة . أما فعلاء مما لا مذكر له على أفعل فجوازه عند الكوفيين من باب أولى . وهو جائز عند بعض البصريين . كما أجازه ابن مالك .

وعلى هذا : يجاز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء ، مثل أسود سوداء : وأبيض ، بيضاء بالواو والنون فى المذكر ، وبالألف والتاء فى المؤنث . . كما يجاز جمع فعلاء مما ليس مذكره على أفعل ، مثل : حسناء وعذراء بالألف والتاء » .

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

- ناقشت اللجنة فى عبارات تجرى على أقلام الكتاب من نحو قولهم : خضراوات وحسناوات ، واستمعت إلى بحث للأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة ، وهو مرافق هذا .

جواز جمع " أفعل فعلاء " جمع تصحيح (*)

نَعى بعضُ نقاد اللغة فى القديم والحديث على الكاتبين ، مثل قولهم : سوداوات ، وبيضاوات ، وخضراوات ؛ جمعاً لسوداء وبيضاء وخضراء . ومعتمدهم فى هذا أن الصفة من باب (أفْعَل فَعْلاء) لا يجيز البصريون جمعها جمع تصحيح ، فلا يجمعون مثل : أسود ، وأبيض جمع تذكير ، والجمع بالألف والتاء يتبع الجمع بالواو والنون .

على أن الكوفيين يجيزون جمع أفعل جمع تذكير ، ومقتضى قولهم جواز جمع فعلاء جمع تأنيث ، تأسيساً على أن جمع المذكر وجمع المؤنث سبيلهما واحدة . وممن قال بذلك : الفرّاء ، كما فى شرح التسهيل ، وابن كَيْسان ، كما فى شرح الكافية .

وأما ما جاء على زنه فعلاء ، مما لا مذكر له على أفعل ، مثل حَسْناء ، وعَذْراء ، وعجْزاء ، ورتْقاء ، وشوكاء ، وهطْلاء ، فالكوفيون يجيزون جمعَه بالألف والتاء كذلك من باب أولى ، ومن البصريين من يجيزون هذا الجمع ؛ لفقدان علة المنع ، وهى أن يكون مذكَّرُه على أفعل . وقد صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل ، ولم يجزه بعضهم وإن فُقدت علة المنع ، وغير المجيزين من البصريين يحملون الأقل على الأكثر فى زنة فعلاء الصفة ، فيحملون ما ليس له مذكر من باب أفعل على ما له مذكر .

وإذا استظهرنا أقوال النحاة فى الصفة ، تبيَّن لنا أن تكسير الصفة ضعيف ، وأن القياس فيها جمع السلامة ، كما فى شرح ابن يعيش .

ومن المسموع على وزن فعلاء مجموعاً بالألف والتاء : خَيْفاء ، ودكّاء ، وعمياء ، فقد أُثر فى جمعها : خيفاوات ، ودكاوات ، وعمياوات .

(*) بحث للأستاذ محمد شوقى امين — خبير اللجنة .

وبالنظر إلى ما تقدم ، يسع المجمع إصدار القرار التالى :

« يمنع بصريُّو النحاة جمعَ الصفة من باب أفْعل فَعْلاء جمعَ سلامةٍ ، وقياسُ مذهب الكوفيين الإجازة ، أما فَعْلاء مما لا مذكر له على أفعل فجوازه عند الكوفيين من باب أولى ، وهو جائز عند بعض البصريين كابن مالك .

وعلى هذا يُجاز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء مثل أسود سوداء ، وأبيض بيضاء بالواو والنون فى المذكر ، وبالألف والتاء فى المؤنث ، كما يُجاز جمع فعلاء مما ليس مذكره على أفعل ، مثل : حسناء وعَذراء بالألف والتاء » .

٦ — جواز جمع فعلة

الساكنة العين ، الصحيحتها — على فَعلات — بفتح العين أو تسكينها

« من المنتمى إلى بعض اللغات جمع فَعْلَة على فعلات بإسكان الثانى فى نحو ظَبْية وأَهْلة ، مما هو صحيح الثانى ساكنُه ، لاعتلال الثالث فى ظبية ، ولشبه الصفة فى أَهْلَة ، كما نص على ذلك ابن مالك فى التسهيل ، وأن من الضرورة أو الشذوذ تعميم قاعدة إسكان العين فى الجمع كما نص على ذلك «ابن مالك» فى الألفية .

وعلى هذا يجاز جمع الاسم الثلاثى المؤنث الساكن العين الصحيحها على فَعْلات بفتح العين أو تسكينها — تعويلا على ماذكره ابنُ مالك فى «الألفية» ، وماذكره ابنُ مَكّى « فى تثقيف اللسان » ، وعلى ماورد من الشواهد ، غير أن الفتح أشهر » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ـ فى مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين قدم الأستاذ عبد الحميد حسن بحثا عنوانه « الترخص والتوسع فى بعض القواعد النحوية » وقد تناولت المسألة الثالثة منه جمع الثلاثى الساكن العين المفتوح الفاء جمع مؤنث سالما ، وما قاله النحاة من وجوب فتح ثانيه ، على حين أن بعضهم يجيز الإسكان ، فإنه « ابن مكى » فى كتابه تثقيف اللسان يقول : « جائز إسكان عين مثل تمرات وقمحات فى الجمع المسلم ، إلا أن الفتح أعرف ».

وقد عقب الأستاذ الشيخ محمد على النجار بأن « ابن مكى » ليس من النحاة المعروفين ، وقد جاء التسكين فى الشعر كقوله :

وحملت زفرات الضحى فأطقتهـــا   ومالى بزفرات العشى يــــدان

٢ ـ وقد نظرت اللجنة فى المسألة ورجعت إلى الأشمونى فى قوله : « ومن المنتمى إلى قوم نحو قولهم ظبيات وأهلات بإسكان العين » . . . تعقيباً على قول ابن مالك : « ولأناس انتمى » . كما ذكر أن مراد « ابن مالك » نحو ظبيات وأهلات ، فأما ظبية فلأنه معتل اللام ، وأما أهلة فلأنه شبه الصفة ، وقد صرح بذلك فى التسهيل ، فالأول أريد به التخفيف بالسكون ، لاعتلال الحرف الثالث ، والآخر استعمل استعمال الصفات ؛ لجريانه على الموصوف ، ولذلك سكن.

٣ ـ ومع هذا :

(أ) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « فعل المؤنث والتغيير الذى يلزم عند جمعه بالألف والتاء ».

(ب) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى تكملة لمذكرته الأولى واستدراكا عليها ، وعنوانها : « تتمة القول فى جمع فعلة جمعا سالما» .

" فَعْل " المؤنث

والتغيير الذى يلزم عند جمعه بالألف والتاء(*)

« فَعْل » الذى يجمع بالألف والتاء يكون اسما ، ويكون صفة :

(١) الاسم وهو أنواع :

الأول : الاسم الساكن العين غير معتلها ولا مدغمها المفتوح الفاء وهذا يلزم فى الجمع فتح[٢] عينه إتباعا لفتح فائه ، سواءٌ فى ذلك العاقل وغيره ، وصحيح الفاء واللام أو أحدهما نحو :(دعْد ودَعَدات) و (سَجْدَة وسَجَدَات) قال تعالى :(كذلك يريهم الله أعمالهم حَسَرات عليهم[٣]) وقال العرْجِىُّ :

* بالله ياظَبَيَاتِ القاعِ قلن لنا *

وأما قول أعرابى من بنى عذرة :

وُحِّمِلْتُ زَفْرات الضُّحَى فأَطَقْتُها ومالى بَزفْراتِ العَشِىِّ يدانِ

بتسكين الفاء من (زفرات) فى الموضعين فضرورةٌ ، حسنة ، لأن العيْنَ قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير كقوله :

* ياعَمْرُو يابنَ الأكرمين نَسْباَ *

بسكون السين ، وإذا فعلوا ذلك فى الإفراد ففى الجمع أولى .

انتهى باختصار من التصريح .

(*) مذكرة للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى ـ عضو اللجنة .

(٢) فى الرضى : « كل ما كان على وزن (فعل) وهو مؤنث بتاء مقدر أو ظاهر (كدعد وجفنة) فإن كان صفة (كصعبة) أو مضاعفا (كمدة) أو معتل العين (كبيضة وجوزة) وجب إسكان عينه فى الجمع بالألف والتاء وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه (كثمرات ودعدات) .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٦٧

لكن جاء فى الأشمونى مايأتى :

« واستثنى من ذلك فى التسهيل معتل اللام (كظبيات) ، وشبه الصفة[1] (كأَهْل وأهلات) فجوز فيهما التسكين اختيارا » .

وجاء فيه أيضا : « ومن المنتمى إلى قوم أيضًا نحو (ظَبْيات أو أَهْلات) بإسكان العين كما تقدم » .

الثانى : الاسمِ المعتلّ العين ، وهو نوعان :

(أحدهما) مايكون قبل حرف العلة فيه حركةٌ مُجانِسة نحو : (تارة ، ودولة ، وديمة) فهذا يَبْقَى على حاله[2] .

(والآخر) . مايكون قبل حرف العلة فيه فتحة نحو (جَوْزَة وَبيْضة) وهذا فيه لغتان : لغة هُذَيل فيه الإتباع ، ولم تستثقل فتحة عين المعتل ؛ لعُرُوضِها عندهم[3] ، ومنه قول شاعرهم فى مدح جَمَلِهِ :

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأَوِّبٌ رَفِيقٌ بمَسْح المَنْكِبين سَبُوحُ

وعليه قراءة بعضهم « ثلاث شَوَرات » بفتح الواو .

الثالث : الاسم المحرك العين نحو (شَجَرة وسَمُرة ونَمِرة) وهذا يبقى فى الجمع على حاله : فيقال فى الجمع : (شَجَرات ، وسَمُرات ، ونَمِرات) لكن يجوز الإسكان فى نحو (سَمْرات ونَمْرات) كما كان جائزًا فى المفرد[4] ،لا أَنَّ ذلك حكم تجدَّد بسبب الجمع .

---

(١) فى الصبان (قوله وشبه الصفة) أى فى الجرى على الموصوف ، كما يفيده قول الفارضى وتسكن العين أيضافى شبه الصفة نحو (امرأة كلبة ونساء كلبات) ذكره فى التسهيل » .

(٢) قال الرضى « وأما (فعلة) معتلة العين ، ولاتكون إلا بالواو (كسورة) فلا يجوز فيها الإتباع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فى (بيضات وروضات) لأنهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، وكذلك قال فى (فعلة) كديمة .

(٣) أى لم تقلب العين ألفا لتحركها وفتح ماقبلها ، لأن حركتها عارضة عندهم ، والعارض لا يعتدبه .

(٤) فاستصحب التسكين مع الجمع.

الرابع : الاسم المدغم العين نحو (جَنة وجِنّة وجُنّة) فليس فى جمعه إلا التسكين، فلوحرِّك انفك الادغام ، وفاتت فائدته ، وهى التخفيف . فيقال فى الجمع : جَنّات ، وجِنّات[1] ، وجُنّات) .

الخامس : الاسم الساكن العين غير معتلها ولامدغمها ، مضموم الفاء نحو : (غُرْفه وخُطْوة) ، أو مكسورها نحو (هِنْد وكِسْرة) فهذا يجوزُ فى عين جمعه ثلاث لغات : الإتباع ، والإسكان ، والفتح ، فيقال فى الجمع : (غرفات) بضم الراء ، أو إسكانها ، أو فتحها ، و (هندات) بكسر النون أو إسكانها أو فتحها أيضا .

لكن يمتنع اتباع الضمة فيما لامه ياءٌ (كزُبْيَةٍ) ، وإتباع الكسرة فيما لامه واو (كِذرْوة) ، لاستثقال الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو ، ولاخلاف فى ذلك ، إلا أنَّ يونس حكى قولهم : (جِروات) بكسر الراء جمع (جِرْوَة) وهو فى غاية الشُّذوذ . » قاله الأشمونى .

(ب) الصفة :

(فعل) الصفة الساكن العين – سواءٌ أكان مفتوح الفاء ،أم مكسورها ،أم مضمومها– ليس فى جمعه إلا تسكينُ العين ، فيقال – فى جمع (ضَخْمة ، وجِلْفة ، وحُلوة)– : ضَخْمات ، وجِلْفات ، وحُلْوات .

وإنما انفرَدت الصفة بهذا الحكم ، لثقلها باقتضائها الموصوف ، ومشابهتها الفعل ؛ فاستحقت التخفيف بسكون عينها فى الجمع. ونَدَر قول بعضهم : (كَهَلات) بالفتح ، جمع كَهْلة ، بسكون الهاء ، وأجاز المبرِّدُ القياس عليه[2] .

قال الصبان : «ومحل التسكين فى جمع الصفة مالم تتحرك عينُها ، وإلاّ حُرِّكَت عينُ الجَمْع ، كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتى عن (لجَبات) «يريد قول الشارح (الأشمونى) :

(١) الجنة بالفتح : البستان ، وبالكسر : الجنون ، وبالضم : الوقاية.

(٢) فى الأشمونى : ولا يقاس عليه خلافا المطرب .

«ولاحجة فى قولهم : (لَجَبات[1]) و (رَبعَات) فى جمع (لَجْبة ورَبْعة) ، لأن من العرب من يقول لَجَبة ورَبَعة — أى بفتح العين فيهما — فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن.

* * *

هذا البيان هو خلاصة ماقاله النحاة فى هذا الباب ، باستثناء بعض الشواذ ، ولم أجد فى كلامهم مايساعد على أن (فَعْل) المؤنث الساكن العين غير معتلها ولامدغمها المفتوح الفاء (عدا ماجاء فى التسهيل) يجوز تسكين عينه فى جمعه بالألف والتاء ، لأنهم أجمعوا على وُجوبِ فتحِها فيه ، إلا ابن مكى الصقلى ، فقد قال فى كتابه تثقيف اللسان : «وكذلك قولهم : تَمْرات ، قَمْحات ، وطَعْنات ، وشبه ذلك ، مما هو جمع (فَعْلة) جائزٌ إسكانُ عينه فى الجمع المسلَّم ، إلا أن الفتح أعرف».

والله ولى التوفيق .

---

(١) (اللجبة) مثلثة الأول محركة وبكسر الجيم وكمنبة : الشاة قل لبنها والغزيرة ضد ، أو خاص بالمعزى واللجبة بفتح اللام وسكون الجيم من الغنم التى أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر .

تتمة القول فى جمع فَعْلة جمعًا سالما (*)

قال ابن مَكّىّ – فى كتابه (تثقيف اللسان) من باب «ماتنكره الخاصّةُ على العامّة، وليس بمنكر ص ٢٣٥ –:

وكذلك قولُهم: تمرات، وقمحات، وطعنات، وشبه ذلك، مما هو جمع (فعلة) جائز إسكان عينه فى الجمع المسلم، إلا أن الفتح أعرف، أنشد الفرّاء:

* عَلّ صُروفَ الدّهْرِ أو دُولاتِها *

* تُدِيلُنا اللّمّة من لَمّاتِها *

* فتَسْتَرِيحَ النّفْس من زَفْراتِها *

وكذلك جمع دعوة وشهوة وما أشبه ذلك يجوز فيه الإسكان أيضا، أنشد الفراء:

دَعا دَعْوَةً الكُرْزُ وقد حِيل دُونَه ... فراعَ ودَعْواتُ الحَبِيب تَرُوعَ

(*) مذكرة بقلم المرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى – عضو اللجنة.

٧ — إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة(*)

ترى اللجنة إجازةَ جموع التأنيث الشائعة التالية :

إطارات — بلاغات — جزاءات — جوازات — حِسابات — خطابات — خِلافات — خَيالات — سَنَدات — شعارات — صراعات — صِمامات — ضَمانات — طَلَبات — عَطاءات — غازات — فراغات — قرارات — قِطارات — قِطاعات — مجالات — معاشات — مُعْجَمات — مفردات — نتوءات — نداءات — نزاعات — نشاطات — نِطاقات .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرضت اللجنة على مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين قراراً لها يجيز إلحاق اسم غير العاقل بوصفه فى جمعه جمع مؤنث سالماً ، فيقال - فى جمع فراغ - : فراغات ، وفى جمع صمام : صمامات،ونحو ذلك، فرأى المؤتمر إعادة القرار إلى اللجنة لتراجع النظر فيه .

وقدم الأستاذ « عبد الحميد حسن » إلى مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين بحثاً له عنوانه :

« جولة فى كتاب الخصائص » كان من مباحثه جمع المؤنث السالم ، لورود « سؤالات » جمعاً لسؤال فى عبارة (ابن جنى) . وأوضح الأستاذ فيما أوضح أن صاحب (الهمع) يقول : ذهب قوم منهم ابن عصفور إلى قياس جمع المؤنث من المؤنث والمذكر الذى لم يكسر اسما كان أو صفة ، فإن كسر امتنع قياساً ، وأن « ابن الانبارى » فيما نقله صاحب (المصباح) يعمم القاعدة ، ولايشترط عدم ورود جمع تكسير .

وقدم الأستاذ « محمد خلف الله أحمد » مذكرة درس فيها الموضوع من مختلف جوانبه ، وعرض لأقوال النحاة ، والمسموع من جموع مالايعقل جمع تأنيث ، وأيد القول بإجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة شاعت فى الاستعمال الحديث .

— وقدم الأستاذمحمد شوقى أمين خبير اللجنة مذكرة عرض فيها طائفة من المأثور من صحاح اللغة مجموعة جمع تأنيث، كما عرض بعض مانظر فيه المجمع من كلمات على هذا الغرار ، وأشار إلى آراء المجمعيين ، ثم لخص آراء النحاة واللغويين بأن فريقاً يجيز جمع مالم يسمع له جمع تكسير جمع إناث ، وفريقاً يطلقون الجواز ، وكلا الفريقين يثبت أن من بين المسموع جمعه، جمع التأنيث كلمات لها جمع تكسير .

— وقدم الأستاذ « عباس حسن » مذكرة فصل فيها القول فى المفردات العربية المجموعة جمع مؤنث سالم مما شاع استعماله ، وأوضح أن الكثير منها صحيح ، لاخلاف فى تصويبه ، وإنما الخلاف فى نوع الضابط الذى قام عليه التصحيح ، وأن بعض هذه الجموع يفتقر إلى سند لغوى .

وفى أثناء مناقشات اللجنة أبان الأستاذ « عباس حسن » أن الكلمات الشائعة فى الاستعمال مما هو مجموع جمع مؤنث سالما يجاز منها ماله سبب يجيزه ، ومن الأسباب أن تكون الكلمة مسموعة ، أو أن لها مفرداً فيه التاء مثل: صمامة ، أو أن فيها معنى الوصفية مثل: حسام ، أو أنها تخضع لأحد الضوابط العامة مثل معاشات فيمكن اعتبارها جمع معاشة على وزن مفعلة ومثل حسابات فيمكن اعتبارها جمع حسابة مصدر حاسب بزيادة التاء للمرة .

وذلك على أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة ، كاعتبار التاء فى المفرد ، أو لمح الصفة فيه ، ومالا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يجاز استئناسا بما ورد من كلمات فصاح ثلاثية ورباعية مجموعة جمع تأنيث ومفردها مذكر غير عاقل . وبما قاله سيبويه ، والزمخشرىّ ، وابنُ عصفور ، والرَّضِىّ ، وغيرهم من إجازة جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع تكسير ، وبما قاله ابن الأنبارى ، والفراءُ ، وابن جنى ، والكندى ، من إجازة جمع التأنيث فيما لا يعقل ، وأن القياس يعضده ، أو أنه القياس » .

— وعرض الأستاذ على السباعى على اللجنة أن صاحب « اللسان » نقل عن « الأزهرى » فى مادة « نعش » قوله : « وجه الكلام بنات نعش ، كما قالوا : بنات آوى ، وبنات عرس ، والواحد منها ابن عرس . يؤنثون جمع ما خلا الآدميين . « وفى هذا القول معنى ما قاله « ابن الأنبارى » فى مادة « بنو » من (المصباح) » من أن جمع غير الناس بمنزلة جمعه المرأة من الناس ، فتقول فيه منزل ومنزلات .

— وفى أثناء عرض الكلمات عارض بعض أعضاء اللجنة فى إجازة الكلمات الآتية : إطارات — قطارات — غازات سندات — قطاعات — نشاطات .

— وتبلورت وجهات النظر فيما يأتى :

أولا — أن بعض الكلمات يمكن إجازته على توهم التاء فى مفرده ، كما فى فراغات ، وبعضها يمكن توجيهه على نحو يلحقه بما هو قياسى ، مثل معاشات .

ثانياً — أن ما لا يدخل تحت هذا الباب من التعليل أو ذاك يمكن إجازته حملا على المسموع من أمثاله ، واستئناساً بأقوال بعض النحاة فى إجازته .

ثالثاً — أن الهدف هو قبول ما شاع من الكلمات المجموعة جمع تأنيث ، بناء على تسويغ لغوى ، أو رأى ارتضاه بعض النحاة ، دون وضع قاعدة عامة تطلق الجواز .

— أبدى الأستاذ عباس حسن مخالفته على الصورة التى أوضحها فى مذكرتيه ومناقشته وطلب فى أثناء عرض الموضوع على المجلس تسجيل مخالفته للقرار .

— ومع هذا :

١ — مذكرة الأستاذ « محمد خلف الله أحمد » ، وعنوانها :

« احتجاج لإجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة شاعت فى الاستعمال الحديث » .

٢ — مذكرة الأستاذ « عباس حسن » وعنوانها :

« رأى لغوى فى استعمال بعض الألفاظ المجموعة جمع مؤنث سالم » .

٣ — مذكرة الأستاذ « محمد شوقى أمين » وعنوانها : « أدلة القول بجمع ما لا يعقل جمع إناث » .

— يضاف إلى هذا بحثان نشرا فى مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وهما :

١ — توثيق لفظ فراغات — للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى .

٢ — رأى لغوى فى منع استعمال فراغات — للأستاذ عباس حسن .

احتجاج لإجازة طائفة
من جموع التأنيث السالمة فى الاستعمال الحديث(*)

أولا – كان مؤتمر المجمع قد ناقش فى دورته السادسة والثلاثين (١٩٦٩ / ١٩٧٠) – فيما ناقش من قرارات لجنة الأصول التى عرضت عليه حينذاك – قرارين :

أحدهما : «نص النحاة على أن وصف غير العاقل يجمع جمع تأنيث ، ونقل صاحب (المصباح المنير) عن ابن الأنبارى – فى مادة بنو – أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، فتقول فيه : منزل ومنزلات ، ومصلى ومصليات ، وفى ابن عرس بنات عرس .

وموافقة لذلك ترى اللجنة جواز إلحاق اسم غير العاقل بوصفه فى إجازة جمعه جمع مؤنث سالما ، فيقال فى جمع فراغ : فراغات ، وفى جمع صمام : صمامات ، ونحو ذلك» .

والآخر : بناء على ما وقفت عليه اللجنة من قول «سيبويه» فى (الكتاب) و «ابن يعيش» فى (شرح المفصل) إن من القليل زيادة التاء على مصدر الفعل الثلاثى على لفظه ، سواء أكان لفظه ثلاثيا أم مزيدا ، نحو عطاء وبيان ولقاء ، فيقال فيها : عطاءة وبيانة ولقاءة للدلالة على الوحدة – ترى اللجنة الأخذ بذلك والقياس عليه دون الاقتصار على المسموع منه .

وعلى ذلك تجاز من هذا الوجه الاستعمالات العصرية مثل بيانات وفراغات وقرارات على اعتبار أنها جمع تأنيث ألحقت بمفرده تاء الوحدة .

وقد قرر المؤتمر بعد مناقشة هذين القرارين إعادة موضوعيهما إلى اللجنة لإعادة بحثهما .

ثانيا – أعادت اللجنة النظر فى موضوعى القرارين فى عدد من جلساتها فى خلال العام المجمعى (١٩٧١ – ١٩٧٢) ، ورأت أن كليهما يتجه إلى إقرار إجازة بعض جموع التأنيث السالمة التى تشيع على ألسنة المعاصرين ، والتى يبدو أنها جموع لأسماء رباعية مذكرة ليست مما ينقاس فيه جمع المؤنث السالم ، بل تغلب أو تطرد فى أوزانه صيغة أو أخرى من صيغ

(*) بحث للأستاذ محمد خلف الله أحمد – عضو اللجنة .

التكسير ، ولهذا فتحت اللجنة باب النقاش فى الموضوع . واستمعت فيه لمذكرات من بعض أعضائها ، ورجحت فيه آراء بعض العلماء ، وتتبعت ماورد فى أمهات الكتب من شواهدلمثل هذا الجمع فى الاستعمال القديم ، وناقشت مدى الحاجة إلى هذه الجموع الكثيرة الدوران فى الاستعمال الحديث فى الكتابة ووسائل الإعلام ، وفى وضع المصطلحات العلمية والحضارية وتعريفاتها ، وأعمال الهيئات الثقافية ، والإدارية ، والسياسية ، وغيرها .

وقد سار بحث اللجنة فى مرحلتين : اتجهت فى أولاهما إلى مناقشة الرأى القائل بإجازة مثل هذه الجموع ، أخذا بآراء بعض العلماء فى جوازها ، وائتناسا بما ورد من شواهد لها فى القديم ، وتيسيراً لأوضاع اللغة على المحدثين ، واستجابة لحاجات التعبير العلمى والحضارى .

وقد انتهت هذه المرحلة الأولى بموافقة أغلبية اللجنة على إقرار الجواز .

وفى المرحلة الثانية رأت اللجنة فى ضوء مناقشاتها فى المرحلة الأولى أن تتجاوز العامّ إلى الخاصّ ، فتنتقل البحث إلى طائفة معينة (سيجئ ذكرها بعد) من تلك الجموع الشائعة فى الاستعمال الحديث ، يبدو أنها كسبت إقرارا ضمنيا عاما ، وأصبحت عناصر ليس من اليسير الاستغناء عنها ، أو استبدال غيرها بها .

وانتهت اللجنة فى هذا إلى قرار إجماعى بإجازة تلك الطائفة المعينة من الجموع ، ولكن على أساس واحد أو آخر من أساسين برزا فى مناقشات اللجنة :

الأول — وهو رأى أغلبية اللجنة — : ما ذكرت عناصره فى قرار الأغلبية فى المرحلة الأولى .

والثانى — وهو رأى الأقلية — : إجازة تلك الجموع المعيَّنة على أساس أنها جموع قياسية لمفردات بتاء التأنيث ، أو بتاء المرة أو الوصفية (لغير العاقل) فى أفرادها .

ثالثا : كان من آراء العلماء التى ناقشتها اللجنة فى موضوع جواز جمع الاسم الرباعى المذكر جمع مؤنث سالما :

(أ) ماقرره « سيبويه » فى باب عقده (الكتاب ج ٢ ص ١٩٨ — ٢٠٠) قال فيه : « هذا باب مايجمع من المذكر بالتاء ؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا

جمع : فمنه شيء لم يكسّر على بناءٍ من أبنية الجمع ، فجمع بالتاء إذا مُنِع ذلك . وذلك قولهم :سرادقات ، وحمَامات ،وإوانات ، ومنه قولهم :جمل سِبَحْل وجمال سبحلات وربَحْلات ، وجمال سِبَطرات . وقالوا :جُوالق وجَواليق ، فلم يقولوا : جُوالقات حين قالوا جواليق . والمؤنث الذى فيه علامة التأْنيث أُجرى هذا المجرى ، ألا ترى أنك لاتقول : فِرْسِنات حين قالوا فرانس ، ولا خنصرات حين قلت: خناصر ، ولا مِحلجات حين قلت :محالج ، ومحاليج . وقالوا : عِيَرات حين لم يكسروها على بناء يكسر عليه مِثْلها ؛ وربما جمعوه بالتاء ،وهم يكسرونه على بناء الجمع ، لأَنه يصير إلى بناء التأْنيث ، فشبهوه بالمؤنث الذى ليس فيه هاء التأْنيث ، وذلك قولهم : بُوانات وبُوان للواحد ، وبون للجميع ، كما قالوا عُرْسات وأعراس ، فهذه حروف تحفظ ثم يجاء بالنظائر . . »

ويستمر « سيبويه » فيورد فى هذا الباب شواهد من جمع الجمع بالتاء (رجالات ، وكلابات وبيوتات ، وأرضات ، وعيرات ، وطرقات ، وأَهَلات وحُمرات ، وجُزُرات) .

ويلاحظ أن « سيبويه » حين مثل فى هذا الباب لما يجمع من المذكر بالتاء – لأنه لم يكسر على بناء من أبنية الجمع – لم يمثل بالخماسى وحده بل ذكر أمثلة من الرباعى أيضا .

وقد يستأْنس بهذا فى إجازة بعض جموع التأْنيث المستحدثة من الرباعى المذكر ، ولو أن كتب الصرف المتأخرة (شذ العرف – مثلا) لا تذكر بين ما يجمع جمع مؤنث سالما إلا الخماسىّ الذى لم يسمع له جمع تكسير كما يلاحظ أيضا أن كثيراً من جموع التأْنيث التى دار حولها بحث اللجنة لم يسمع لمفردها جمع تكسير (قرارات ، وبيانات ،ومجالات . . . . .)

(ب) مانقله « السيوطى » عن « ابن عصفور » إذا قال (الهمع ج ١ ص ٢٣) :
« ذهب قوم منهم « ابن عصفور » إلى قياس جمع المؤنث من المؤنث والمذكر الذى لم يكسر ، اسما كان أو صفة ،كحمامات ، وسجلّات ، وجمل سِبَحل – وجمال سبحلات ، فإن كسر امتنع قياسا . . . »

(ج) مانقله صاحب (المصباح – مادة بنو) عن ابن الأنبارى إذ قال : « قال ابن الأنبارى : « واعلم أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، تقول فيه : منزل ومنزلات ، ومصلى ومصليات ، وفى ابن عرس : بنات عرس، وفى ابن نعش : بنات نعش . . . . »

ويلاحظ – كما نبّه إلى ذلك بعض أعضاء اللجنة – أن عبارة « ابن الأنبارى » لاتخلو من غموض ، فشقها الأول قد يفهم على أن المراد منه ماذكره (المصباح) مرة أخرى فى فصل من خاتمته ، إذا قال : « قال أبو إسحاق الزجّاج : كل جمع لغير الناس ، سواء كان واحده مذكرا أو مؤنثا كالإبل والأرحل والبغال فإنه مؤنث » .

غير أن الشواهد المذكورة فى الشق الثانى من عبارة « ابن الأنبارى » صريحة فى أنه يقال فى جمع منزل منزلات ، وفى مصلى مصليات ، وفى ابن عرس بنات عرس .

(د) مانقله « العكبرى » فى شرحه (لديوان المتنبى) بمناسبة ما عيب على « المتنبى » فى جمعه بُوقًا على بوقات فى قوله :

فإن يك بعضُ الناس سَيْفاً لدوْلَة ... فنى الناس بُوقاتٌ لها وطبولُ

إذ يقول : فردَّ عنه أبو الفتح (ابن جنى) قائلا : « عاب عليه من لامخبرة له بكلام العرب جمع بوق ، والقياس يعضده ، إذ له نظائر كثيرة مثل : حمّام وحمامات ، وسرادق وسرادقات ، وجواب وجوابات ، وهو كثير فى جمع مالا يعقل من المذكر ؛ إذ لايوجد له مثال القاة » .

(هـ) ما ذكره « الرضى » فى شرحه على (شافية ابن الحاجب : ج ٢ ص ٢٠٧ –٢٠٨) إذ قال : « . . . . وقريب من هذا الباب ما يجمع بالألف والتاء من المذكرات التى لم تجمع جمع التكسير : كجمال سبحلات وربحلات ، وحمامات وسرادقات . . وقد جاء فى بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير ، نحو :

بوانات فى بوان– وهو عمود الخيمة– مع قولهم : بُون ، وإنما جُمع بالألف والتاء فى مثله مع أنه ليس قياسهم . لاضطرارهم إليه لعدم مجئ التكسير ، وامتناع الجمع بالواو والنون لعدم شرطه . . . . . »

ويلاحظ أن عبارة « الرضى » هنا تشير إلى مافى جمع المؤنث السالم من الاتساع إذا يصار إليه حين لايسمع للاسم المفرد جمع تكسير ، ويمتنع جمع المذكر السالم لعدم شرطه .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك شواهد فى الاستعمال القديم لجمع مونث سالم من الثلاثى المفرد المذكر أيضا منها : خان وخانات (المعاجم) وثار وثارات ، جاء فى الأساس « وجمع الثأر الذى هو معنى ، فقيل : يالثارات الحسين أُريد ! : تعالين ياثاراته أى ياذ حوله فهذا أوان طلبكن ، قال حسان :

لَتَسْمَعَنَّ وشيكاً فى ديارِهِمُو اللهُ أكبرُ ياثاراتِ عُثْمانَا

ومثل ذلك بتوسع فى اللسان .

ومن الثلاثى والرباعى جمعين ، أو اسمى جمع ، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها مثل : جزُرُ وجزرات ، وطرق وطرقات .

ومنه بيوت وبيوتات ، ورجال ورجالات ، وأَعْيُن وأعينات ، وأهل وأَهَلات فى قول الشاعر القديم [1] (وهو من شواهد سيبويه ج ٢ – ١٩٢) :

وهم أَهَلاتٌ حولَ قَيْسِ بنِ عاصمٍ إذا أَدْلَجوا بالليل يَدْعُون كَوْثَرا

وجاء فى هامش (الكتاب) تعليقاً عليه : « الشاهد فيه جمع أهل على أَهَلات بالألف والتاء وتحريك الثانى . ووجه دخول الألف والتاء فيه :حمل أهل على معنى الجماعة ، لأنه يؤدى معناها ، وإن لم تكن فيه الهاء ، فجمع بالألف والتاء كما تجمع » .

ومن الخماسى : حمّامات وبَلاّنات .

---

١ – هو المخبل السعدى ، والبيت أيضا فى اللسان (أهل) .

رابعاً — ومما استأنست به اللجنة فى قرارها بالإجازة ما سمع من الشواهد فى الاستعمال القديم ، بالإضافة إلى ما أشير إليه بَعدُ فى ٣ .

من ذلك :

١ — ماذكره اللسان (مادة أون) من قوله : وجمع الأوان آونة مثل زمان وأزمنة ، وأما سيبويه فقال أوان وأوانات ، جمعوه بالتاء حين لم يكسر ، ويعلق صاحب (اللسان) على ذلك بقوله : هذا على شهرة آونة (فى جمع أوان) .

ويقول (اللسان) فى بقية المادة :

والإوانُ والإيوان : الصُّفَّةُ العظيمة .

وجماعة الإوان : أُوُن مثل خِوان وخُوُن .

وجماعة الإيوان : أواوين وإيوانات .

وجماعة إيوان اللجام : إيوانات .

٢ — ما أوردته كتب اللغة (اللسان والقاموس والأساس والمصباح وغيرها) من جمع سجل على سجلات ، وعبارة اللسان فى هذا . . . « والسجل كتاب العهد ونحوه ، والجمع سجلات ، وهو أحد الأسماء المذكورة المجموعة بالتاء ولها نظائر ولا يكسر السِّجِلُّ » .

٣ — ما سمع فى الاستعمال القديم من جمع حسام على حسامات ، وجواب على جوابات مع ورود أجوبة أيضاً ، ومنزل ومنزلات .

٤ — يستعمل « ابن جنِّى » (فى الخصائص ط ١٩١٣ ج ١ ص ٥٢) سؤالات جمعا لسؤال مع استعماله أسئلة أيضاً ، إذ يقول : « قيل : لعمرى إن هذه أسئلة تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له ، وههنا أيضاً من السؤالات أضعاف هذه المورَدة ، **وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه . . . »**

خامسا ــ كانت الطائفة المعينة من الجموع التى تركز حولها اهتمام اللجنة فى المرحلة الثانية من بحثها ، والتى وافقت بالإجماع على إجازتها هى :

١ ــ القرارات : يشيع هذا الجمع على ألسنة المعاصرين وفى كتاباتهم فى مثل قولهم : قرارات مجلس الوزراء . والقرارات العلمية للمجمع ، وقرارات المؤتمر الوطنى .

والقرار والقرارة ــ كما تذكر معاجم اللغة ــ ما قُرّ فيه : والمطمئن من الأرض .

وظاهر أنها جمع لقرار (الرباعى المذكر)

والقرار ــ كما جاء فى المعجم الوسيط : الرأى يمضيه من يملك إمضاءه .

وأقرّ الرأى : رضيه وأمضاه .

وقرّر المسألة ، أو الرأى : وضّحه وحقّقه (مو ــ المعجم الوسيط) .

٢ ــ البيانات ــ فى قول المعاصرين ــ : كشفت بيانات الوزراة عن كذا وكذا ،ونشرت الصحف عدة بيانات عن الأحوال الصحية فى البلاد .

وفى اللغة بان الأمر يبين فهو بَيِّن ، وأبان إبانة ،وبَيَّن واستبان ،كلها بمعنى الوضوح والانكشاف ، والاسم البيان .

والبيان : الإفصاح مع ذكاء .

٣ ــ القِطاعات : فى مثل قول المعاصرين : قطاعات العمال ، والقطاعات الزراعية ، وفى اللغة : قطع ماء الركية قطوعاً وقطاعاً ــ بالفتح والكسر ــ : ذهب .

والقطيع : الطائفة من الغنم (ومن جموعه قطاع) ،

والقِطْع : نصل صغير عريض (ومن جموعه قطاع) وظلمة آخر الليل ، أو القطعة منه .

والقاطع : المِقْطعُ الذى يقطع به الثوب والأديم ونحوهما ، كالقِطاع .

والقطاعُ من الليل : طائفة منه تكون فى أوله إلى ثلثه .

والقطاع من الدائرة : جزء محصور بين نصفى قطر وجزء من المحيط (مو ــ الوسيط)

والقِطاع : الجزء المقتطع من أى شىء ، ويقال : هذا خاص بالقطاع الصناعى ، أو بالقطاع الزراعى . مثلا (مو — الوسيط) .

[ملاحظة : يبدو من دلالات قطاع أن من الممكن اعتبار قطاعات جمع لقطاع ، مثل رجالات]

٤ — الصمامات : فى اللغة :صِمام القارورة وصِمامتها : سدادها .

وصِمام الأمن أو الأمان (مجمع) وجمعه أَصِمّة (الوسيط) .

٥ — العطاءات : يقول المعاصرون : ستقام عمارة ،أو جسر فى مكان كذا ، وتقدم العطاءات إلى جهة كذا .

والعطاءُ فى اللغة : مايعطَى .وجمعه أعطية ، وجمع الجمع أعطيات ، وأعطيات الجند : أرزاقهم ، وأعطيات الملوك : هباتهم .

(قال الجوهرى : هو اسم من الإعطاء وأصله عطاو بالواو؛ لأنه من عطوت . . . فإذا ألحقوا فيها الهاء فمنهم من يهمزها بناء على الواحد ، فيقول : عطاءة ، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول : عطاوة) .

٦ — الضمانات : (فى اللغة : الضمان : الكفالة ، والالتزام) .

والضمانة : وثيقة يضمن بها الرجل صاحبه . . (محدثة — الوسيط)

٧ — النشاطات : يقول المعاصرون : نشاطات الأطفال فى المدرسة .

وفى اللغة : نشط إليه وله ينشط نشاطاً .

والنشاط : ممارسة صادقة لعمل من الأعمال .

يقال : لفلان نشاط زراعى أو تجارى مثلا (مج) .

ملاحظة (يرد أحياناً فى الاستعمال الحديث أنشطة ، جمعاً لنشاط)

٨ — الخطابات : يقول المعاصرون : صندوق الخطابات .

والخطاب : الكلام — والرسالة (مجمع) .

٩ ـ الجوابات : الجواب فى اللغة رديد الكلام .

وما يكون رداً على سؤال ، أو دعوى ، أو رسالة ، أو اعتراض .

(جمع فى القديم على أجوبة وجوابات) .

١٠ ـ الحسابات ، يقول المعاصرون : قلم الحسابات فى الجامعة أو الوزارة . . . . . .

والحساب فى اللغة : العدّ ـ والكثير الوافى .

وحَسَب المال ونحوه يحسبه حساباً وحسباناً وحِسْبة وحِسابة .

١١ ـ الصراعات : يقول المعاصرون : بين الكتلتين الشرقية والغربية صراعات متنوعة (ويقول المعاصرون على هذا الوزن : خلافات ولقاءات ونداءات . . . . . .) .

١٢ ـ المعاشات : يقول المعاصرون : قلم المعاشات أو مصلحة المعاشات .

(وفى اللغة : عاش يعيش عيشاً ومعاشاً ومعيشة وعيشة ، والمعيش والمعيشة : مكسب الإنسان الذى يعيش به ، والجمع معايش من غير همز (على قول الجمهور) . ومعائش (بالهمز إذا اعتبرت الميم أصلية) .

والمعاش : المرتب الذى يتقاضاه من قضى مدة معينة فى خدمة الحكومة بعد انقطاعه عن العمل (مج) .

(مما يرد فى كلام المعاصرين على هذا الوزن : مجالات ومطارات) .

١٣ ـ الجوازات ، يقول المعاصرون : جوازات السَّفر ، ومصلحة الجوازات والجنسية .

وفى اللغة : الجواز : الماء الذى يسقاه الزرع أو الماشية .

وما يعطاه المسافر من الماء ليجوز به الطريق .

وما يعطاه المسافر من كتاب يجوز به ولا يمنعه مانع (ج) أجوزة (الوسيط) .

١٤ ـ البلاغات : يقول المعاصرون : يؤخذ من البلاغات الحربية التى صدرت عن موقعة كذا . . . . . .

وفى اللغة : البلاغ : ما يتوصل به إلى الغاية .

ويقال : فى هذا الأمر بلاغ : كفاية .

والبلاغ : بيان يذاع فى رسالة ونحوها (الوسيط) .

وأبلغه الشىء وإليه : أوصله إليه .

١٥ – الشِّعارات : يكثر دوران هذا الجمع على ألسنة المعاصرين فى مجالات السياسة والمذاهب الاجتماعية ، يعنون بها جملة أو عبارة أو مبدأ مميزاً .

والشِّعار فى اللغة : ماولى جسد الإنسان دون ماسواه من الثياب ، وعلامة تتميز بها دولة أو جماعة – وعبارة يتعارف بها القوم فى الحرب أو السفر .

و (ج) أشعرة – (الوسيط) .

سادساً – قرار اللجنة :

ترى اللجنة بإجماع أعضائها صحة جموع التأنيث السالمة التالية (الكثيرة الدوران فى استعمال المعاصرين) :

(قرارات – بيانات – عطاءات – نشاطات – جوابات – جوازات – بلاغات – ضمانات قطاعات – صمامات – خطابات – حسابات – صراعات – خِلافات – لقاءات – نِزاعات – شِعارات – مَجالات – معاشات – قطارات) .

وذلك – فى رأى أغلبية اللجنة – أخذا بآراء بعض العلماء فى إجازة جمع الاسم الرباعى المذكر ، اسما كان أو صفة جمْعَ تأنيث سالماً إذا لم يسمع له جمع تكسير ، وائتناسا بما ورد من شواهد مماثلة فى الاستعمال القديم ، وتيسيرا للغة على المحدثين ، وإقرارا لواقع شائع يزيد فى مرونة التعبير اللغوى ، دون خروج على أوضاع اللغة وأصولها المقررة .

وتذهب أقلية فى اللجنة إلى أن الجموع المذكورة صحيحة ، على أساس أنها جموع قياسية ، لمفردات بتاء التأنيث ، أو بتاء المرّة ، أو على أساس لمح الوصفية (لغير العاقل) فى بعض مفرداتها .

رأى لغوى

فى استعمال بعض الألفاظ المجموعة جمع مؤنث سالم (*)

يشيع اليوم استعمال كثير من المفردات العربية الصحيحة مجموعة جمع مؤنث سالم فى الأساليب المتنوعة التى تجرى على الألسنة والأقلام ، وبعض هذه الجموع المؤنثة يقتضى توقفاً طبقاً للبيان التالى :

إطار وإطارات – صمام وصمامات – معاش ومعاشات – بلاغ وبلاغات – ضمان وضمانات – معجم ومعجمات – جزاء وجزاءات – طلب وطلبات – مفرد ومفردات – جواز وجوازات – عطاء وعطاءات – نداء ونداءات – حساب وحسابات – غاز وغازات – نزاع ونزاعات – خطاب وخطابات – فراغ وفراغات – نشاط ونشاطات – خلاف وخلافات – قرار وقرارات – نطاق ونطاقات – خيال وخيالات – قطار وقطارات – سند وسندات – قطاع وقطاعات – شعار وشعارات – مجال ومجالات – صراع وصراعات .

اختلفت جمهرة المثقفين فى الحكم على هذه الجموع – وأشباهها – بالتخطئة أو التصويب ، ولم تنته كثرتهم إلى رأى جامع ، ثم تحرت لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية القاهرى الأمر ، فأولته من الدراسة والتمحيص ماهو به وبها جدير ، وانتهت إلى قرار حاسم دونته فى مذكراتها المعدة للعرض على المجلس الموقر .

والذى يعنينى الآن أن أسجّل رأيى الخاص فى تلك الجموع – ونظائرها – ويتلخص فى نقط ست :

أولها – أن كثيراً من تلك الجموع صحيح لا مغمز فى جمعه ، ولا خلاف بين الأعضاء جميعاً فى تصويبه ، وفى العجب من التشكيك فيه ، وإنما الخلاف فى نوع الضابط اللغوى الذى قام عليه التصحيح والتصويب ، فهذا يعين ضابطاً ، وذاك يختار آخر

(*) بحث للأستاذ عباس حسن – عضو اللجنة .

وثالث يرتضى غيرهما ، وهذا النوع من الخلاف شكلى ، ولاأهمية له ، إذ لا يغير من النتيجة الموحدة شيئاً .

تلك النتيجة التى اجتمع عليها الاعضاء ، ولا يقتضى الوصول إليها ابتكار ضابط دخيل قد يثير جدلا مرهقاً ، ليس له مدى .

ومن الأمثلة لهذه كل الألفاظ التى على يمينها علامة على شكل – فيما سبق .

ثانياً – أن بعض الجموع السالفة يفتقر إلى سند لغوى لا غنى عنه فى التصويب ، ولست أعرف لهذا السند وجودا حتى اليوم ، ومن نماذجه وصوره الألفاظ التى لا تجاورها العلامة (–) فيما سبق فهى مفتقرة فيما أرى إلى ماتعتمد عليه .

ثالثاً – إن الاعتماد فى تصويبه – وفى التصويب عامة – على الشائعة التى تلوكها بعض الألسنة ومضمونها : (أن مالا يعقل يصح جمعه جمع مؤنث سالم) هو اعتماد على مالا حظ له من قوة لغوية ، ولا نسب موصول بثقات العلماء المحققين ، بل على مافى الأخذ به فوضى لغوية تزيل الحواجز بين المذكر والمؤنث وتؤدى إلى خطأ وفساد المعنى ، ذلك أن الكائنات (على تعدد أنواعها ، واختلاف أشكالها) قسمان : عاقل ، وهذا يجمع جمع مذكر سالم[1] ، وغير عاقل وهذا يجمع جمع مؤنث سالم اعتمادا على هذا النص الذى لا أساس له ولاصواب فيه ، وإلا فكيف جمعت عشرات الألفاظ الآتية جمع مذكر سالم مع أنها مما لايعقل ؟ وهى : العقود العدديه ، مثل عشرين – ثلاثين – أربعين – خمسين . . . ، وكذلك : ثبة (بمعنى جماعة) وثبون – أرض وأرضون – على وعليون – (أعالى الجنة) – عِزة وعِزون – عِضة وعضون – سنة وسنون – وغير هذا كثير نصت عليه المراجع النحوية المستفيضة .

وشىء آخر ، هو أن الأخذ بذلك الضابط الموهوم يبيح لأصحابه أن يقولوا : (شمس وشمسات – وقمر وقمرات – قلم وقلمات – قلب وقلبات – معدن ومعدنات – استبرق واستبرقات . . و . . فهل يقول بهذا المحققون) ؟

رابعاً – لاأعرف مسوغاً للجموع السالفة التى خلت من علامة التصويب ، فإن كان هناك من الضوابط السليمة الصحيحة مالا أعرفه يصحح جمعها وجب أن نستعرضه هنا

---

(١) الوصف لكلمة « مذكر »

فى لجنة الأصول ونتناوله بالتمحيص الأوفى ، والدرس الأكمل ، كى نصل من وراء هذا كله إلى رأى جامع لا شبهة فيه ولا مغمز ، ولا غنى لنا عن الرجوع إلى مصادره الأولى الأصيلة ؛ لنقرأه كاملا فيها ، ونستلهم من السياق ودلالة الألفاظ مالا نفهمه من النص المنزوع من مكانه المبتور من موطنه .

خامساً – هل فى المأثور سماعاً مايصلح للقياس عليه ؟ لا علم لى بكثرة – ولاقلة – واردة عمن يحتج بهم تصلح مقيساً عليها . وقد عرضت ألفاظ من المأثور تصلح لذلك فى تقدير بعض الباحثين ، ولكن الأمر يقتضينى دفعها ، والتوقف أمامها لسببين هامين :

أولهما : ماسبق بيانه فى النقطة الرابعة التى قبل هذه مباشرة .

وثانيها : أن أكثرها لا ينهض دليلا على الاستشهاد به ؛ لأنه مما يصح جمعه جمع مؤنث سالم بمراعاة ضابط لغوى قائم منذ العهود النحوية القديمة ، فهو مما يدخل تحت النقطة الأولى التى سبق إيضاحها .

سادساً – يتردد فى إعلان الحاجة إلى استصدار تشريع لغوى جديد–تندرج تحته تلك الجموع الممنوعة ونظائرها ويصححها–: أنها جموع شائعة ، والحاجة إلى استعمالها ماسة ، فما المراد بالشيوع الذى يساق غفلا من الإيضاح ، مغشى بالإبهام ؟ أهو الشيوع بين الخاصة الثقات ، وهؤلاء لايخرجون عن الجادة اللغوية والصراط المستقيم الذى أوضح معالمه الأئمة ؟ أم هو الشيوع بين العامة ؟ وأى العامة هم ؟ وفى أى عصر ؟ وعامة أى إقليم فى مصر ، والأقاليم عندنا واسعة التباين كما هو مشاهد ؟ ونحن فى عصرنا الحاضر لاتكاد نفهم شيئاً مما شاع فى العصور المصرية الماضية حتى القريبة منا . ونحن فى المجمع نشغل أنفسنا بفهم المراد من ألفاظ شائعة عندهم ، لا نكاد نعرفها اليوم ، ولانفهمها حين ترد فى مؤلفاتهم . هذا فى عامة مصر ، فما الرأى فى عامة السودان ، والجزائر ، وتونس ، والمغرب و . . . و . . . ؟ كيف السبيل ؟ وكيف نفهم عاميات هذه الشعوب المتباينة

والبلاد الشاسعة ؟ وكيف يمكن الحفاظ على التراث العربي ، والذخائر الأدبية ، وفهم الكتب السماوية ، والمراجع الدينية وغير الدينية ، إن لم يجتمع أهلها على دستور لغوى واحد ، وقانون فى التعبير لا فرقة فيه ، ولا تباين فى نواحيه ، وهذا عبء قام به أسلافنا المجاهدون فى ميدان اللغة والدين ، العاملون على توحيد الناطقين بالضاد ، الساهرون على مؤازرتهم ، ورفع الإصر عنهم بخير الوسائل ، وأقوى الأسباب ، وهو الحرص على اللغة ، والحفاظ على المذخور النافع منها بغير قصور ولا تقصير ، ووضع الضوابط الصحيحة التى لا إفراط فيها ولا تفريط .

أدلة القول بجمع ما لا يعقل جمع إناث (*)

١ — يختلف الباحثون فى جمع مالا يعقل جمع إناث ، وذلك مثل : سندات ، وإطارات ، وجوازات ، جمعاً لسند وإطار وجواز .

ومرد الخلاف إلى أن النحاة يجعلون التأنيث سبيل جمع الصفة ، أما الاسم عند جمهرة النحاة فسبيله جمع التكسير .

٢ — وإذا نظرنا إلى المأثور من صحاح اللغة ، وجدنا عدداً من الأسماء مجموعة بالألف والتاء ، وهى لمذكر غير عاقل ، منها الثلاثى ، ومنها الرباعى ، وقد وقفنا منها على قرابة أربع عشرة كلمة هى : إوانات ، وبوانات ، وثارات ، وجوابات ، وحمامات ، وخانات ، وخيالات ، وسجلات ، ومنزلات ، وجَوْزات ، وحديدات ، وطاقات ، وهواعات ، وسلاحات ، جمعاً لإوان وبوان وثار وجواب وحمام وخان وخيال وسجل ومنزل وجوز وحديد وطاق ، وهواع ، وسلاح .

٣ — وإذا رجعنا إلى ماعرض له المجمع من كلمات على هذا الغرار ، ألفيناه قد عرضت له الكلمات الآتية ، فناقش فيها ، وأقر معظمها :

السندات — الإطارات — الوفورات — البيانات — النطاقات — الفراغات — الضمامات — الغازات .

٤ — وإذا رجعنا إلى آراء المجمعيين فى أمثال هذه الكلمات صادفنا فى الدورة الرابعة قول الشيخ أحمد الإسكندرى : إن هناك قوماً منهم (ابن عصفور) يجمعون المصادر وأسماء المصادر ، ويقول أصحاب هذا المذهب : إن كل مفرد لم يسمع له جمع تكسير فاجمعه بالألف والتاء ، ولا يقصرون قياسية هذا على الخماسى فصاعدا دون غيره .

وصادفنا كذلك فى الدورة السادسة قول الشيخ عبد القادر المغربى فى غضون المناقشة فى إطارات وسندات : كل مالا يعقل يجمع جمع تأنيث .

(*) بحث بقلم الأستاذ محمد شوقى أمين — خبير لجنة الأصول .

٥ – وإذا رجعنا إلى أقوال أئمة النحاة فى ذلك ، أمكن استخلاص ما يأتى :

أولا – الباب الذى عقده سيبويه لما يجمع من المذكر بالتاء ، لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع ، فقد ذكر أن منه شيئاً لم يكسر على بناء من أبنية الجمع ، فجمع بالتاء ، وأنهم ربما جمعوه بالتاء وهم يكسرونه على بناء الجمع مثل بوانات وبون فى جمع بوان . (ج ٢ ص ١٩٨) .

ثانياً – قول ابن الأنبارى إن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، تقول فيه منزل ومنزلات ، ومصلى ومصليات ، وقد ساق « الفيومى » فى (المصباح) » هذا النص فى تعليل جمع ابن عرس على بنات عرس ، أى لتعليل جمع اسم لمذكر غير عاقل جمع تأنيث ، وذلك فى مادة « بنو » من هذا المعجم .

ثالثاً – قول « الزمخشرى » إن المذكر الذى لم يكسر يجمع بالألف والتاء ، وقد قالوا بوانات مع قولهم بون ، وتعليق « ابن يعيش » على ذلك بأن هذه الأسماء لما لم يدخلها التكسير وكانت قد تصير إلى تأنيث الجمع تخيلوا فيها التأنيث فجمعوها بالألف والتاء على حد ما فيه تاء التأنيث. وقالوا : بوانات مع قولهم : بون ، فجمعوه بالألف والتاء مع أنهم كسروه ، وذلك قليل . (ج ٥ ص ٨٥)

رابعاً – قول « الفرّاء » : إن اسم مالا يعقل مطرد خماسياً فصاعدا كان أو غيره ، نحو اصطبلات وحمامات ، ويوافقه على ذلك بعض المغاربة ، وقد عقب عليه « الدمامينى » فى شرحه للتسهيل بأن التصحيح بالألف والتاء ليس مطردا فى اسم مالا يعقل (ص ٣٥٠ من المخطوطة المصورة) وذلك فيما اطلع عليه الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

خامساً – ذهاب « ابن عصفور » إلى جواز قياس جمع المؤنث من المؤنث والمذكر – الذى لم يكسر – اسما كان أو صفة كحمامات وسجلات . فإن كسر امتنع قياسا . وقد نقل ذلك السيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٢٢)

سادساً : قول « ابن جنى » إن جمع بوق على بوقات يعضده القياس ، إذ له نظائر كثيرة مثل : جواب وجوابات ، وهو كثير فى جمع مالا يعقل من المذكر . (كما فى شرح العكبرى لديوان المتنبى) .

سابعاً — قول «الرضى» فى شرح الشافية فيما يجمع بالألف والتاء من المذكرات التى لم تجمع جمع تكسير ، وقد جاء فى بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير نحو بوانات فى بوان . (ج ٢ ص ٢٠٧)

ثامناً — قول «الكندى» : «وخيالات يجوز أن يكون جمع خيال ، وهو القياس فى جمع مالا يعقل ، وقد نقل ذلك «الخفاجى» فى شرح درة الغواص للحريرى .

تاسعاً — تعليل «سيبويه» لجمع جزور ، وهو اسم مذكر ، على جزائر ، وهى صيغة جمع للتأنيث ، بأنه لما لم يكن من الآدميين صار فى الجمع كالمؤنث ، شبهوه بالذنوب والذنائب ، كما كسروا الحائط على حوائط . (الكتاب ج ٢ ص ٢٠٩)[١]

٦ — وبالموازنة بين هذه الأقوال يتجلى لنا ما يأتى :

أولا — فريق كبير من النحاة يجيزون جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع تكسير ، ومنهم : سيبويه ، والزمخشرى ، وابن عصفور ، والرضى .

ثانياً — فريق آخرون يطلقون الجواز ، فيجعلون جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة ، أو يقولون باطراد جمع التأنيث فى اسم مالا يعقل ، أو يقولون بأن القياس يعضده ، وله نظائر كثيرة ، وهو كثير فى جمع مالا يعقل من المذكر ، أو يقولون بأنه القياس فيما لا يعقل . وهؤلاء هم على الترتيب : ابن الأنبارى ، والفراء ، وابن جنى ، والكندى ، والأزهرى .

ثالثا — يلاحظ أن الفريق الأول القائل بالجواز فيما لم يسمع له جمع تكسير ، لم يفتهم التنويه بأن السماع ورد بأسماء مجموعة بالألف والتاء مع وروده بهذه الأسماء مجموعة جمع تكسير . ومنهم : سيبويه ، والزمخشرى ، وابن يعيش ، والرضى .

رابعا — : قول «سيبويه» فى تعليل جمع جزور للمذكر على جزائر وهو جمع للمؤنثات ، بأنه لما لم يكن من الآدميين صار فى الجمع كالمؤنث ، يوحى بأن من خصائص اللغة إنزال غير الناس منزلة جمع المرأة من الناس ، فى جمعه جمع تأنيث . كما هى عبارة «ابن الأنبارى» التى أسلفنا ذكرها وما نقله صاحب اللسان عن الأزهرى فى مادة نعش ، ويشهد

(١) ويضاف إلى ذلك قول الأزهرى : «يؤنثون جمع ما خلا الآدميين» انظر مادة نعش فى اللسان .

لذلك أيضا تعليل سيبويه لجمع حائط على حوائط ،فإن هذا الجمع لفاعلة المؤنثة ، وقد جمع على صيغته ما كان لمذكر غير عاقل قياسا ،فكأن ذلك لإنزال غير العاقل منزلة المؤنث فى الجمع.

٧ ـ ومراعاة لهذا ، يسع المجمع أن يجيز جموع التأنيث السالمة التى شاع استعمالها ، وهى :

١ ـ إطارات	١٠ ـ شعارات	١٩ ـ قطارات
٢ ـ بلاغات	١١ ـ صراعات	٢٠ ـ قطاعات
٣ ـ جزاءات	١٢ ـ صمامات	٢١ ـ مجالات
٤ ـ جوازات	١٣ ـ ضمانات	٢٢ ـ معاشات
٥ ـ حسابات	١٤ ـ طلبات	٢٣ ـ معجمات
٦ ـ خطابات	١٥ ـ عطاءات	٢٤ ـ مفردات
٧ ـ خلافات	١٦ ـ غازات	٢٥ ـ نداءات
٨ ـ خيالات	١٨ ـ قرارات	٢٦ ـ نشاطات
٩ ـ سندات	١٧ ـ فراغات	٢٧ ـ نطاقات

٨ – جمع "كيلو متر" وتمييزه باعتباره كلمة واحدة

« الكلمات المعربة تبقى كما هى ، وتجمع جمع مؤنث سالما ، مثل : مارستان ومارستانات .. وكيلو متر من هذا الباب . وعلى ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالما على كيلو مترات ..كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية . فيقال : سرت سبعة كيلو متراتٍ ، وسرت عشرين كيلو مترا »

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ـ فى الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين نوقش فى المؤتمر جمع « كيلو متر » وتمييزه ، فاحيل موضوعه إلى لجنة الأصول .

٢ ـ ولما عرض الموضوع على اللجنة أبان الأستاذ عباس حسن أن « كيلو متر » ليست كلمة واحدة ـ فإن العربية لاتعرف مثل هذا التركيب ، فإن كلا من « كيلو متر » كلمة مستقلة ، وعلى فرض اعتبارهما كلمة واحدة فإنها لاتجمع جمع تأنيث ، ولا يقال بأن ذلك تركيب مزجى ، لشرطه أن يتخلى كل جزء فيه عن معناه ، فيجب أن نجمع كيلو على كيلوات ، وفى تمييزه نتبع ماتقضى به قواعد التمييز .

٣ – عارض الرأى الدكتور محمد مهدى علام بأن « كيلو متر » كلمة واحدة فى اللغات ، معناها مايستفاد من جزأيها معا ، وفيما عرض على اللجنة أننا لم نعرب كيلو بمعنى ألف ، فلا نقول : الجنود كيلو أى ألف . ولكننا عربنا كيلو متر بمعنى مستفاد من الجزأين ، وهو ألف متر ، ومن المعربات على هذا النحو بستان وأبزن ، وفلسفة وكل منها مركب من كلمتين فى الأصل .

٤ – وعرض الأستاذ محمد شوقى أمين على اللجنة بعض كلمات من المعرب الذى أصله كلمتان ، فمن ذلك : المارستان ، المرزبان ، الميزاب ، النيروز ، والناى نرم ، البستان ، والأبزن ، والفلسفة .

٥ – وفى أثناء نظر اللجنة للموضوع قدم الأستاذ عباس حسن مذكرة أوضح فيها رأيه وعززه ، وطلب احتفاظه برأيه فى أن « كيلو متر » ليست كلمة واحدة ، فلا يمكن اعتبارها كذلك ، ولايمكن لو اعتبرناها كلمة واحدة ـ أن تجمع جمع تأنيث ، إلا فى مثل بضعة كيلو مترات ، فإن بضعة إذا لم يعرف لمميزها جمع تكسير ، فيكون تمييزها جمع مؤنث .

٦ – وبعد المناقشة انتهى رأى اللجنة إلى مايأتى :

« العرب تنقل المركبات قديما على ضربين :

الأول : تخلط المركبات فيه خلطا ، فتستعملها استعمال المفردات البحتة ، ومن ذلك البستان ، والأبزن ، والفلسفة.

والآخر : تنقله وتجعله مركباً ، وتخصه باسم خاص وهو المركب المزجى ، وغالباً مايكون ذلك فى الأعلام .

واعتماداً على هذا رأت اللجنة أن كيلو متراً مما يصح نقله واعتباره كلمة واحدة ، ومن ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالما على كيلو مترات ، كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية ، فيقال : سرت سبعة كيلو مترات ، وسرت عشرين كيلو متراً »

٧ – ومع هذا مذكرة الأستاذ عباس حسن وعنوانها :

« الرأى فى مثل :

١ – ويساوى خمسة عشر كيلو متراً ، ٢ – ويساوى بضعة كيلو مترات » .

٧ – الرأى فى مثل

(١) . . . ويساوى بالمقادير الحديثة : خمسة عشر كيلو مترا (*)
(٢) ويساوى بالمقادير الحديثة : بضعة كيلو مترات

ورد التركيبان السالفان فى بعض المذكرات المقدمة للمجمع ، فتريث فى قبول صياغتهما على هذا النسق ، رغبة فى التحقق من صحتهما ، وخلوهما من الشوائب التى قد تعترضهما ، وأحالهما على لجنة الأصول لتنفيذ هذه الرغبة . . . .

ورأيى فيهما يتلخص فيما يلى :

(١) التركيب الأول (. . خمسة عشر كيلو مترًا) :

لا سبيل للحكم عليه بالصحة أو بالخطأ إلا بعد معرفة واضحة للفظ «كيلو متر» أهو كلمة واحدة ، أم هو مركب ؟ فإن كان مركباً فمن أى أنواع التركيب ؟ علماً بأن هذا اللفظ دخيل حديثا ؛ فليس بعربى أصيل ولا بمعرب قديما . فأما أنه مفرد فأمر تأباه الضوابط والأصول العربية ، فلست أعرفُ لفظاً عربيا ذا شطرين يعامل معاملة الكلمة الواحدة ، إلا بشرط أساسىّ هو أن يفقد كل شطر معناه السابق ويلغى إلغاء تاماً ، سواء أدخل بعد ذلك فى قسم المركبات المزجية (كسيبويه – معد يكرب . . . . .) أم لم يدخل (مثل : بستان) وهذا الشرط الأساسى لم يتحقق فى التركيب المعروض ، لا حتفاظ كل جزء من جزأيه بمعناه السابق قبل الإدماج . والنتيجة الحتمية لهذا أنه لا يصح اعتباره مفردًا ، ولا مركبا مزجيا .

وما يقال من أنه فى اللغة الأجنبية المأخوذ عنها معتبر كلمة واحدة ، مدفوع بأن الشطرين غير متلازمين ؛ إذ يقال عندهم كيلو جرام – كيلو متر – كيلو وات ...... إلى غير هذا مما يقطع بغير التلازم .

ولو فرضنا أن هذا التلازم صحيح – وهو فى الواقع غير صحيح – لوجب أن نضع نصب عيوننا وصف هذا الأسلوب وحالته من ناحية أنه دخيل نريد أن نطبق عليه الأحكام

(*) مذكرة بقلم الأستاذ عباس حسن – عضو اللجنة .

التى تسرى على أمثاله من الألفاظ الأعجمية التى يراد إدخالها فى العربية ، وهذه الأحكام توجب اعتباره مركبا إضافياً ليس غير .

لا يقال : إننا سندخله فى العربية باعتباره مركباً مزجيا نتناسى مع تركيبه مايدل عليه كل جزء من جزأيه من معنى سابق . . . لا يقال هذا مطلقاً ؛ لما فى الأخذبه من إلغاء المركب المزجى إلغاء نهائيا ؛ إذ يتيسر لكل من شاء أن يأخذ بهذا الاعتبار الذى تفوت به حكمة وجود المركب المزجى وفائدته ، وما يختص له من أحكام لغوية لها أثرها البالغ فى المعنى وتأديته .

شئ آخر ، على أى اعتبار من الاعتبارات المختلفة يصح تنوين «متراً» فى التركيب السالف مع قيام العلمية والعجمة فيه .؟ لا أعرف وجها لهذا التنوين مطلقاً .

(ب) التركيب الثانى (. . . . . . . بضعة كيلو مترات) :

على أى أساس يجمع التركيب السالف جمع مؤنث سالم ؟ أى : من أى الأنواع القياسية التى تجمع هذا الجمع؟)

إن اعتباره كلمة واحدة – كما يقال – يحول دون ذلك . لكنه قد يجمع على أساس أن كلمة بضعة من الكلمات التى لها حكم الأعداد المفردة المضافة ، فتحتاج لتمييز يكون جمع قلة مجروراً ؛ ولا مانع أن يكون تمييزها جمع مؤنث سالم ، وهذا التمييز يحتاج لتمييز مفرد مجرور .

الباب الثالث

فى بعض أحكام النسب

١ ــ النسب إلى فعيل وفعيلة .

٢ ــ النسب إلى جمع المؤنث السالم .

٣ ــ النسب إلى كيمياء .

١ — جواز حذف الياء وإثباتها فى النسب إلى فعيل

بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنثة فى الأعلام وفى غير الأعلام

الأَصل فى النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة ، ومراعاة هذا الأَصل تقتضى أن يكون النسب إلى فَعِيل — بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومونثة — بغير حذف شىء إلا تاء التأْنيث فى المونث ، ولكن العرب لم يجروا على هذا الأَصل فى المشهور من أَعلام القبائل والبلدان ، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مما ورد من الأَعلام المشهورة. يضاف إلى ذلك أنه لم يتبين من الأَمثلة المسموعة أَنهم احتاجوا فى هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأَعلام من النكرات وأَسماء المعانى إلا فى النّدْرة ؛ على أَن من هذا النادر ما ورد

---

* صدر القرار بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– المسألة الرابعة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المعنون : « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » المقدم إلى مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين — مسألة النسب إلى فعيلة بفتح فكسر وإلى فعيلة بضم الفاء وفتح العين وقاعدة حذف الياء فى النسب إليهما . وقد اقترح إبقاء الصيغة على حالها من غير حذف مع المحافظة على ما ورد عن العرب النسب إليه بالحذف .

– وكان الأمير مصطفى الشهابى قد عرض على مؤتمر الدورة الثامنة والعشرين بحثا له بعنوان ملاحظات لغوية واصطلاحية تناول فيها النسب إلى فعيلة ، وطالب بإثبات الياء فى غير المشهور من الأعلام .

– وكان الأب أنستاس مارى الكرملى قد نشر – فى مقتطف يولية سنة ١٩٣٥ – تعقيبا على مجلة المجمع جاء فيه ذكر النسب إلى فعيلة وأنه لا ينسب إليها بحذف الياء فى النكرات والأعلام غير المشهورة . وأورد الباحث شواهد لأعلام غير مشهورة نسب إليها باثبات الياء واستخلص من ذلك أن من وضع قاعدة النسب إلى فعيلة وفعيل لم يستقر ما جاء من هذا القبيل ، وأشار فى بحثه إلى نص لابن قتيبة فى أدب الكاتب يقرر أن النسب إلى فعيل المصغر بالهاء بحذف الياء إذا كان الاسم مشهورا وكذلك النسب إلى فعيل وفعيلة غير مصغر لا يحذف منهما الياء إن لم يكن العلم مشهورا .

– وقد نظرت اللجنة فى المسألة ، وكان مما دار من آراء فيها ما يأتى : —

* الأصل فى النسب إبقاء الياء وقد ورد عن العرب حذف الياء فى مشهور أسماء القبائل والبلدان ، وعلى هذا يجاز إبقاء الياء فيما لم يسمع عن العرب حذف يائه .

* عرض الأستاذ محمد خلف الله أحمد أنه راجع كتاب عجالة المبتدى وفيه أعلام أهل الحديث فوجد أعلاما منسوبين إلى فعيل بالفتح والضم وفعيلة بالفتح والضم واستخلص أن حذف الياء فى فعيل بالفتح والضم ٢٥٪ وفى فعيلة بالفتح والضم ٧٥٪ .

* لوحظ أن المذكور أعلام قبائل وبلدان وأما النكرات كطبيعة وبديهة ونحوهما فيبدو أن العرب لم ينسبوا كثيراً إليها ، ولذلك قلت أمثلتها ، بل إن كلمة طبيعة وردت منسوبة بالياء فى المصباح فى المادة « جبل » وكلمة سليقة وردت منسوبة كذلك بالياء فى « اللسان » وفى مروى من الشعر لوحظ أن الخروج على الأصل بحذف الياء أريد التخفيف فى المشهور من الأعلام لأنه بالحذف لا تضيع معالمه لشهرته .

بالإبقاء على الياء ، فقيل «سليقىّ » فى النسب إلى «سليقة » ، وتستظهر اللجنة مماسبق بيانه ما يأتى :

ورد السماع بحذف الياء وإثباتها فى النسب إلى فَعِيل – بفتح الفاء وضمها ، مذكرة مؤونثة ، فى الأعلام وفى غير الأعلام ، ولهذا يجاز الحذف والإثبات .

---

* يمكن أن يستفاد مما دار حول الموضوع أن ما ليس من الأعلام ينسب إليه بإبقاء الياء جريا على الأصل فى النسب ويجوز الحذف ، وغير المشهور من الأعلام ينسب إليه بإبقاء الياء ، أخذا برأى ابن قتيبة واستئناسا بما ورد من أمثلة الأعلام المنسوبة بغير الحذف ، وما ورد عن العرب منسوبا بحذف الياء يبقى على ما ورد السماع به ويلتزم .

* لوحظ أن النسب بحذف الياء فى بعض أسماء الذوات أو المعانى يجعل صيغة الاسم منكرة ، ويفقده معالمه .

* طلب الأستاذ عطيه الصوالحى تسجيل ما جاء فى كتاب « سيبويه » ج ٢ ص ٧١ (باب ما حذف الواو والياء فيه قياس) : « تُركوا التغيير فى مثل حنيفة ، وهذا قليل خبيث »

* لخص الأستاذ عباس حسن رأيه فى أن النكرات لا يحذف منها شئ ، لأن علة الحذف القياس على المسموع ، مع أن المسموع مقصور على المشهور من الأعلام ، بل إن العرب لم تلتزم فيه الحذف ، وما ليس من الأعلام المشهورة يجب فيه إثبات الياء إذ لا سند له من المسموع ،وما سمع عن العرب بالحذف يجوز فيه الأمران عملا برأى بعض الأئمة الذين نصوا على جواز تطبيق المطرد على المسموع للتيسير .

* عرض الأستاذ عبد الحميد حسن مذكرة فيها تكملة لما ورد فى بحثه .

النسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلة(*)

يذكر علماء الصرف أن النسب إلى فَعِيلة – بفتح الفاء – وفُعَيْله – بضمها – يجب فيه حذف الياء وفتح ماقبلها . ويعللون لذلك بأن النسب يستلزم إضافة ياء – مشددة وكسر ماقبلها ، فيجتمع بذلك – مع ياء فعيلة وفعيلة المكسور ماقبلها – ثقل مرجعه إلى أن الكسر مع الياء يستولى على أكثر حروف الكلمة .

وإنا نلاحظ أن هذا الثقل إنما يتحقق فى « فَعِيلة » بفتح الفاء لا فى « فُعَيلة » بضمها ، وهم مع ذلك يسوون بين الصيغتين فى الحذف .

وقد فعلوا شيئا من ذلك فى النسب إلى الثلاثى المكسور الوسط فى مثل : نَمِر ودُئِل وإِبِل ، ففتحوا الحرف الثانى حتى لايجتمع الثقل بسبب توالى كسرتين قبل ياء النسب .

على أنهم لم يذهبوا فى النسب إلى فَعِيل – بفتح الفاء إلى الاعتداد بهذا الثقل ، بل تركوا الصيغة من غير حذف ، مع أنه ليس هناك فرق بينها وبين فَعِيلة بفتح الفاء فى الصورة النهائية بعد النسب من حيث توالى الثقل الذى يشيرون إليه .

والذى قالوه فى النسب إلى « فَعِيل » و « فُعَيْل » بفتح الفاء أو ضمها هو أن فيه ثلاثة أقوال :

الأول – وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة – : أن قياس النسب إلى فَعِيلٍ ، كأمير وفُعَيْلٍ ، كهُذَيلٍ بقاءُ الياء فيهما

الثانى – وهو مذهب المُبَرِّد – : أنك مخير بين حذف الياء وبقائها قياسا مُطَّرِدًا .

الثالث – مذهب السيرافى ، وهو : أنك مخيّر فى « فُعَيْل » بضم الفاء بين إثبات الياء وحذفها ، فأما فى « فَعِيلٍ » بفتح الفاء فليس لك إلا إثبات الياء .

(*) بحث بقلم الأستاذ عباس حس – عضو اللجنة .

ومن هذا نرى أن التعليل بالاستثقال ليس سبباً قوياً من الوجهة الصوتية ، وقد ذهب الرضى فى شرح الشافية إلى تعليل آخر للحذف فى « فَعِيلة » بفتح الفاء ، وعدم الحذف فى « فَعِيلٍ » بفتحها ، وهو « أنه لما لم يحذف فى المذكر (فَعِيل) حرف [لم يحذف حرف المدّ أيضا ، ولما حذفت التاءُ فى المؤنث ، كما هو مطرد فى جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحا ، فحذف حرف اللين أيضًا ، إذ الحذف يذكر بالحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغى أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأَن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذى كانو اغتفروه فى المذكر وتناسوه هناك » (راجع الشافية لابن الحاجب ج ٢) .

وهذا التعليل ليس بالوجيه ، ففيه تفرقة من غير مُسوِّغ .

ومن هذا القبيل فى التعليل غير الوجيه أنهم يغتفرون توالى الثقل فى الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف فلا يستنكرونه ، ويقولون فى سبب ذلك أنها لم تكن فى أصل الوضع مبنية على الخفة ، فمن ثم يقولون تغلبى ومغربى ومدحرجى بالكسر .

ويتبين من ذلك أن التعليلات التى ذكرها علماءُ الصرف لاتصلح سندا قويا للقاعدة التى وصلوا إليها فى النسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلة بالحذف ، وليس ماوصلوا إليه تعبيرا صحيحا عما اتبعه العرب فى النسب .

فإن العرب لم تكن لهم خطة ثابتة فى النسب إلى كثير من الكلمات، وغاية ماحرَصوا عليه ألا يقع فى معالم الكلمة المنسوب إليها وفى بنيتها انحراف جارف ينجم عنه أن السامع يضل عن الاهتداء إلى صيغتها الصحيحة .

وعلى ذلك نرى لهم أمثلة من الشذوذ فى باب النسب مثل :

بَحْرانى : فى النسب إلى البحرين – نَهْرانى : فى النسب إلى النهرين .

رُؤاسى : فى النسب إلى العظيم الرأس – وكذلك : رقبانى – وشعرانى .

وصنعانى : فى النسب إلى صنعاء – وبهرانى : فى النسب إلى بهراء .

وربْعِيّ : فى النسب إلى الربيع – وخرَفِى أو خرْفى (بفتح الراء أو سكونها) : فى النسب إلى الخريف .

وبِصْرِىّ ، بكسر الباء : فى النسب إلى البصرة – وسُهْلى بالضم : فى النسب إلى السهل .

وشآم ، يمان ، تهام ، فى النسب إلى : الشام ، واليمن ، وتهامة .

إلى غير ذلك وهو كثير .

ويمكن من خلال كل هذا أن نقول : إن العرب فى النسب قد تصرفوا فى طائفة من الكلمات فخرجوا بها عن الكلمة المنسوب إليها ، استنادًا إلى أن شهرة الكلمة تحفظ لها صيغتها وتدل على أصلها ، أو أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الصيغ ليتَجَنَّبوا الاشتباه الذى لا يهدى إلى حقيقةِ الكلمةِ المنسوبِ إليها .

ومن هذا يظهر أنَّ الأَصل فى النسب هو المحافظة على الصيغة الأَصلية للكلمة المنسوب إليها وأن مخالفة ذلك إنما تكون عند شهرة الكلمة المنسوب إليها فلا تكون هناك مظنة للضلال .

ويعزز هذه الفكرة ما قاله ابن قتيبة فى كتابه «أدب الكاتب» وهو :

«وإذا نسبت إلى اسم مصغر ، كانت فيه الهاء أو لم تكن ، وكان مشهورًا ألقيت الياءَ منه ، تقول فى جُهَيْنة ومُزَيْنة جُهَنِىٌّ ومُزَنِىٌّ ، وفى قُرَيش قَرَشِىٌّ ،وفى هُذَيْل :هُذَلى ، وفى سُلَيم سُلَمِىّ . وهذا هو القياس إلا ما أَشَذُّوا .

وكذلك إذا نسبت إلى «فَعِيل» و« فَعِيلة » من أسماء القبائل والبلدان – وكان مشهورًا ، ألقيت منه الياء ، مثل : ربيعة وَبجيلة ، تقول : رَبَعِىّ وبَجَلِىّ ، وحنيفة حَنَفى وثقيف ثَقَفِىّ وعتيك عَتَكِىّ . وإن لم يكن مشهورًا لم تحذف الياء فى الأَول ولا فى الثانى » .

وبناء على ذلك نستطيع أن نقترح أن تكون قاعدة النسب إلى فَعِيلة وفُعَيلة – كمايلى :

ينسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلة من غير تغيير إلا بحذف التاء الأَخيرة ، أما ما ورَد عن العرب مما هو منسوب إلى أسماء البلدان والقبائل بحذف الياء ،وجعْل الكسرة فتحة فإنا ،نَحْفَظه ولا نقيس عليه .

٢ — جواز النسب إلى جمع المؤنث السالم فى الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الألف والتاء

« يقبل من الكلمات ما شاع منسوباً إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالما دون حذف الألف والتاء ، مثل الساداتى فى النسبة إلى من اسمه السادات . وعطياتى فى النسبة إلى من اسمها عطيات . وكذلك ما يجرى مجرى الأعلام من أسماء

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين، وبالجلسة الثلاثين – من جلسات المجلس – فى نفس الدورة، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– عرض خبير اللجنة الأستاذ محمد شوقى أمين أن الاستعمال الحديث يأذن باستبقاء تاء التأنيث فى المفرد أو الألف والتاء فى جمع المؤنث عند النسب ، كما فى النسب إلى الحياة أو الأداة ، فيقال : حياتى وأداتى .وكما فى النسب إلى آلات وطبقات وساعات ، فيقال : آلاتى وطبقاتى وساعاتى . وقدم مذكرة فى ذلك توضح موقف المجمع ، ورأى اللغويين فى النسب إلى ما فيه تاء التأنيث .

– وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة أوجب فيها حذف تاء التأنيث عند النسب بالتفصيل الموضح فيها ، وأما جمع المؤنث السالم فارتضى فيه إذا كان علما أن تبقى ألفه وتاؤه عند النسب ، بإعطائه حكم الجامد ، وإن كان مشتقا . مستندا فى ذلك إلى قول صاحب الهمع : « إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة » وإلى أن اللبس عيب يجب توقيه . وحذف الألف والتاء يوقع فيه .

– وذكر الأستاذ محمد شوقى أمين – الخبير – أنه لم يفهم من نص « الهمع » جواز إبقاء الألف والتاء فى العلم إذا كان على صيغة جمع المؤنث ، فإن النحاة ومنهم صاحب الهمع يجمعون فى باب النسب على أحكام لا يستفاد منها صراحة أو ضمنا جواز إبقاء الألف والتاء عند النسب إلى العلم بصيغة جمع المؤنث ولو صح مفهوم النص على غير هذه الأحكام لكان كل علم مستحقا لاستبقاء حروفه عند النسب سواء أكان مفردا أم جمعا أم مركبا على اختلاف أنواع التركيب . وأضاف الخبير مثلا هو (عرفات) ؛ لقد قال الجوهرى « إنه لما سمى به ترك على حاله كما يترك مسلمون على حاله إذا سمى به ، كما فى « الصحاح » ونحو ذلك فى قاموس الفيروزأبادى » ، ولكن القول بتركه على حاله لم يمنع صاحب القاموس أن يقول : والنسبة إليه عرفى .

– ولاحظ الأستاذ محمد خلف الله أحمد – عضو اللجنة : أن « الساعاتى » مثلا يكتسب العلمية بعد دخول ياء النسب ، أما لفظ « الساعات » فليس بعلم ولا صفة ، وعلى هذا لا يجوز أن يقال : ساعاتى ، وهذا بخلاف « السادات » علما ، فإن علميته سابقة على النسب إليه ، ولذلك يجوز على توجيه الأستاذ عباس حسن أن يقال : ساداتى ، لأنه نسبة إلى علم ، وطوعا لهذا لا يقال مثلا : عجلاتى . لأن العجلات ليست علما .

– وعقب الأستاذ عباس حسن بأنه : يمكن إلحاق أسماء الأجناس والحرف بالأعلام ، وعلى هذا تكون العجلات اسم جنس ، فيعتبر علما ينسب إليه على لفظه .

– ورأى الأستاذ زكى المهندس أن يقتصر فى قبول الكلمات منسوبا إليها على لفظها على ما هو شائع لا معدل عنه .

الأجناس والحِرَف والمصطلحات . مما يدل على معين ، مثل الساعاتى ، والآلاتى ، وذلك فراراً من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب ، واستئناسا بما فى «الهمع» من قوله : إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص » .

ومع هذا مذكرتان :

١ – مذكرة الأستاذ عباس حسن فى حكم النسب إلى مافيه التاء ، أو جمع المؤنث السالم .

٢ – مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين فى النسب إلى مافيه تاء التأنيث .

فى أحكام النسب (*)

(أ) حكم النسب إلى المختوم بالتاء الزائدة للتأنيث :

١ — يجب حذف هذه التاء عند النسب إليه ، ولا أعرف فى هذا حكما آخر .

٢ — تزاد بعد النسب هذه التاء للدلالة على التأنيث ولاتزاد فى المذكر .

(ب) حكم النسب إلى جمع المؤنث السالم الأصيل :

١ — إن كان هذا الجمع باقيا على جمعيته (أى لم ينقل إلى العلمية) وليس وصفا ونحوه . . وجب النسب إلى مفرده فى جميع الحالات نحو : وردة ، تمرة ، زينب عائشة ، سرادق . . والجمع : وردات — تمرات — زينبات — عائشات — سرادقات : والنسب هو : وردى — زينبى — عائشى — تمرى — سرادقى بالنسب إلى مفرده .

٢ — إن كان هذا الجمع مسمى به (بأن صار علما) وجب حذف علامة الجمع والنسب إلى الباقى بعد حذف الألف والتاء ، ولا ينسب إلى مفرده . فليس بين هذه الحالة وسابقتها فرق إلا فى مثل النسب إلى وردة ، وتمرة . . مما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع .

٣ — إن كان هذا الجمع وصفا أواسما جامدا ، والثانى فيهما ساكن وألف الجمع رابعة نحو . . ضخامات ، وصعبات ، وهندات (والمفرد : ضخمة ، صعبة ، هند) جاز عند النسب حذف علامة الجمع بحرفيها (الألف والتاء) وجاز الاقتصار على حذف التاء وحدها مع قلب الألف واوا فيقال فى النسب : ضخمى — أو ضخموى — صعبى أو صعبوى — هندى أو هندوى . ويصح زيادة ألف فاصلة قبل هذه الواو : فيقال : ضخماوى...

(ج) تطبيقا على ماسلف كيف ننسب للأعلام الآتية الشائعة فى عصرنا ، مثل : سادات — عطيات — عليات — عرفات — سعادات — جمالات — زينات — غزالات — صابات — مرات — شربات — وردات — خانات — عزيزات — جامات — ثمرات — تحيات عقبات — أذرعات — جنات . . . ؟

(*) مذكرة للأستاذ عباس حسن — عضو المجمع .

١ ــ لاشك أن الحكم القديم الذى يجب تطبيقه عند النسب إلى هذه الجموع هو الحكم الثانى السالف .

٢ ــ ولاشك كذلك أن تطبيق ذلك الحكم يؤدى إلى لبس محقق وإلى غموض معنوى يجب القرار منه ، فما عسى أن نصنع ولم أجد بين جمهرة النحاة من تصدى لتذليل هذه الصعوبة الكئود ؟

والوسيلة إلى التغلب على هذه العقبة تنحصر فى النسب إلى كل لفظة على صيغتها وصورتها الحالية ، بدون إدخال تغيير عليها فى الحركات أو الحروف ، والاعتماد على هذا الرأى قائم على الضابطين الهامين اللذين يرددهما النحاة كثيراً :

وأولهما : أن العلَمية تفرض الجمود على العلم فى كل حالاته ، وتخضعه لأحكام الجامد ، ولو كان هذا العلم فى أصله مشتقاً ، وفيما يلى أحد النصوص الحرفية التى تضمنتها المراجع النحوية ، وهو منقول عن « الهمع » ج ١ ص ٤٥ الباب الخامس الخاص بجمع المذكر السالم — وفيه يقول عن حروف العلم : إنها : (صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص . . اهـ)

وثانيهما : ما يردده اللغويون والنحاة فى مواطن كثيرة وهو : أن اللبس عيب يجب تَوَقِّيه ويتحتم الفرار منه ، ولهذا السبب كان الحكم الأنسب فى تثنية المسمى بجمع المؤنث السالم وفى جمعه هو :

(١) يترك صيغة العلم على صورته القائمة من غير حذف شىء من آخره يكون مخلا بالدلالة .

(٢) على التثنية أو الجمع بزيادة « ذوا » و « ذوو » وفروعهما (تثنية وجمعاً) قبل العلم على حسب مدلوله والمراد منه .

فى النسب إلى ما فيه تاء التأنيث (*)

١ – تجرى فى الاستعمالات الحديثة كلمات منسوبة مع استبقاء تاء التأنيث ، وذلك مثل . الحياتية ، والأداتية ، والخلوتية ، وقد عرضت على المجلس فى الجلسة التاسعة من الدورة السابعة والثلاثين كلمة : الحياتية ، فأقرّها نسبة إلى الحياة . والنحاة يطبقون على أن تاء التأنيث تحذف عند النسب لا محالة ، لمشابهتها ياء النسب من وجوه .

٢ – ويبدو أن استبقاء تاء التأنيث مع النسب جرى به الاستعمال من قديم ، وإن تصدى له نقاد اللغة بالإنكار .

ولعل أقدم من نبه عليه « الحريرى » فى الدُّرة ، إذ أنكر على الخواص قولهم: « دواتى » لمن عمل بالدواة ، وذلك فى القرن الخامس .

وكذلك نبه « موهوب الجواليقى » فيما نبه عليه مما يضعه الناس فى غير موضعه على النسب إلى الذات ذاتى وأوجب أن يقال : ذووى ، وقد توفى « الجواليقى » بعد « الحريرى» بقليل .

وقد عرض « الأشمونى » لذلك فى قوله : « وأما قول المتكلمين فى ذاتٍ : ذاتى ، وقول العامَّة فى الخليفة : خليفتى فلَحْنٌ .

وفى عصرنا الحديث تناول الأستاذ الشيخ « محمد على النجار » موضوع الأخطاء اللغوية ومن تكلموا فيها ، ومما قاله فى « ذاتى » أنه حقاً خلاف القياس ، ولكن سهل الأمر أن الكلمة استعملت اسما ، وزالت علاقتها بالوصفية ، حتى كأن التاء فيها ليست الفارقة بين المذكر والمؤنث ، فصارت كالتاء فى بيت وقوت ، فنسب إلى اللفظ مع بقائها .

٣ – وإذا حاولنا أن نتعرف ما وراء إبقاء تاء التأنيث عند النسب ، مع أن القياس يأباه ، أمكن القول بأن ذلك مرده – فى مثل كلمات : الذات ، والحياة ، والخلوة ،

(*) بحث للأستاذ محمد شوقى امين خبير اللجنة .

والدواة – أن النسبَ إلى الكلمة بعد حذف تاء التأنيث يقتضى تغييراً ينكر صورتها عند النسب ، إذ يقال : الذووى ، والحيوى ، والخلوى ، والدووى ، فأُوثر عدم الحذف محافظة على صورة الكلمة ، وتيسير دلالتها .

٤ – ويستخلص من ذلك :

أولا – أنه لاوجه فى القياس لاستبقاء تاء التأنيث عند النسب .

ثانيا – أن هذا الاستعمال قديم . فى عصور العربية ، وردت أمثلته : ومنها دواتى ، ذاتى ، خليفتى .

٤ – فهل يجيز المجمع ما يشيع فى الاستعمال الكتابى ، أو ماتدعو إليه الحاجة فى الاصطلاح العلمى من إبقاء تاء التأنيث فى الكلمة عند النسب إليها ؟ محافظة على صورتها وتيسير دلالتها ، كما فى النسبة إلى الحياة حياتى ، وإلى الأداة أداتى ، وذلك استئناساً بجريانه فى الاستعمال من قديم ؟

ذلك ما يفتقر إلى مُواضَعَةٍ وإقرار . وللمجمع رأيه الموفق .

٣ — جواز النسب إلى « كيمياء » بإثبات الهمزة

« يجوز إثبات الهمزة فى النسب إلى كيمياء ، على اعتبار أن الهمزة للإلحاق أو

صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى الجلسة الثامنة من مجلس الدورة الرابعة والثلاثين عرض مصطلح جاء فيه كلمة « الكيمياء » منسوبة بإثبات الهمزة ، فاعترض الأستاذ عباس حسن بأن الصحيح القلب واواً ، فيقال : كيمياوى ، وأن المجمع قد أقر ذلك . ودارت مناقشة جاء فيها أن المجمع أجاز مصطلحات كثيرة وردت فيها الكيمياء منسوبة بإثبات الهمزة ، وأن النسب بالواو ثقيل فيها ، وأن الهمزة فى كيمياء لايجزم بأنها زائدة أو غير زائدة ، وأن المصطلح العلمى تكفى فيه أدنى مراتب الصحة ، وأنه لامانع من عدول المجمع عن قراره السابق .

٢ — وكان المجمع فى الدورة السادسة قد استمع إلى بحث للأب أنستاس مارى الكرملى ختمه بأنه « لم يبق شك فى أن الكيمياوى والكيماوى من أصح الكلام وأصدقه وأقومه رواية وموافقة لكلام الفصحاء والبلغاء والبصراء ». فأصدر المجمع القرار التالى :

« يقال فى النسب إلى كلمة «كيمياء» كيمياوى ؛ وكيماوى» .

٣ — وفى مجلس الدورة الخامسة عشرة قدم الأمير مصطفى الشهابى بحثاً له فى النسب إلى « كيمياء » ونحوها من الأسماء الممدودة المعربة ، فأحيل يومئذ إلى لجنة الأصول ، فرأت ما يأتى :

« يجوز فى النسب إلى كيمياء إثبات الهمزة وقلبها واوا ، ولكن القلب أولى » .

وكانت إجابتها هذه فى سنة ١٩٤٩ ، وقد أرسلها اليه يومئذ كاتب سر المجمع .

٤ — وقد نظرت لجنة الأصول أخيرا فى كل ما دار حول هذا الموضوع ، وناقشت فيه ، وكان فى جملة الأقوال والملاحظات التى عرضت ما يأتى :

— لاحظ الأستاذ محمد خلف الله أحمد أن قرار المجمع السابق لم يقصر النسب على كيمياء بأنه بالقلب ، بل نص القرار على أنه « يقال فى النسب إلى كيمياء..... » وهذا لايدل على أن غير ذلك محظور .

— لوحظ أن المعربات التى آخرها ألف تلحق بها الهمزة عند النسب ، وتثبت فى الاستعمال العصرى ، مثل ، كلمات : سينمائى وفيزيائى ، وتلبائى وميكائى (فى النسب إلى سينما وفزيا وتلبئ ومايكا) .

— لوحظ أن الياء يمكن أن تعتبر أصلية أو حرف علة ، وبذلك يتعذر إخضاعها لوزن عربى .

لوحظ أن النسب إلى كيمياء بإثبات الهمزة مسموع قديما ، كما فى اسم « كتاب التنبيه على خدع الكيميائيين » المنسوب ، إلى الكندى ، وقد اهتدى الاستاذ محمد خلف الله أحمد إلى إثباته فى ترجمة الكندى نقلا عن « القفطى » فى كتابه أخبار الحكماء .

— لوحظ أن الهمزة فى كيمياء يمكن أن تكون للإلحاق ، على مذهب الرضى ، ويمكن اعتبارها للتأنيث ، وعلى أيهما يمكن تحقيق الهمزة فى النسب .

على اعتبار أن الهمزة للتأنيث ،استنادا إلى مانقله « الصبان » من قوله : « من العرب من يقرر هذه الهمزة ». ولكن قلب همزة « كيمياء » واوًا عند النسب أولى » .

– طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل رأيه فى أن الهمزة إن كانت للإلحاق — وهو مالم يتبينه – فيجوز الأمران ، وإن كانت للتأنيث وجب القلب ، فإن الهمزة فى مثل كلمة : « كيمياء » تقلب واوا إذا وردت فى لفظ عربى ، فيحمل المعرب عليه فى الحكم . أما إذا رئى تعريب الكلمة تعريبا جديدا باعتبار أن جميع حروفها أصلية فلا بأس بإثبات الهمزة فى النسب ، ولكن يمنع من هذا أو يعارضه أن الهمزة ليست فى أصل الكلمة الأجنبية ، كما أثبت ذلك الكرملى فى بحثه .

– علل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد وجود الهمزة فى كيمياء بأن العرب حين وجدوها دون همز لاحظوا أنها على غير وزن عربى . فأضافوا الهمزة لتكون على وزن كبرياء وسيمياء ، وعلى هذا تكون الهمزة للتأنيث ، لأن الكلمة جاءت على وزن صيغة من صيغ ألف التأنيث الممدودة .

– ومع هذا :

(أ) مذكرة الأمير مصطفى الشهابى سنة ١٩٤٩ وعنوانها :

« النسب إلى كيمياء ونحوها من الأسماء المعربة الممدودة » .

(ب) مذكرة الأستاذ محمد خلف الله أحمد ، وعنوانها : « النسب إلى كيمياء » .

(ج) مذكرة الأستاذ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « القول فى كيمياء » .

(د) مذكرة الأستاذ عطية الصوالحى الثانية ، عنوانها : « حقيقة الإلحاق » .

(هـ) مذكرة الأستاذ عباس حسن ، وعنوانها : « كلمة كيمياء الممدودة والنسب إليها هو كيماوى »

النسب إلى كيمياء ونحوها

من الأسماء المعربة الممدودة

قرأت فى الجزء الخامس من مجلة المجمع بحثاً للفقيد الأب أنستاس الكرملى فى النسب إلى كيمياء ،خلاصته : أنه لايجوز اعتبارهمزة كيمياءأصيلة ؛ لأن هذه الكلمة معربة ولأنه لاوجود فى غير العربية لكلمات تنتهى بألف وهمزة . ويرى الفقيدأنه يجب إذن اعتبار الهمزة زائدة فى كيمياء ، وأنه لا بد من قلبها واوا فى النسب إليها علىغرار همزة زكرياء الممدودة ، فقد نقل عن كتاب سيبويه وعن الجوهرى أنهماقالالا زكرياوى ولم يقولا زكريائى . وهكذا الحال فى النسب إلى كيمياء .

ويستنتج القارىءمن بحث الأب رحمه الله أنه لايجوز غير كيماوى وكيمياوى فى النسب إلى كيماء وكيمياء . ولكن الأب لم يثبت ذلك بصراحة فى آخر بحثه ، بل قال فيه : « . . لم يبق شك فى أن الكيمياوى والكيماوى من أصح الكلام وأقومه الخ » أى أنه أثبت صحة قلب الهمزة واواً ، ولكنه لم ينف صحة إبقائها على حالها ، على حين أنه كان فى مناسبات شتى يخطىء القائلين بإبقائها .

وجاء فى مقدمة هذا البحث أن المجمع وافق عليه ، فلم أتبين فى هذه الجملة المقتضبة هل وافق المجمع على صحة قلب الهمزة واواً فقط ، أو وافق أيضا على صحة إبقائها على حالها ؟ فالمجمع كان قد ذهب إلى عد جميع أحرف كيمياء المعربة قديما أصلية ، ولهذا كان يبقى الهمزة فى النسب إليها ، ولم يقلبها واواً فى أجزاء مجلته الأربعة ، حتى إذا أقر بحث الأب انستاس جعل يستعمل المقلوبة أيضا ، على ماقرأت فى الجزء الخامس دون التصريح بجواز الوجهين ، ودون تعليل ذلك .

والذى أراه أن كلا الوجهين صحيح أى القلب والإبقاء ، وهو ما أشرت إليه فى مادة Chimique "Engrais" من معجم الألفاظ الزراعية . وذلك بأن كلمة كيمياء

(*) كلمة للأمير مصطفى الشهابى .

ورفيقاتها – عربت قديما عن اليونانية على ماهو معروف . وقد قال بعض علماء أصول الكلم الفرنسية : إنها من Khymica اليونانية بمعنى « مزيج من العصارات » ورجح الثقات منهم اليوم كونها من Khémeia بمعنى السحر الأسود «وهذه لفظة مولفة من Kém أى الأسود بالمصرية القديمة ، ومنها Kémeia اسم مصر عند قدماء المصريين على ماذكره هيرودوتس . « عن معجم موثوق به أصول الكلم الفرنسية » .

ومهما يكن من أمر فالبحث يتعلق بلفظ أعجمى عربه أجدادنا قديما بهمزة وبلا همزة . ولا شك أن الهمزة مضافة ، لأنه لاوجود لها فى الكلمة الأعجمية التى عربت . ولكن هذا اللفظ المعرب ليس له أصل عربى يرجع إليه فى البحث عن الهمزة ، كأن يقال : إنها أصليه ، أو زائدة محضة للتأنيث ، أو ملحقة بحرف أصلى .

ولذلك أرى أن يد المجمع مطلقة فى عد همزة هذه المعربات الممدودة ، على حسب مايراه صحيحا أو موافقا لمصلحة اللغة . وهذهالحرية لاغبار عليها ، على ما أعتقد ، مالم يكن فى كتب الصرف القديمة نص صريح قاطع يتعلق بالنسب إلى المعربات المذكورة .

وقد رجحت – أنا وبعض الرفاق فى دمشق – عد هذه الهمزة ملحقة ، كهمزة عِلباء وحِرْباء ، ومن المعلوم أنه فى هذه الحال يجوز قلب الهمزه واواً ، أو إبقاؤها على حالها ، ولكن القلب أولى .

ولا يخفى على مجمعكم الموقَّر أن معظم كتاب الشام يقلبون الهمزة واوا فى النسب إلى كيمياء وأشباهها ، ويحسبون أن بقاءها خطأً ، أما كتاب مصر فيرون عكس هذا الرأى . وفى هذا الوضع تشويش وضرر ، ولا سيما عندما يسأل التلميذ معلمهعن صحة النسب إلى هذه الكلم ، فيجيب كل معلم بما يراه .

والكلمات المذكورة كثيرة ، فمن المعربات القديمة كيماء ، وكيمياء ، ولوباء ، ولوبياء وتوتياء ، وبورياء ، وهندباء ، مصطكاء . . الخ .

ومن المعربات الحديثة فيزياء ، وفاصولياء ، وكستناء ، وسيناء ، وغيرها (والأخيرة قلما تستعمل بالمد) ولكن معظم الكتاب ينسبون إلى الممدودة بإبقاء الهمزة ، فيقولون : سينائى .

ولما كان من أهداف المجمع تيسير قواعد لغتنا العربية ، يكون من المفيد أن يهتم بهذا الموضوع حتى إذا رأى ملاحظتى هذه واردة بحث فى إمكان اتخاذ قرار بصددها ، كأن يقال : « يجوز فى الكلمات المعربة الممدودة عد الهمزة ملحقة ، حتى إذا نسب إليها تقلب همزتها واوا أو تبقى على حالها ، ولكن القلب أولى » .

وبعد فإذا وجدتم هذا الاقتراح صالحا للمذاكرة عرضتموه على المجمع ، ونشرتموه فى مجلته ، وإلا طويتموه ، ورأيكم الموفق ، وأطال الله بقاءكم ، والسلام .

النسب إلى كيمياء (*)

(١) ورد فى مجموعة القرارات العلمية للمجمع (ص ٨٨) قرار فى شأن النسب إلى كيمياء، صدر فى الجلسة الخامسة من الدورة السادسة سنة ١٩٣٨ نصه «يقال فى النسب إلى كلمة كيمياء: كيمياوى وكيماوى».

وبعد النص تعليقان:

الأول: قدم الأب أنستاس الكرملى بحثا له فى الموضوع ختمه بأنه لم يبق شك فى أن الكيمياوى والكيماوى من أصح الكلام وأقومه وأصدقه رواية وموافقة لكلام الفصحاء والبلغاء والبصراء».

الثانى: فى جلسات ٢٢، ٢٣، ٢٤، من الدورة الخامسة عشرة (المجلس) عرض للموضوع بمناسبة بحث للأمير مصطفى الشهابى.

وفى جلسة المجمع بتاريخ ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٧ اعترض أحد الزملاء على ورود كيميائى فى المصطلحات المعروضة، واقترح الاستعاضة عنها بكيماوى مستندا إلى قرار المجمع المشار إليه. ودار نقاش قصير بعد ملاحظة الزميل الفاضل حول كون الهمزة فى كيمياء أصلية أو زائدة.

وقد وجهت النظر فى الجلسة ذاتها إلى أن مجموعة القرارات العلمية، التى تضمنت القرار المشار إليه، تضمنت نصوص قرارات أخرى للمجمع، أحدث صدوراً، وردت فيها «الكيميائية» نسبة إلى كيمياء. ففى صفحة ٨٩ من المجموعة ورد القرار التالى (الذى صدر فى جلسة ١٢ دورة ٢٥ – المجلس):

(فى تعريف أسماء العناصر الكيميائية)

«عند تعريب أسماء العناصر الكيميائية التى تنتهى بالمقطع «ium» يعرب هذا المقطع ب «يوم» مالم يكن لاسم العنصر تعريب أو ترجمة شائعة . . . . الخ».

---

* بحث للأستاذ محمد خلف الله احمد، عضو اللجنة.

وفى ص ٨٠ من المجموعة ورد نص قرار آخر صدر فى الجلسة المذكورة ، نصه :

(الحروف العربية لرموز العناصر الكيميائية)

«تتخذ الحروف العربية أساسا لترجمة رموز العناصر الكيميائية على أن يترك للمختصين اختيار الحروف التى ترمز لكل عنصر ، وللمؤتمر العلمى أن يبت فيها برأيه » .

وإزاء هذا التعارض بين ظاهر نص قرار قديم للمجمع اتخذ فى السنوات الأولى من حياته ، ونصوص قرارات تطبيقية أحدث صدوراً ، رجحتُ أن يكون القرارُ القديمُ قرار إجازة لا قرار تحتيم ، وأن يكون القصد منه الرد على منكرى صحة كيمياوى وكيماوى ، لا تخطئة كيميائى . وقد أحال المجمع الموضوع على لجنة الأصول لتعيد النظر فيه .

(٣) لهذا الموضوع جوانب قد يلقى بحثها ضوءًا عليه ، ويعين على تبين وجه الصواب فيه .

(ا) ما الذى جرى عليه عمل المجمع فى النسب إلى كيمياء فى مصطلحاته التى اقترحتها لجانه ، وأقرها مجلسه ومؤتمره فى دوراتها المتعاقبة ؟

(ب) ما الذى جرى ويجرى عليه عمل رجال العلوم المعاصرين فى شأن النسب إلى كيمياء .

(ج) ماذا كانت وجهة النظر التى قدمها الأمير مصطفى الشهابى فى بحثه الذى نوقش فى الدورة الخامسة عشرة ، وإلآم انتهى الرأى فيها ؟

(د) ما أصل كلمة كيمياء ؟ أهى عربية أم معربة ؟

ماذا قالت فيها معاجمنا القديمة ؟ وماذا قالت المعاجم الافرنجية المعتمدة ؟

(هـ) وفى ضوء ذلك كله كيف يكون النسب إلى كيمياء .

١ ــ أما عن الجانب الأول فقد رجعت فى عرض سريع إلى عمل المجمع فى مصطلحاته العلمية ، فوجدت المجلد الأول من المصطلحات (الذى صدر فى سنة ١٩٥٧) يستعمل فى النسب إلى كيمياء وكيماء صيغ : كيماوى وكيمياوى وكيميائى وكيمائى ، ولحظت أن صيغة كيميائى تتكرر ثلاث عشرة مرة من بين سبعة عشر موضعا أحصيتها ؛

ووجدت المجلد الثانى (الذى صدر فى يونيه سنة ١٩٦٠) يلتزم – على مايبدو – صيغة كيميائى ، والمجلد الثالث (الذى صدر فى مارس سنة ١٩٦٢) لاترد فيه – على مايبدو – إلا صيغة كيماوى . أما المجلد الرابع فلم أجد فيه إلا كيميائى فى المصطلحات وفى تعريفاتها ، من مثل : قانون اينشتين للتكافؤ الكيميائى الضوئى (نص ١٥٤) والمكافئ الكيميائى الكهربى (نص ١٥٦) والتوازن الكيميائى (نص ١٦٦) ؟ . . .

وفى المجلد الخامس (يوليه ١٩٦٣) ترد صيغتا كيميائى وكيماوى .

وفى المجلد السادس ترد كيميائى وحدها . . .

وورد فى « المعجم الوسيط » الذى أخرجه المجمع فى سنة ٦٠ – ١٩٦١ (مادة الكيماء) ص ٨١٤ مجلد ٢ ، « الكيميائى ، والكيمياوى : المتخصص فى علم الكيمياء ، أو فى تطبيق قواعده تطبيقا عمليا (ج) كيميائيون وكيمياويون ، والتفاعل الكيميائى : أن تؤثر مادة فى مادة أخرى فتتغير تركيبها الكيميائى ، أو هو تغيير كيميائى يحدث فى المادة بتأثير الحرارة و الكهرباء ونحوهما . . . » .

٢ – وأما عن رجال العلم من العرب المعاصرين فقد قرر أحد الزملاء فى جلسة المجمع فى ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٧ أن المشتغلين بالكيمياء والصيدلة والأحياء عندنا يستعملون كيميائى

وقد رجعت إلى مجموعة المصطلحات التى أقرها الاتحاد العلمى العربى فى موتمره العلمى الرابع بالقاهرة سنة ١٩٦١ فلم أجد إلا صيغة كيميائى .

ورجعت إلى بعض الكتب العلمية الأجنبية المترجمة حديثا إلى العربية على يد بعض المتخصصين فى علوم العربية مثل كتاب « العلم عند العرب وأثره فى تطور العلم العالمى » (جامعة الدول العربية – الإدارة الثقافية) – تأليف ألدوميلى وترجمة المرحومين الدكتورين (عبد الحليم النجار – ومحمد يوسف موسى) فوجدتها تقتصر على صيغة كيميائى .

وقد سار العالم « شرف » فى معجمه على استعمال صيغ كيميائى وكيمائى وكيماوى وكيميوى .

من هذا العرض السريع لمجموعات مصطلحات المجمع التى أقرها مجلسه ومؤتمره فى دورات متتالية ، ولما سجله فى معجمه الوسيط ، (واستئناسا بعمل رجال العلم المعاصرين)

يبدو أن العمل سار على مبدأ الاتساع فى صيغ النسب إلى كيمياء وأن أكثر الصيغ شيوعا فى أعمال المجمع صيغة كيميائى ، وفى ضوء هذا نقترح أن يفهم – ويفسر – القرار الذى أصدره المجمع فى دورته السادسة سنة ١٩٣٨ عقب بحث الأب أنستاس الكرملى .

ومما قد يكون له طرافته وصلته بموضوع القرار مالحظته فى أثناء مراجعاتى لأعمال المجمع ، من أنه فى فبراير من سنة ١٩٣٨ انعقد المؤتمر العربى الطبى العاشر فى بغداد ، وحضره وفد من مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، كان من بينهم المرحوم الشيخ أحمد السكندرى الذى عرض على المؤتمر مجموعة من المصطلحات الكيميائية بأسماء عربية ، وقد جاء فى كلامه (المجلة مجلد ٥ ص ٥٤) مايلى :

« ويدلنا على أن تذليل صعابها فى حيز الإمكان أنَّ شيخاً هرماً مثلى ليس بكيميائى ، ومتطبب ، وعارف بلغة أجنبية ، يستطيع أن يعرض على حضراتكم . . . الخ » .

فهل كانت هناك صلة بين كلام الشيخ السكندرى فى بغداد وبحث الأب انستاس القاهرة بعد ذلك وتأييده لصواب كيمياوى ؟

٣ – ومعاجمنا القديمة (اللسان والقاموس مثلا) تورد كلمة كيمياء فى مادتى كمى وكيم – ويقول اللسان (فى مادة : كمى) : « والكيمياء : معروفة ، مثل السِّيمياء : اسم صنعة ، قال الجوهرى : هو عربىٌّ ، وقال ابن سيده : أحسبها أعجمية ، ولا أدرى أهى فعلياء ، أم فيعلاء » .

أما المعاجم الافرنجية الكبيرة – مثل اكسفورد الكبير – فتذكر للكلمة أشكالها الكثيرة فى اللغات الأوربية ، كاللاتينية والفرنسية والانجليزية والإيطالية والأسبانية (ونلاحظ أنها فى الأسبانية والإيطالية تشبه العربية إلى حد كبير) كما تذكر شكلها فى العربية ، وهذه المعاجم ترجع كلمة الكيمياء إلى إحدى كلمتين يونانيتين .

الأولى Chymia وكانوا يطلقونها على ما أسموه الفن المصرى ، أو السحر الأسود ، وهو اسم مصر عندهم أيضا (من الهيرو غليفية Khmi بمعنى الأرض السوداء)

والكلمة اليونانية الثانية هى Chumeia ومعناها إنقاع النباتات لاستخراج عصارتها .

ويرجح العالم Mahn – بعد بحث مستقص – أن هذه الكلمة اليونانية هى الأصل ، وأنها استعملت أو للكيمياء الصيدلانية Pharmaceutical Chemistry ، وأن انشغال الكيميائيين الاسكندريين بعملية تحويل المعادن كان مرحلة تالية فى تطور الكيمياء ، وأن العرب أخذوا الفن والاسم عن الاسكندريين ، ثم ردوه مرة ثانية إلى أوربا عن طريق أسبانيا ، وأصبحت كيمياء العصور الوسطى تشغل بتحويل المعادن الرخيصة ذهبا .

وقد أخذ بهذا التأصيل بعض العرب المحدثين ، فذكر القس طوبيا الحلبى اللبنانى (فى كتابه تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية – الذى عنى بنشره وتصحيحه وتعليق حواشيه الشيخ يوسف البستانى – ط ثانية ١٩٣٢ ص ٦٦) – فى الكلام على كيمياء – : أنها من اليونانية Kymeia ومعناها الخلط والمزج ، وهو الاكسير عند القدماء ، كانوا يحولون به المعادن إلى ذهب وفضة . « ويذكر كذلك فى ص ٣٩ سيمة وسيماء وسيمياء أنها من اليونانية Semeion ومعناها علامة ، ويوافقه فى العربية وسم سمة . »

وتأثر العرب فى المعارف الكيميائية باليونان تؤكده كثير من الكتب المؤلفة فى تاريخ العلم ، مثل كتاب ألدوميلى الذى سبقت الإشارة اليه ، والذى يذكر فى ص ٢٦٦ – ٦٧ أن التأثير الإغريقى فى إيران كان ظاهرا محسوسا حتى فى عصر الساسانيين – وكان أقوى فى الكيمياء القديمة بوجه خاص . ومن هنا خضع العرب فيما بعد التأثير مزدوج بالعلم الإغريقى – التأثير المباشر عن طريق مصر وسورية ، وتأثير أكثر تعرجا والتواء عن طريق فارس . ويشير ألدوميلى (ص ١٩٦) إلى كتاب للبيرونى عن الكيمياء (ولعله يقصد ماأورده البيرونى عن الكيمياء فى كتابه عن الهند) كما يشير إلى إخوان الصفاء وما كتبوه عن استخدام السيمياء (أى علم الصنعة أو الكيمياء القديمة) أو بعبارة أصح الكيمياء الكاذبة – كما يشير إلى كتاب للرازى عنوانه كتاب فى أن صناعة الكيمياء إلى الوجوب أقرب منها إلى الامتناع » .

٥ – إذا كانت كلمة الكيمياء – كما هو الراجح – معربة ، فمتى دخلت فى الكتابات العربية ؟ وكيف نسب العرب إليها فى العصور الإسلامية الأولى ؟

(١) إن كتاب الفهرست لابن النديم (القرن الرابع الهجرى – طبعة القاهرة ١٣٤٨ ﻫ) (من ص ٤٩٣) وما بعدها المقالة العاشرة يعرض لموضوع الكيمياء ، ويقول :

«ويحتوى على أخبار الكيميائيين والصنعويين من الفلاسفة القدماء والمحدثين ، قال محمد بن إسحق النديم : زعم أهل صناعة الكيمياء – وهى صنعة الذهب والفضة من غير معادنها – أنّ أول من تكلم على علم الصنعة هرمس الحكيم البابلى المنتقل إلى مصر عند افتراق الناس ببابل . . . . ومن الفلاسفة أهل الصناعة الذين شهروا بها وألفوا فيها كتبا : اسطانس الرومى من أهل الاسكندرية (٤٩٦) ، «والذى عنى بإخراج كتب القدماء فى الصنعة خالد بن يزيد بن معاوية ، وكان خطيباً شاعراً فصيحاً حازماً ذا رأى ، وهو أول من ترجم له كتب الطب والنجوم ، وكتب الكيمياء (٤٩٧) . ويشير ابن النديم إلى جابر بن حيان الذى يزعم أهل الصناعة أن الرياسة فيها انتهت إليه فى عصره ، كما يشير إلى عثمان بن سويد الأخميمى وإلى السائح العَلَوِى ، من ولد الحسن بن على ، وإلى بعض مؤلفى الشيعَة . ويقول (فى ص ٥٠٧) ولأهل مصر فى هذا الأمر مصنفون وعلماء . وقيل : إن أصل الكلام فى الصنعة للفرس الأُوَل ، وقيل : أول من تكلم عنه اليونانيون . وقيل : الهند ، وقيل : الصين .

(ب) وترد كلمة الكيمياء فى كتاب البيرونى «فى تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة فى العقل أو مرذولة» (دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن ١٣٧٧ – ١٩٥٨) إذ يقول (ص١٤٨–١٤٩) السحر هو إظهار شيء للإحساس على خلاف حقيقته بوجه من وجوه التمويه . . . . ومن أنواعه الكيمياء ، وإن لم يسم به . ولم يختص الهند بالخوض فى أمر الكيمياء فليس يخلو منه أمة ، وإنما يزيد بعضها على بعض فى الولوع به» .

(ج) ويذكر أبو حيان التوحيدى (بعد ١٠١٠) فى «الإمتاع والمؤانسة» (ص ٣٥) فى معرض الكلام عن مسكويه : «قلت : قد كان هذا ولكنه كان مشغولا بطلب الكيمياء مع أبى الطيب الكيميائى الرازى ، مملوك الهمة فى طلبه ، والحرص على إصابته مفتونا بكتب أبى زكرياء وجابر بن حيان .

(د) وترد الكلمة كيمياء فى شعر ابن الرومى ، كقوله :

إن للحظّ كيمياء إذا ما مسّ كلباً أحاله إنسانًا

(هـ) وترد غير مرة فى كتاب تاريخ الحكماء (هو مختصر الزوزنى المسمى بالمنتخبات الملتقطات من كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطى) : طبعة ليبزج ١٩٠٨ كما ترد النسبة إليها بصيغة الكيميائى ، ففى ص ١٨٨ «فقلت :ـ أعز الله الأمير – إن يوسف لقوة الكيميائى كان يدخل على المأمون كثيرا ويعمل بين يديه . . . » وفى ص ٣٧٥ فى معرض الكلام عن الفيلسوف يعقوب بن إسحاق الكندى (٨٠١ – ٨٦٥ م) أن من كتبه كتاب كيمياء العطر ، وكتاب التنبيه على خدع الكيميائيين .

(و) وترد الكلمة فى طبعة بيروت ١٩٥٧ من رسائل إخوان الصفا (م ٢ ص ١٢١ م) بألف القصر «يستعمله أصحاب الكيميا» .

النتيجة :

١ ـ تتبعنا فى هذا البحث عمل المجمع فى مصطلحاته وفى معجمه الوسيط فوجدناه يسير على أساس جواز النسب إلى كيمياء بإحدى الصيغتين كيميائى وكيمياوى (وكذلك الأمر فى النسب إلى كيماء : فيقال : كيماوى وكيمائى) ومن هنا رجحنا أن قرار سنة ١٩٣٨ فى شأن كيمياوى وكيماوى كان قرار إجازة لا تحتيم .

٢ ـ وتتبعنا ألوانا من الاستعمال العلمى الحديث ، فوجدنا صيغة كيميائى أكثر شيوعا فيها .

٣ ـ ورجعنا إلى طائفة من كتب القرون الإسلامية الأولى فلم نجد فيها إلا «كيميائى» . ولعل مزيدا من الاستقراء يعثرنا على كيمياوى أيضا .

٤ ـ ورجعنا للمعاجم – عربيها وافرنجيها –فرجحنا مما وجدناه فيها أن الكلمة فى العربية معربة ، وأن من العسير الجزم بأن الهمزة فيها أصلية أو زائدة ، فلو أننا تأكدنا من أنها أصلية لقلنا اتباعا للقواعد الصرفية بإبقائها وجوبا ، ولتأكدنا من أنها زائدة لكان علينا أن ننظر : أهى زائدة للتأنيث وحينئذ تقلب واوا وجوبا ، أم للإلحاق ، وحينئذ يجوز فيها الإبقاء والقلب .

وعلى أساس هذه الاحتمالات ، وفى ضوء الاستعمال الحديث الشائع : وما عثرنا عليه من الاستعمال القديم ، نرى القول بجواز الصيغتين كيميائى وكيمياوى فى النسب إلى كيمياء ، والصيغتين كيمائى وكيماوى فى النسب إلى كيماء .

ونقترح العرض على المجلس لاتخاذ قرار بهذا صيغته : «يجوز فى النسب إلى كيمياء وكيماء إثبات الياء وقلبها واواً » .

القول فى كيمياء*

وكلمة «كيمياء» الأعجمية المُعَربة أصلها فى اليونانية «كِيميا» آخرها ألف مجهولة لم تعرف حقيقتها عند العرب، واقتضى تعريبها زيادة همزة فى آخرها مبدلة من ألف، لتكون على بناء من أبنية الأسماء العربية الوضع.

ولا يصح عند البصريين أن تكون هذه الهمزة للتأْنيث، لأنّ همزة التأْنيث فى مذهبهم لاتكون إلا فرعا عن ألف التأْنيث المقصورة، أُبدلت منها همزة[1]، والألف فى «كيميا» ليست للتأْنيث، ولايمكن الحكم عليها بذلك، لأنها مجهولة الأصل[2]، وإذن يمتنع أن تكون الهمزة بعدها للتأْنيث.

وإذا امتنع كون همزة «كيميا» للتأْنيث صح كونها للإلحاق، بناءً على التوسع الذى ذهب إليه «الرضِىّ» فى باب الإلحاق من إجازته إلحاق كلمة بأُخرى مزيد فيها، بشرط أن يجىء فى الملحقة ذلك الزائد بعينه وفى مثل مكانه.

وعليه تكون «كيمياء» ملحقة بنحو «سيمياء» مما جاء على «فِعلياء» أو «فِيعِلاء» كدِيكِساء[3]، لأنَّ فى كل من الملحق به ألفين زائدتين فى الطرف أُبدلت ثانيتهما همزة، فاكتملت بينهما المشاركة اللفظية، ولعل هذه المشاركة هى التى سوغت منع «كيمياء» من الصرف، أما النسب إليها فقد تراعى فيه المشابهة اللفظية، فتقلب الهمزة واواً قياساً على همزة التأْنيث، وقد تهمل تلك المشابهة، فتصح الهمزة، ولكن مُراعاة المشابهة والقلب أرجح، كما قالوا.

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطيه الصوالح — عضو اللجنة.

(١) فى الهمع ج ٢ ص ١٦٩ — ١٧٠ وهى (أى علامة التأنيث) ألف مقصورة وممدودة قال البصرية وهى (أى الممدود (فرع) عن المقصورة، أبدلت منها همزة، لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما، تماثلهما والتقائهما ساكنتين، فأبدلت المطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاربهما، وخصت المتطرفة، لأنها فى محل التغيير، ويدل لذلك سقوطها فى الجمع «كصحارى» ولو لم تكن مبدلة لم تحذف فى جمع «قرى» قال الكوفية: بل أصل أيضا. انتهى. (قوله فى جمع قرى) القرى: مجرى الماء إلى الرياض وجمعه قريان وأقراء (اللسان).

(٢) وقد يقال: إنها زائدة ناشئة من إشباع فتحة الياء قبلها.

(٣) (ديكساء) ضبطها الدماميني بكسر الدال والكاف بينهما ياء ساكنه زائدة ومعناها القطعة العظيمة من النعم والغنم

هذا إلى أن همزة التأنيث فى نحو «سيمياء» لم يجمع العرب على قلبها واوا فى النسب إلى ماهى فيه ، فقد جاء فى الهمع جـ ٢ ص ١٩٤ من باب النسب مانصه :

«وتقلب أيضاً واواً همزةٌ أُبدلت من ألف التأنيث : فيقال فى (حمراء وصفراء) : حمراوى وصفراوى . ومن العرب من يقول : حمرائى وصفرائى من غير قلب ، تشبيهاً بألفِ كساء ، قال فى التوشيح : وذلك قليل رَدِئ. نقله أبو حاتم فى كتاب التذكير والتأنيث .» انتهى .

وتهجين صاحب التوشيح لهذه اللغة لايمنع القياس عليها ، فقد قال ابن جنّى فى الخصائص: — «باب اختلاف اللغات وكلها حجة» — :

«اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولاتَحظُرهُ عليهم ، ألا ترى أن لغة التَّميميِّين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤْخذ به ، ويُخْلَد إلى مثله ، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلَتها ، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أُختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أُنْساً بها ، فأما ردّ إحداهما بالأُخرى فلا ، أفلا ترى إلى قول النبى صلى الله عليه وسلم «نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف» هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقلَّ إحداهما جدًّا ، أو تكثر الأُخرى جدًّا ، فإنك تأْخذ بأَوسعهما رواية ، وأقواهما قياساً ، ألا تراك لاتقول (مَرَرْتُ بَكَ) ولا (المالُ لِكِ) قياسا على قول قضاعة : (المالُ لِه ومررتُ بَه) ، ولا تقول : أكرمْتُكِش قياسا على لغة من قال : مررت بِكِش وعجبت منكِش . . . .»

ثم قال : «فإذا كان الأمر فى اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها ، وان يُتَخَير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك فى شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير مَنعيٍّ عليه ، وكذلك أن يقول على قياس مَن لغته كذا وكذا ، أو يقول على مذهب من قال : كذا وكذا . وكيف تصرفت الحال

فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه .» انتهى .

وقال السيوطى فى الاقتراح (ص ٩٣) :

«وفى شرح التسهيل لأبى حيان : كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه»

وقال سيبويه (جـ٢ ص١٠)

«واعلم أن من العرب من يقول : (هذا قوباءٌ) كما ترى، وذلك أنهم أرادوا أن يلحقوه بباب قسطاس ، والتذكير يدلك على ذلك والصرف . وأما (غَوْغاءُ) فمن العرب من يجعلها بمنزلة (عوراء) فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة (قضْقاض) فيذكر ويصرف ....»

ويضاف إلى ما سبق : أن الكوفيين أجازوا إقرارهمزة التأنيث فى التثنية لفظ (حمراء) الذى ورد مثناه (حمراءان) بل قاسوا عليه

(١) ففى شرح الأشمونى – باب تثنية المقصور والممدود – (جـ٣ ص ١٥٣ طبع بولاق) :

« والذى شذ من الممدود خمسة أشياء : الأول (حمراءان) حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه . . . . » .

(٢) وفى الهمع جـ١ ص٤٤ فى تثنية الممدود :

«وأما الممدود فإن كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث قلبت واواً نحو (حمراوان) وورد تصحيحها وقلبها ياء ، حكى أبو حاتم (حمراءان وحمرايان) فقاس على ذلك الكوفيون » .

ولما كانت التثنية وجمعا التصحيح والنسب ، تجرى مجرى واحداً ، كما قال الشاطبى[1] احتمل أن يكون للكوفيين فى النسب وجمعى التصحيح مثل قياسهم فى التثنية من حيث إقرار همزة التأنيث ، وإلا لزم التحكم .

هذا ما قاله العلماء فى همزة التأنيث فى اللفظ العربى الأصيل ، فما شأنها فى اللفظ المعرب ؟ ؟

---

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٩٥

حقيقة الإلحاق (*)

(١) قال الرضى ، فى شرح الشافية جـ١ ص ٥٢ :

«ومعنى الإلحاق فى الاسم والفعل : أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة فى إفادة معنى ، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى فى عدد الحروف وحركاتها والسكنات ، كل واحد فى مثل مكانه فى الملحق بها ، وفى تصاريفها من الماضى والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعيا ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيا لاخماسيا .

وفائدة الإلحاق : أنه ربما يُحتاج فى تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب فى شعر أو سجع » انتهى .

ثم قال فى ص ٥٤ و٥٥ من الجزء نفسه مناقشا حصر الإلحاق فى موضع الفاء أو العين أو اللام :

«ولا يكون الإلحاق إلابزيادة حرف فى موضع الفاء أو العين أو اللام . هذا ماقالوا وأنا لا أرى منعا من أن يزاد للإلحاق ، لا فى مقابلة الحرف الأصلى إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس[١] كلها للإلحاق باحْرَنْجَم[٢] .

وقد تلحق الكلمة بكلمة ثم يزاد على الملحقة ما يزاد على الملحق بها ، كما ألحق شيْطَن وسَلْقَى بدحرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقيل : تَشيْطن واسْلنْقَى[٣] كما قيل : تَدَحرج واحْرَنْجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقْعَنْسَس كذلك ؛ إذ لم يستعمل (قَعْسَس) .

(*) مذكرة للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى عضو اللجنة .

(١) اقعنسس : تأخر ورجع إلى خلف .

(٢) احر نجم القوم : إذا اجتمع بعضهم إلى بعض .

(٣) اسلنقى : نام على ظهره .

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيدة إلا بأن يجئ فى الملحقة ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه فلا يقال : إن اعشَوْشَب واجلوَّذ ملحقان باحرنجم ؛ لأن الواو فيهما فى موضع نونه ولهذا ضَعُف قول سيبويه فى نحو (سُودَد) : إنه ملحق بجُنْدب[١] المزيد نونه » وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُخْدَب[٢] . وأن (سُودد) ملحق به » انتهى .

وقال أيضا ، فى ص ٥٦ و٥٧ من ذلك الجزء مناقشا ما قرره العلماء فيما يأتى :

« قيل : ويكون حرف الإلحاق فى الأول ، فليس (أُبْلُم) وهو الخُوص ملحقا (ببُرْثن) ولا (إثمد بزبرْج) ولا أرى منه مانعا ، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً كما فى (النَّدد) وبَلَنْدَد ، و(إِدْرَون)[٣] فما المانع من أن يقع بلا مساعد ؟

قيل : ولا يقع الألف للإلحاق حشوًا ؛ لأنه يلزمها فى الحشو الحركة فى بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف فى موضع حرف أصلى ، وإنما وجب تحريكها ؛ لأن الثانى يتحرك فى التصغير ، وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضا فى التصغير ، والتكسير إذا حذف الخامس ، وأما الآخر فقد لا يتحرك كَسَلْمَى وبُشْرى ، والاعتراض عليه أنه : ما المحذور من تحريك ألف فى مقابلة الحرف الأصلى ؟ ومع التسليم — فإنه لا يلزم تحريكها فى نحو (عُلَابط)[٤] لا فى التصغير ولا فى التكسير ، بل تحذف ؛ فلا بأس بأن نقول : هو ملحق (بقُذَعمل[٥]) .

وقولهم : الرابع الوسط فى التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كَسُرَيْدِح وسراديح فى سرداح[٦] ، ومع التسليم يلزمهم ألا يزاد الألف فى الآخر نحو (أَرْطَى[٧] ومعزًى) لأنه يتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء فى التصغير والتكسير .

---

(١) الجندب : بضم الجيم وفتح الدال وتضم : الذكر من الجراد ، وقيل الصغير منه

(٢) الجخدب : بضم الجيم وفتح الدال لغة فى مضمومها : الضخم الغليظ ، والأسد .

(٣) الإدرون : بزنة جردحل — المكان الذى يوضع فيه علف الفرس .

(٤) العلابط : الضخم والقطيع من الغنم

(٥) القذعمل : الضخم من الإبل .

(٦) السرداح : الناقة الطويلة

(٧) الأرطى : شجر ينبت فى الرمل .

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للإلحاق أصلا ، وأصلها فى نحو أرطىً ومعزًى ياء . ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت فى (رأيت أرْبطاياً وأراطىً) لكسرة ما قبلها .

* * *

يؤخذ من المناقشة السابقة أمور :

(١) أحدها : أنه لايلزم أن تكون زيادة الإلحاق فى الموضع المقابل للفاء أو العين أو اللام فى الملحق به كما يقول بعض العلماء .

(٢) الثانى : يجوز أن يكون حرف الإلحاق فى أول الكلمة الملحقة بمساعدوبغير مساعد .

(٣) الثالث : جواز وقوع الألف للإلحاق حشوا ، كما فى نحو «علابط» الملحق (بقُذَعْمل) .

(٤) الرابع : قولهم الألف لا تكون للإلحاق أصلا ، لا دليل عليه ؛ ولهذا يجوز أن تزاد الألف للإلحاق فى آخر الكلمة الملحقة ، ويجوز أن تكون الألف فى نحو (أرطى) أصلها ياء وقلبت ألفا لوقوعها طرفا بعد فتحة كما قالوا .

وعلى الأمر الرابع جرى صاحب التصريح فى الحكم على همزتى (علباء وقوباء) بأنها للإلحاق ، فقال (فى ج٢ ص٢٩٦) ما خلاصته .

« أصلهما علْباى وقوباى ، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقرْطَاس)[1] و(قرناس)[2] ثم أبدلت الياء فيهما همزة ، لتطرفها إثر ألف زائدة ، فعلباء[3] ملحق بقرطَاس وقوباء[4] ملحق بقرناس ، وإنما ترجح الإعلال على التصحيح فيهما ــ أى فى حال

---

(١) القرطاس بكسر القاف وسكون الراء : هو ما يكتب فيه أو يرمى به .

(٢) القرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين : هو ما يتقدم من الجبل شبه الأنف .

(٣) العلباء ــ بكسر العين : عصبة صفراء فى العنق .

(٤) القوباء ــ بضم القاف : مرض جلدى يتقشر ، ويتسع .

التثنية – تشبيها لهمزتها بهمزة حمراء من جهة أن كلامنهما بدل من حرف زائد غير أصلى » انتهى .

* * *

ولفظ « كيمياء » المعرب يقاس على لفظى علباء وقوباء ، فيكون أصله (كيميا) زيد فى آخره ألف على رأى الرضى ، أو ياء على رأى غيرد ليلحق (بكبرياء) ثم أبدل الألف أو الياء همزة للتطرف إثر ألف زائدة ؛ وعلى هذا تكون همزته للإلحاق فيجوز فيها – عند التثنية أو النسب – الإعلال والتصحيح ، وإن كان الإعلال أرجح .

كلمة : « كيمياء » الممدودة
والنسب إليها هو : « كيمياوى »(*)

ترددت هذه الكلمة فى جلسات المجمع ، ولا سيما جلساته الخاصة بمصطلحات « العلوم » . وتساءل بعض الأعضاء عن النسب إليها ، أهو كيمياوى ، أم كيميائى أم أن الأمرين جائزان؟ .

اقتضى الأمر إحالتها على لجنة «الأصول» للإدلاء برأى قاطع . وقد انتهت إليه فى جلستها الأخيرة (الأحد ١٣ – ١٠ – ١٩٦٨) حيث وافق اغلب الأعضاء على جواز الأمرين ، استنادا إلى أن الهمزة قد تكون للتأنيث ، فتنقلب فى النسب واوا ، وقد تكون للإلحاق ، فيجوز قلبها واوا ، أو إبقاؤها على حالها .

وقد توقفتُ ساعتئذ عن إبداء الرأى ، وعن الموافقة ، ريثما تنجلى أمامى بعض الغوامض اللغوية التى لا بد من تجليتها ، وإزالة الخفاء عنها قبل موافقتى أو مخالفتى ثم انتهيت إلى أن فيصل الرأى رهن ببحث صور عقلية ولغوية تتمثل فى أسئلة وأجوبة محددة ، وبالجواب عنها إجابة دقيقة صحيحة على الوجه التالى :

(١) هل هذه الصيغة الممدودة عربية أصيلة ، نطق بها من يستشهد بكلامه ، ويحتج به ؛ لأنه من أهل عصور الاحتجاج؟ (وقد حددها المجمع اللغوى ، بعد بحوث مستفيضة ودراسات وافية ، بنهاية القرن الثانى فى الحواضر ، وآخر القرن الرابع فى البوادى راجع ص ٣٠٣ و ٢٩٤ من محاضر جلسات الانعقاد الأول) فإن كانت عربية أصيلة وجب اعتبارها من صيغ «ألف التأنيث الممدودة» طبقاً لما تقضى به ضوابطها وأوزانها النحوية ويتعين فى هذه الحالة قلب الهمزة واوًا فى التثنية والجمع ، وفى النسب ، حيث يقال فيه : كيمياوى .

غير أن الوصف بهذه العربية الأصيلة لم يثبت لتلك الكلمة الممدودة ، ولم نجد له نصا صريحا فى المراجع اللغوية المتداولة .

(*) بحث للأستاذ عباس حسن ـ عضو اللجنة .

ولا يقال : إنها وردت فى شعر ابن الرومى حيث يقول : «إن للحظ كيمياء . . . . »
ذلك لأن الرومى ابن ليس ممن يحتج بكلامهم ، فقد كانت وفاته حول سنة ٢٨٣هـ ؛ فهو خارج من نطاق التحديد الذى قرره المجمع اللغوى ، وسجلناه فيما سبق . هذا إلى أنها وردت فى الشعر ، وللشعر ضروراته التى قد تبيح مد المقصور ، كما يقول بعض النحاة . فلا مجال للاستشهاد — إذا — بكلام ابن الرومى ، ولابشعره ، ولا بمن جاء بعده بعشرات السنين ؛ كابن النديم وأمثاله ممن يسميهم العالم الأب أنستاس الكرملى « بالوراقين الأفّاقين » ، ويصف كتابه « الفهرس » بأنه مشحون بالأغلاط[١] . وفوق هذا كله صرح ابن دريد فى الجمهرة بما نصه : (الكيميا ليست من كلام العرب[٢]) .

(٢) هل تكون هذه الصيغة الممْدودة (كيمياء) معربة فى العصور الأُولى . عصور الاحتجاج والتوثيق ؟ وإن صح أنها معربة فما شأن همزتها عند النسب ؟

الحق أنها معربه فى تلك العصور . يدل على هذا ما تردد فى بعض المراجع اللغوية ومنها كتاب (المزهر — ج٢ ص ٤٣) حيث يقول ما نصه : «لم يجئ على فِعْلِياء إلا كيمياء ، وهو معرب . . . ثم يذكر ألفاظًا أُخرى على هذا الوزن .

وإذا كانت معربة على الوجه السالف الممدود فالوجه عند النسب إليها قلب همزتها واوًا ، استنادا إلى الأسباب التالية :

أولها : أنها صيغة معربة على وزن من الأوزان الخاصة بألف التأنيث الممدودة فيجرى على المعربة من الأحكام ما يجرى على الأصيلة ، طبقاً لما نصت عليه المراجع المختلفة ، ومنها ما سجله المرزوقى فى شرح الفصيح ، حيث يقول[٣] :

(المعربات ما كان منها بناؤُه موافقاً لأبنية كلام العرب يحمل عليها . . . . .)
وكذلك ما جاء فى المزهر ، ونصه[٤] « سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات واستعملته فى كلامها ، هل يعطى حكم كلامها فيشتق منه ؟ »

---

(١) الجزء الخامس من مجلة المجمع ص ١٠٠
(٢) المزهر ج ١ ص ١٦٤ .
(٣) المزهر ، ج ١ ص ١٧١ .
(٤) المزهر ج ١ ص ١٦٨ .

فأجاب بما نصه : « ماعربته العرب من اللغات ، من فارسى ، وروى ، وحبشى ، وغيره ، وأدخلته فى كلامها على ضربين أحدهما : أسماء الأجناس كالفرند والإبريسم واللجام و . . . و . . . — والثانى : ما كان فى تلك اللغات علما فأجروه على علميته كما كان ، لكنهم غيروا لفظه وقربوه من ألفاظهم ، وربما ألحقوه بأمثلتهم وربما لم يلحقوه ، ويشاركه الضرب الأول فى هذا ، لا فى العلمية . . . . فما كان من الضرب الأول فأشرف أحواله أن يجرى عليه حكم العربى فلا يتجاوز به حكمه . »

السبب الثانى : ما سجله العالم المحقق الأب أنستاس الكرملى فى بحث ألقاه فى المجمع ونشرته مجلته[1] ، وقالت : «إن هذا البحث وافق عليه المجمع » . وفيه يقول ما نصه — معترضا على من يزعم أن كلمة : « كيمياء » المعربة أصلية الهمزة تبعا للأصل الذى عربت منه ، إذا أن حروف المعربات كلها أصول ، ويبيحون لأنفسهم اعتمادًا على هذا الرأى أن يقولوا «كيميائى » فيعترض قائلا ما نصه — :(نسى هؤلاء النسابون الوزّانون أن ليس فى لغات العالم كلها اسم منته بألف وراءها همزة . . . . إذ تعتبر الهمزة زائدة فى العربية ، كما فى زكرياء الممدودة ، وقد قال سيبويه والجوهرى إن النسبة إلى زكرياء الممدودة هى زكرياوى بالواو لا غير ، ولم يجيزا زكريائى ، وعليه تكون النسبة إلى كيمياء ، كيمياوى) اه .

السبب **الثالث** : ما جاء فى كتاب سيبويه (فى باب الإضافة) — ويريد بها النسب — ونصه :

« كل اسم ممدود لا يدخله التنوين ، كثير العدد كان أو قليله ، فالإضافة إليه ألا يحذف منه شئ ، ونبدل الواو مكان الهمزة . . . وذلك كقولك فى زكرياء : زكرياوى وبراكاء ، براكاوى) .

(٣) هل يصح أن تكون الهمزة فى صيغة « كيمياء » للإلحاق ، فيجوز عند النسب قلبها واوًا أو إبقاؤها ؟

---

(١) الجزء الخامس ، ص١٠٠ .

لا يصح اعتبارها للإلحاق ، لما ردده النحاة فى مواضع مختلفة من كتبهم [١] ،وهو أن ألفاظ الإلحاق معدودة معينة ، لا يجوز الزيادة عليها ؛ وفى هذا يصرح الهمع بالنص التالى :

(لا إلحاق إلا بسماع من العرب ، إلا أن يكون على جهة التدرب والامتحان ، كالأمثلة التى يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب ، يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن ، وإجادة فكره ونظره) .

ونحن لا نجد فى الكتب اللغوية المتداولة ما ينص على اعتبار همزة « كيمياء » للإلحاق ، أو أن هذه الكلمة معدودة من الألفاظ الملحقة سماعا .

وشىء آخر : هو أن (الإلحاق :جَعْل ثلاثى أو رباعى موازنا فى الصورة لما فوقه) [٢] كما صرحوا بأنه (جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها . . . . . .)

هذا إلى أن همزة الإلحاق الممدودة لا تقع فى مثال صالح لألف التأنيث الممدودة .

ولذلك لم تمنع «علباء» من الصرف إذ لا وزن لها بين صيغ ألف التأنيث الممدودة وأيضا — فهمزة التأنيث منقلبة عن ألف، أما همزه الإلحاق فمنقلبة عن ياء .

وفى كل ما سبق ما يقطع بأن همزة «كيمياء» ليست للإلحاق .

(٤) ألايصح محاكاة المذهب الكوفى ؟

لا — فقد رفضه القدماء بحجة قوية ورأى ثاقب ، وقالوا (لا يقاس عليه) [٤] ولأبى حيان فى رفضه مذهبهم هذا أدلة ناصعة .

---

(١) ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) الصبان ، ج ٢ ص ٢٠٥ باب الممنوع من الصرف .

(٣) الصبان ، ج ٣ ص ٢٦٣ .

(٤) همع الهوامع : ج ١ ص ٤٩ .

(٥) ألا تصح محاكاة ما يجرى فى جلسات المجمع ، وفى بعض لجانه الخاصة من استعمال كلمة : « كيميائى » فى النسب إلى الصيغة الممدودة ؟ لا تصح إلا بسند . وقد بحثنا جهد الطاقة فى محاضر جلسات المجمع وفى محاضر تلك اللجان المختصة فلم نجد حتى اليوم سندًا لغوياً يدعم ذلك الاستعمال ، ولا حجة تتصدى لتأييده ، وتقف إلى جانب الأخذ به .

* * *

من كل ما تقدم يتبين أن النسب إلى كلمة الممدودة «كيمياء» هو : كيمياوى » بالواو ، وليس فى المراجع المعروضة مسوغ أو مقنع لإباحة صورة أخرى إلا بسند جديد .

الباب الرابع

فى بعض الأحكام النحوية والصرفية

١ - جواز ظهور الكون العام .

٢ - فى التقديم والتأخير .

٣ - جواز إلغاء النصب بإذن .

٤ - فى الاستثناء بغير وسوى .

٥ - جواز رفع المستثنى بإلا فى الكلام التام الموجب .

(لم يقره مؤتمر المجمع)

٦ - إعراب الاسم بعد إنَّ وإذا .

٧ - وقوع المصدر نعتا .

٨ - وقوع المصدر حالا .

٩ - دخول «أل» على «غير» .

١٠ - إدخال «أل» على العدد المضاف .

١١ - صوغ «فعلى» دون التعريف .

١٢ - تقديم لفظ النفس والعين على المؤكد .

١٣ - «افتعل» و «تفاعل» للاشتراك باستعمال «مع» أو «الباء» .

١٤ - السين والتاء أو الألف لإفادة الدنو أو الحينونة .

١٥ - استعمال «أى» للإبهام والتعميم .

١٦ - لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر .

(لم يقره مؤتمر المجمع)

١ – جواز ظهور الكون العام

«يرى جمهرة النحاة أن حذف الكون العام واجب ، ونقل عن ابن جنّى جواز إظهاره ، كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبيٌّ . . وترى اللجنة أن ما ورد من تعبيرات علمية مثل : هذا حمض يوجد فى عسل الشمع ، وهذه الكلمة موجودة فى المعجم الوسيط – صحيح ، وهو باب من الكون الخاص » .

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – ورد فى بعض ما عرض على المجمع تعبيرات مثل : « هذه المادة موجودة فى استراليا » أو « هذه الكلمة موجودة فى المعجم الوسيط » مما يظهر فيه الكون العام . وقد عارض فى جواز مثل ذلك الأستاذ عباس حسن فى الجلسة الثالثة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين .

٢ – وقد ناقشت اللجنةفيه ، وعرضت لاحتمال ظهور الكون العام فى الآية القرآنية : « فلما رآه مستقرا عنده » ولما نسب إلى ابن جنى من إجازته ، ولما قاله ابن مالك من أنه أغلبى ولمثاله فى شعر محتج به ، وكذلك عرضت اللجنة لحاجة الاستعمالات العصرية إلى إظهار الكون العام ، لأنه يريح الجملة ويكسبها رخاوة وسعة ، ولأن حذفه يقتضبها اقتضابا لا يطمأن إليه فى التعبير العلمى . وفيما عرض على اللجنة أن المشكلة فى الاستعمالات العصرية تنحل بتقديم الكون العام أو تأخيره ، واستعمال الجملة الفعلية .

٣ – وفى أثناء دراسة اللجنة ، قدم الأستاذ عطية الصوالحى مذكرة انتهى فيها إلى أن حذف الكون العام فى مثل الاستعمالات العصرية غير مجمع عليه ، فقد قال ابن مالك إنه أغلبى وصرح ابن جنى بجواز إظهاره ، وصرح ابن عطية بظهوره فى آية النمل ، وأجاز ابن يعيش ذكره قبل الظرف ، وعلى هذا يجوز ذكره .

٤ – وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة معارضة ، ذهب فيها إلى أن الكون العام واجب الحذف ، وأن ما جاء منه مصرحا به شذوذ ، وأن ماجاء فى الآية وفى بيت الشعر قد اعتبروه كونا خاصا ، وأن ابن جنى وابن مالك أجازا إظهار الكون العام أخذا بظاهر الآية وبيت الشعر ، ولم يتبينا المراد منهما ، كما قالوا .

٥ – وقد انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

«يرى جمهرة النحاة أن حذف الكون العام واجب ، ونقل عن ابن جنى جواز إظهاره ،كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبى ، ولما كانت التعبيرات العصرية – وبخاصة ما يتصل منها بالأداء العلمى – يذكر فيها الكون العام رفعا "بس ، وإيضاحا للمعنى ، وإيثارا للتبسيط – مثل : « هذا حمض يوجد فى عسل الشمع ، أو « الكلمة موجوده فى المعجم الوسيط » أو «هذه الحاصلات موجودة فى استراليا » رأت اللجنة الأخذ برأى ابن جنى . وابن مالك وإجازة ظهور الكون العام ،لإتمام المعنى أو إيضاحه أو تأكيده ، حين يقتضى ذلك مقام التعبير » .

٦ – ومع هذا مذكرتان فى الموضوع :

(أ) "الكون العام بين الحذف والذكر » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

(ب) الكون العام : معناه وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا كان خبرا . (للأستاذ عباس حسن).

الـكون العام بين الحذف والذكر (*)

من الأُصول النحوية أن كل ظرف وشبهه « وهو الجار والمجرور » لا بد أن يتعلق إما بفعل أو شبهه نحو قوله تعالى : ﴿ الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ . . وإما بجامد مؤول بمشتق نحو « وهو الذى فى السماء إله » (فى السماء) متعلق (بإله) وهو اسم جامد غير صفة ، وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود ، و (إله) خبر لـ« هو » محذوفا وإما بما فيه رائحة الفعل كقول عبيد الله بن ماوية الطائى :

* أنا ابن ماوِيَّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ * (١)

* وجاءت الخيلُ أثابىَّ (٢) زُمَرْ *

فالظرف (إذ) متعلق (بابن ماوية) وهو علم ؛ وإنما علق الظرف به لأن فيه معنى الجود ، فهو مُؤَوَّل بالجود . والظرف عندهم — بحسب تعلقه — قسمان : مستقر ، ولَغْو والذى يعنينا فى هذا البحث هو المستقر ، فالمستقر : ما يكون متعلقه كونا عاما : وهوالذى يدل على الوجود المطلق أى غير المقيد بشىء ، وذلك كالحدوث والحصول والاستقرار والوجود والكون والوقوع ، وما اشتق من ذلك فعلا أو صفة . وهذا القسم يجب حذف متعلقه على المختار كما يقول الشمنى . وقالوا : إنما سمى مستقرا ؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق ، وقيل سمى بذلك لاستقرار معنى المتعلق العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه .

وقد حصر أكثر النحاة هذا القسم فى المواضع الأربعة الآتية :

(الأول) أن يكون الظرف حالاً ، نحو ﴿ فخرَج على قومه فى زِينته (٣) ﴾ ونحو ﴿ من ذا الذى يشفع عنده إلاّ بإذنه (٤) ﴾ .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى ـعضو اللجنة .

(١) النقر : صوت تنزع به الفرس للمشى ، وأصله (النقر) وقف عليه بنقل ضمة الراء إلى القاف .

(٢) و (الأثابى ، والزمر) أصلهما الجماعات من الناس ، واحد الأولى « أثبية » كأمنية وواحد الثانية زمرة .

(٣) القصص ، الآية — ٧٩ . (٤) البقرة ، الآية — ٢٥٥ .

(الثانى) : أن يكون صفة ، نحو ﴿أو كصيِّبٍ من السماء[١]﴾ ونحو ﴿وإن للذين ظلموا عذاباً دون ذلك[٢]﴾

(الثالث) : أن يقع صلة نحو ﴿وله من فى السماوات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته[٣]﴾.

(الرابع) : أن يقع خبرا فى الحال نحو ﴿لله الأمر﴾[٤] ونحو : ﴿ ولدينا كتاب ينطق بالحق[٥]﴾ أو خبرا فى الأصل نحو ﴿إنهم كانوا فى شك مريب[٦]﴾ ونحو ﴿إن المتقين فى جنات ونهر[٧]﴾ وزاد بعضهم موضعا خامسا ، وهو أن يقع بعد الظرف المسبوق بنفى أو استفهام[٨] اسم ظاهر مرفوع نحو ﴿ أفى الله شك[٩]﴾ ونحو ﴿أعنده علم الغيب[١٠]﴾ ونحو ﴿ما لهم به من علم[١١]﴾ ونحو ﴿إن عندكم من سلطان بهذا[١٢]﴾ .

وفى الاسم المرفوع فى هذه الآيات ثلاثة مذاهب .

(١) أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو الجار والمجرور ، ويجوز كونه فاعلا .

(٢) والثانى : أن الأرجح كونه فاعلا ، واختاره ابن مالك .

(٣) الثالث : يجب أن يكون فاعلا ، نقله ابن هشام عن الأكثرين .

وإذا أعرب المرفوع فاعلا فهل يكون عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن الفعل ؟ قيل بكل ، والمختار الثانى ، وعليه لا يكون الظرف مستقرا لعدم استقرار ضمير فيه .

---

(١) البقرة ، الآية / ١٩ .
(٢) الطور ، الآية / ٤٧ .
(٣) الأنبياء ، الآية / ١٩ .
(٤) الروم / ٤ .
(٥) المؤمنون ، الآية / ٦٢ .
(٦) فصلت / ٤٥ .
(٧) القمر / ٥٤
(٨) إبراهيم / ١٠ .
(٩) النجم / ٣٥
(١٠) ومثلها الموصوف كقولهم (مررت برجل معه صقر) والموصول كقولهم (جاء الذى فى الدار أبوه) أو صاحب خبر نحو (زيد عندك أخوه) أو صاحب حال كقولك (يسرنى الشاب عليه درع الجهاد
(١١) النساء / ١٥٧ ، والكهف / ٥ .
(١٢) يونس / ٦٨ .

والمتعلق المعنوى هو الحال والصفة والصلة والخبر على الصحيح ، لا الظرف وحده لقيامه مقام عامله كما يقول جمهور البصريين ، ولا مجموعهما كما اختاره الرضى ، لكن لا بد منهما عند الجميع .

وهل يقدر المتعلق فعلا أو اسما مشتقا ؟ أما أكثر البصريين فيقدرونه فعلا (كاستقر) محتجين بأنّ المحذوف عامل فى الظرف والمجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا ؛ لأن العامل إنما يعمل لا فتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقارا ، لأنه حدث يقتضى صاحبا وزمنا ومحلا وعلة . وأما الأخفش فيقدره اسم فاعل (كمستقر أو كائن) وقد نسب هذا إلى سيبويه ، وأيّده ابن مالك فى شرح الكافية ، وقال ابن هشام فى المغنى والحق عندى أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ، ثم قال : وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها ، وإن كان حقيقة فى الحال .

وخلافهم هذا فى غير الصلة ، أما هى فلا خلاف فى تقديرها فعلا ، قال ابن يعيش : وإنما لم يجز فى الصلة أن يقال : إن نحو (جاء الذى فى الدار) بتقدير (مستقر) على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم « تماما على الذى أحسن » بالرفع ، لقلة ذلك[١] واطراد هذا[٢] انتهى .

ويؤخذ من حصر الظرف المستقر الواجب حذف متعلقة فى المواضع السابقة أنّه فى غيرها لا يكون مستقرا ، ولا يجب حذف متعلقه ، كما فى قولهم : (يوجد فى باطن الأرض ثروات ، ويقع فى بعض المطبوعات هنوات[٣]) وقد صرح الرضى بذلك فقال (فى ج١ ص ٩٣) :

«ولا يجوز إظهار هذا العامل أصلا – يريد متعلق الظرف الواقع خبرًا – لقيام القرينة على تعيينه ، وسد الظرف مسدّه كما يجئ فى (لولا زيد لكان كذا) فلا يقال : (زيد كان

---

(١) أى حذف العائد المرفوع ، وقال الدماميني : لأنه يمتنع الحذف إذا لم يدر المحذوف صلاحية الباقى للوصلية ، وهنا الظرف صالح بدون صدر الصلة الدماميني ، ويس .

(٢) أى اطراد قوله (جاء الذى فى الدار) فلا يقاس المطرد على النادر (قاله الدماميني ، ونقله يس) .

(٣) إذا علق الظرف بالفعل قبله .

فى الدار) وقال ابن جنّى بجوازه ، ولا شاهد له[1] ، وأما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾[2] فمعناه «ساكنًا» ، وليس بمعنى «كائنا» ، وكذلك حال الظرف فى ثلاثة مواضع أخرى:

الصفة والصلة والحال ، وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود» انتهى .

اقوال العلماء فى جواز ذكر الكون العام فى المواضع السابقة :

(١) فى البيضاوى وحاشية الشهاب عند تفسير قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ قال البيضاوى :(مستقرا عنده) : حاصلاً بين يديه .

وقال الشهاب : (قوله حاصلا بين يديه) متعلق الظرف إذا كان كونا عاما كحاصل ومستقر وجب حذفه عند النحاة ، ولذلك أشكلت هذه الآية عليهم ، فذهب ابن مالك إلى أنّه أغلبى ، وأنّه قد يظهر ، كما فى هذه الآية وقوله :

لكَ العزُّ إن مولاكَ عزَّ ، وإنْ يهُنْ   فأنت لَدَى بُحبُوحَةِ الهون كـــائنُ

ومن لم يجوزه قال : (مستقرا) هنا بمعنى ساكنا غير متحرك فهو خاص ، أو الظرف متعلق برآه ، وإذا كان بمعنى ساكنا فالمراد أنّه قادر على حاله الذى كان عليه ، فلا يرد عليه أنّه لا فائدة فيه ، فلا يناسب المقام كما قيل ، هكذا قرر النحاة وغيرهم ، فمن ذكره بحثاً من عنده فقد أغرب . انتهى .

(٢) وفى البحر المحيط لأبى حيان :

«وانتصب (مستقرا) على الحال و (عنده) معمول له ، والظرف إذا وقع فى موضع الحال كان العامل فيه واجب الحذف ، فقال ابن عطية : وظهر العامل فى الظرف من قوله (مستقرا) وهذا المقدر أبدا فى كل ظرف وقع فى موضع الحال .

وقال أبو البقاء (ومستقرا) أى ثابتا غير متقلقل ، وليس بمعنى الحضور المطلق ، إذ لو كان كذلك لم يذكر . انتهى .

---

(١) لعل شاهده آية النمل ، والتأويل فيها خلاف الأصل .   (٢) النمل / ٤٠

قال أبو حيان : فأخذ فى (مستقرا) أمرا زائدا على الاستقرار المطلق ، وهو كونه غير متقلقل حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية ، وهو توجيه حسن لذكر العامل فى الظرف الواقع حالا ، وقد ذكر العامل فيما وقع خبرا من الظرف التام فى قول الشاعر :

لك العزُّ إنْ مولاك عزَّ ، وإن يهن   فأنت لدى بُحْبوحة الهون كائنُ

انتهى

(٣) وقال ابن يعيش — فى نحو (زيد فى الدار وعمرو عندك) جا ص ٩٠ — :

«واعلم أنك لما حذفت الخبر الذى هو (استقر أو مستقر) وأقمت الظرف — على ما ذكرنا — صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتدأ فى المعنى ، ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعا بالظرف ، كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار وصار أصلا مرفوضاً ، لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره .

والقول عندى فى ذلك أنه بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف ، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنّه قد صار أصلا مرفوضا ، فإن ذكرته أو قلت : (زيد استقر عندك) لم يمنع منه مانع » انتهى .

(٤) وفى حاشية الصبان (جا ص ٢٥٠ طبع بولاق) — :

قال : « وجوّز ابن جنى إظهار المتعلق العام » قال هذا ولم يعلق عليه برد ولا تأييد .

وقال أيضا (فى ج ٢ ص ٦٩) — فى تعليقه على قول ابن مالك — « نحو سعيد مستقراً فى هجر » :

(قوله مستقرا) قال اسم حال موكّدة ، وهو صريح فى أنّ المراد به الاستقرار العام وقال غيره : أى ثابتا غير متزلزل ، فهو خاص ، إذ لو كان عاما لم يظهر ، قال بعض المتأخرين : قد يقال : محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا منه وإلّا جاز ظهوره ، وعندى أن هذا متعين ، إذ لا يشك أحد فى جواز (هذا ثابت هذا حاصل) مثلا .

وبعد ، فأقوال هؤلاء العلماء تدل قطعاً على أنَّ حذف الكون العام فى ثلاث المواضع غير مجمع عليه ، فقد ذكر المغنى أن وجوب الحذف مختار ، وقال ابن مالك : إنَّه أغلبى ، وصرح ابن جنى بجواز الإظهار ، كما صرح ابن عطيه بظهوره فى آية النمل ، وأجاز ابن يعيش ذكره قبل الظرف ، وأعربه ابن أم قاسم حالاً مؤكدة فى مثال ابن مالك .

واعتمادا على هذه الأقوال يجوز ذكر الكون العام وبخاصة فى مصطلحات العلوم ، والله أعلم .

الـكون العام (*)

معناه ، وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا وقع خبرا

(١) فأما معناه فمجرد الوجود المحض الذى لايقيّده قيدٌ مطلقا يؤدى إلى الزيادة على معنى الوجود الخالص ، سواء أكانت الزيادة مدحاً أم ذما ، أم قلة أم كثرة أم تحديداً على أى وجه من وجوه التحديد ، فالذى ، يقول : « محمد فى البيت » إنما يرمى قصداً إلى الإخبار بوجود محمد فى البيت وجوداً مجرداً لايوصف بأنّه وجود دائم ، أو مؤقت ، أو مختلط بنوم أو يقظة ، أو بتمكن ، أو قلق أو بوصف آخر ..... فهذا ، الوجود المطلق المجرد هو ما يسمى : « الكون العام » .

(ب) وأما حكمه فيتبين من النصوص الآتية — ويشاركه فى الحكم : (الحال والنعت) .

١ — جاء فى الأشمونى ما نصه — عند قول ابن مالك :

وأَخْبَرُوا بظَرْفٍ أو بحَرْفِ جَرْ ناوِينَ مَعْنَى : كائِنٍ ، أو اسْتَقَرْ

«أو بحرف جر مع مجروره ، نحو : «محمد فى الدّار » ناوين متعلقهما ، إذ هو الخبرُ حقيقة ، حذف وجوبا ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور قال الصبان — فى هذا الموضع — : « اعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ، ومستقر .

فاللّغو : ما ذكر عامله ، ولايكون إلاّ خاصّاً .

والمستقرّ : ماحذف عامله ، عاما كان — ولا يكون إلاواجب الحذف — أوخاصا : واجب الحذف ، نحو : يوم الجمعة صمت فيه أو : جائزه نحو محمد على الفرس . . . أى راكب »

(*) بحث للأستاذ عباس حسن — عضو اللجنة .

ثم قال — تعليقاً على وجوب حذف الكون العام — مانصه : وجَوَّزَ ابنُ جِنِّى إظهارَ المتعلق العام .

قال الخُضَرى مانصه : « جوز ابنُ جنى إظهار العام أيضاً تمسكا بنحو قوله تعالى : ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ ورد بأن هذا استقرار خاص ، بمعنى عدم التحرك ، لاعام ، بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه » اه .

ثم قال ابنُ عقيل : وقد صرح به شذوذاً كقوله :

لك العِزُّ إن ولاك عزٌّ وإن يَهُنْ ... فأنت لدى بُحبْوحةِ الهونِ كائِنُ

وسيأتى لهذا توجيه آخر هنا .

٢ — وقال صاحب التصريح — بعد الكلام على شرط الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً — مانصه :

« ويتعلقان بمحذوف وجوبا » اه .

٣ — فى تفسير النسفى لكلمة : « مستقراً » فى الآية السالفة مانصه :

(مستقرا ، أى : ثابتاً غير مضطرب) اه .

٤ — وفى الجلالين مانصه : « مستقرا : ساكنا » اه .

٥ — فى ص ٧٧ من البحر المحيط ، مانصه :

« مستقراً » انتصب « مستقراً » على الحال . « وعنده » معمول له ، والظرف إذا وقع فى موضع الحال كان العاملُ فيه واجب الحذف ، فقال ابنُ عطية : وظهر العامل فى الظرف من قوله : مستقراً ، وهذا هو المقدر أبداً فى كل ظرف وقع فى موقع الحال . قال أبو البقاء : « مستقرا » أمر زائد على الاستقرار المطلق ، وهو كونه غير متقلقل ، حتى يكون مدلوله غير مدلولَ « العِنْدِية » . وهو توجيه حسن ؛ لذكر العامل فى الظرف الواقع حالا . وقد قدر ذكر العاملَ فيما وقع خبراً من الجار والمجرور التام فى قول الشاعر :

لك العِزُّ إن مولاك عزٌّ ، وإن يَهُنْ ... فأنت لدى بحُبْوُحةِ الهونِ كائِنُ

ويلاحظ ماسبق أن قاله ابن عقيل فى هذا البيت مصرحاً بأنه شاذ ؛ فالآراءُ متفقة على رفض الاستدلال بالبيت وإن اختلفت فى تعليل الرفض كما يلاحظ أن ابن عطية لم يتعرض للتعليل مطلقاً .

٦ ـ وقال الألوسى ص ١٨٥ مانصه :

. . . . . وحذف ماحذف ؛ للدلالة على كمال ظهوره ، واستغنائه عن الإخبار به ، وللإيذان بكمال سرعة الإتيان به ، كأنه لم يقع بين الوعد به ورؤيته عليه السلام إياه شئٌ ما أصلا . وفى تعبير رؤيته استقراره عنده تأكيد لهذا المعنى ، لإيهامه أنه لم يتوسط بينهما ابتداء الإتيان أيضاً ، كأنه لم يزل موجودا عنده . «فمستقراً» منتصب على الحال ، و «عنده» متعلق به وهو على ماأشرنا إليه كون خاص ولذا ساغ ذكره . وظن بعضهم أنه كون عام فأشكل عليهم ذكره مع قول جمهور النحاة إن متعلق الظرف إذا كان كونا عاما وجب حذفه ، فالتزم بعضهم لذلك كون الظرف متعلقاً بالفعل «رآه» لابه (أى : لا بمستقراً) ومنهم من ذهب كابن مالك إلى أن حذف ذلك أغلبي وأنه قد يظهر كما فى هذه الآية وقول الشاعر :

لك العِزُّ إنْ مَوْلاكَ . . . . الخ .

وأنت تعلم أنه يمكن اعتبار ما فى البيت كوناً خاصاً كالذى فى الآية . اهـ .

نتيجة ما يفهم من النصوص السابقة كلها أمران :

أولهما : أن الكون العام يجب حذفه .

ثانيهما : أن ابنَ جنّى وابنَ مالك أجازا إظهاره أخذا بظاهر آية وبيت من الشعر لم يتبينا المراد منهما على الوجه الصحيح الذى كشف عنه المحققون ودفعوا به رأيهما دفعاً قوياً .

وبعد . فهل من تيسير مرجو ، أو فائدة مطلوبة وراء مخالفة آراء العلماء المحققين ممن نشرنا رأيهم ، وتمالئوا على الأخذ به ، وفيهم اللغويون والنحويون والمفسرون ؟

٢ ــ تقدير التقديم والتأخير فى تعليل النحاة (*)

« درست اللجنة ما ورد فى بحث الأُستاذ عبد الحميد حسن متعلقا بمسألة التقديم والتأخير ، ورأت الاكتفاء بالمشهور الذى جرى عليه النحويون والبلاغيون فى هذه المسألة ».

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

فيما تناوله بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المقدم إلى مؤتمر المجمع فى دورته السادسة والثلاثين تعليلات النحاة فى تقدير التقديم والتأخير فى الأساليب ، وقد ناقشت اللجنة ماعرضه الأستاذ الباحث ، وانتهت إلى قرارها .

٣ـ جواز إلغاء النصب بإذن *

«ورد النصب بإذن فى كلام العرب ، وورودها فى القرآن بالفصل بـ «لا» ليس يمنع عملها ، وكون ورودها فى القرآن قراءةً لا يمنع الاحتجاج به ، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج. ولكن من المعزوّ إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل «إذن» مع استيفاء شروط الإعمال . وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء ، إلا أن ذلك موصوف بالقلة .

واستنادا إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط ، وإن كان الإعمال هو الأكثر فى استعمال العرب» .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ أحمد عبد الستار الجوارى – عضو المجمع العلمى العراقى – إلى مؤتمر المجمع فى دورته الثالثة والثلاثين اقتراحا يتصل بحكم « إذن » فى عملها النصب فى الفعل المضارع ، وذكر فى اقتراحه أن الشروط التى اشترطها النحاة لنصب المضارع بها لم تتحقق فى صورة من كلام العرب ، وأن ورودها فى القرآن فى إحدى القراءات «(وإذن لا يلبثوا خلافك)»[1] غير مستكمل الشروط للفصل بلا ، وأن إذن فى الكثير حرف جواب . وعلى هذا تحذف من مقرارات الدراسة النحوية فى التعليم الابتدائى والثانوى ، باعتبارها من نواصب الفعل المضارع .

٢ – ومع هذا مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « إذن الداخلة على المضارع بين الإعمال والإلغاء » .

(١) الإسراء ، الآية / ٧٦ والقراءة «(وإذن لايلبثون . .)» .

« إذن » الداخلة على المضارع بين الإعمال والإهمال(*)

(ا) حقيقة (إذن) :

اختلف النحويون فى حقيقة (إذن) :

١ ـ فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط لا مركب من (إذ وأن) أو (إذا وأن) وهذا المذهب صححه المرادى .

٢ ـ وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، وأنّ أصلها « إذا » الظرفية ، لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف إليها المحذوفة[1] ، إذ الأصل عند هذا البعض فى نحو (إذن أكرمك) إذا جئتنى أكرمك برفع (أكرم) ثم حذفت الجملة المضاف إليها (إذا) وعوض منها التنوين[2] كما فى حينئذ ، وأضمرت (أن) المصدرية فانتصب الفعل الواقع صدرا للجملة الجزائية ، ولعل المفرد المؤول به « أن » ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل : أى إذا جئتنى وقع إكرامك ، لا مبتدأ خبره محذوف ، وإلا وجبت الفاءُ الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت (إذا جئتنى فإكرامك حاصل) قاله الدمامينى ، ونقله يس والصبّان .

٣ ـ وذهب الخليل[3] إلى أنها حرف تركّب من (إذ وأن) نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت ، وغلب عليها حكم الحرفية ، قال فإذا قال القائل (أزورك) فقلت (إذن أكرمك) فكأنك قلت : إكرامى واقع . زاد فى الهمع قوله «ولا يتكلم بهذا»

٤ ـ وذهب أبو على عمر بن عبد المجيد الرندى إلى أنّها مركبة من (إذا وأن) ، لأنها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما : فتعطى الربط (كإذا) والنصب (كأن) ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا) لا لتقاء الساكنين .

٥ ـ وذهب الرضى إلى أنها اسم ، فقد قال : الذى يلوح لى فى «إذن» ويغلب فى ظنى أن أصله «إذ» حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوض منها التنوين ، وفتح ليكون فى

(*) **بحث للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى ـ عضو اللجنة .**

(١) وحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

(٢) ونقلت إلى الجزائية ، فبقى فيها معنى الربط والسبب .

(٣) فى أحد أقواله ذكره الشيخ يس فى حاشيته على شرح القطر ، كما ذكر أيضا أن جماعة ـ منهم الفارسى ـ رووا عن الخليل أن نصب المضارع بأن مضمرة بعد « إذن » .

صورة ظرف منصوب ، وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعد ما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط غالبا ، قال : وإنما قلنا غالبا ، لأنه لا معنى للشرط فى نحو ﴿قال فعلتها إذًا وأنا من الضالين﴾ ثم قال : وإذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز إجراؤه مجرى (لو) فى قرن جوابه باللام نحو ﴿إذًا لأذقناك﴾ أى لو كنت ركنت شيئا قليلا لأذقناك وإذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء «إن» كقوله.[1]

ما إن أتيتُ بشَىء أنت تكرهـــه   إذن فلا رَفَعتْ سوطا إلىّ يَــــدِى

أى إن أتيت فلا . . . . الخ .

وقد تستعمل بعد (لو ، وإن) توكيدا لهما ، نحو :(لوزرتنى إذن لأكرمتك) و (إن جئتنى إذن أزرك) ثم قال : ولما احتمل «إذن» التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان ، فالمضارع حال ، وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى «إذن» نصب المضارع بأن المقدرة ؛ لأنها تخلصه للاستقبال ، فتحمل «إذن» على الغالب فيها من الجزاء ، لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب (بأن) .

ثم قال : «وإنما ادّعينا أن (إذن) زمانية لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها وقلب نونها فى الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها ، وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها (بالقسم ونحوه) يقوى كونها غير ناصبة بنفسها (كأن ولن) ، إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله» اهـ الصبان باختصار وتصرف وكذا الدمامينى ثم قال الصبان : ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأت على أن أصلها (إذ) .

٦ ـ وفى حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم أن (إذن) تأتى على وجهين : حرف ناصب للمضارع مختص به ، واسم أصله (إذا أو إذ) حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين ، وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع ، فيجوز أن تقول لمن قال (أنا آتيك) (إذن أكرمك) بالرفع على أن الأصل :(إذا أتيتنى أكرمك) وبالنصب على أنها الحرفية .(الصبان) .

(١) البيت للنابغة الذبيانى .

(ب) معنى (إذن) :

قال سيبويه : معنى (إذن) الجواب والجزاء ، وقد بين الدماميني معنى الجواب والجزاء هنا فقال :

ومعنى كونها للجواب : أنها لا تقع إلا فى كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو فى حشوه أو فى آخره ، ولا تقع فى مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضى الجواب ، لا لفظا ولا تقديرا ، والجواب فى الحقيقة هو الجملة التى وقعت (إذن) فيها لا (إذن) وحدها ، لكنها لملابستها للجواب سميت حرف جواب . انتهى . وفى الكلام مسامحة ؛ إذ أنها حرف يربط الجواب الذى تكون هى فيه صدرا أو حشوا أو آخر بالكلام الظاهر أو المقدر قبلها .

ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام الذى هى فيه مجازاة لمضمون كلام آخر . قال فى المفصل : «و(إذن) جواب وجزاء : يقول الرجل (أنا آتيك) فتقول (إذن أكرمك) فهذا الكلام قد أجبته به ، وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه . الخ» .

وهنا سؤال : هل تكون (إذن) للجواب والجزاء فى كل موضع هى فيه ، فلا تخرج عنهما أو عن أحدهما فى تركيب ما ؟ قال الشلوبين : هى كذلك .

وقال أبو على الفارسى : كونها للجواب والجزاء فى الأكثر ، لا فى كل موضع لأنها قد تتمحض للجواب ، بدليل أنه يقال لك : (أحبك) أى أنا متصف فى الحال بمحبتى لك ، فتقول فى جواب هذا الكلام : (إذن أظنك صادقا) إذ لا مجازاة هنا ، ضرورة أن ظن الصدق واقع فى الحال ، ولايصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل . انتهى . دمامينى .

والشلوبين يتكلّف فى جعل مثل هذا جزاء ، فيقول : أى إن كنت قلت هذا صدقتك اه دمامينى .

(ج) إعمال "إذن" وإلغاؤها :

شبه سيبويه (إذن) من حيث الإعمال والإلغاء بأفعال القلوب ، فقال :

«اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت فى الفعل عمل (أرى) فى الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك (إذن أجيئك وإذن آتيك) ومن ذلك أيضا قولك :

(إذن والله أجيئك) والقسم هنا بمنزلته فى (أرى) إذا قلت (أرى والله زيدا فاعلا) ولا يفصل بين شئ مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن) لأن (إذن) أشبهت (أرى)، فهى فى الأفعال بمنزلتها فى الأسماء، وهى تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين، ولم يفصلوا بين (أن) وأخواتها وبين الفعل كراهة أن يشبهوها بما يعمل فى الأسماء نحو (ضربت و قتلت)، لأنها لاتصرّف تصرّف الأفعال نحو (ضربت وقتلت)، ولا تكون إلا فى أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنه حرف جامد» ثم قال:

«واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شئ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنّها ملغاة البتة، كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم، فى قولك (كان أرى زيد ذاهبا)، وكما لا تعمل فى قولك (إنى أُرى ذاهب)، (فإذن) لا تصل فى هذا الموضوع إلى أن تنصب كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب.»

فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: (أنا إذن آتيك) هى هنا بمنزلة (أرى) حيث لا تكون إلا ملغاة، ومن ذلك أيضا قولك: (إن تأتنى إذن آتك)، لأن الفعل هاهنا معتمد على ما قبل (إذن) . . . . . .

ومن ذلك أيضا: (والله إذن لا أفعل) من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين و (إذن) لغو، وليس الكلام هنا بمنزلته إذا كانت (إذن) فى أوله لأن اليمين هاهنا غالبة، ألا ترى أنك تقول— إذا كانت (إذن) مبتدأة — (إذن والله لا أفعل) لأن الكلام على (إذن) و (والله) لا يعمل شيئًا، ولو قلت: (والله إذن أفعل) تريد أن تخبر أنك فاعل، لم يجز كما لا يجوز (والله أذهب إذن) إذا أخبرت أنك فاعل، فقبح هذا.

* * *

يؤخذ من كلام سيبويه هذا، ومن أمثلته أن (إذن) هى نفسها الناصبة للمضارع، لا (أن) مضمرة، كما قال غيره، وأنها (أى إذن) لا تنصب إلا إذا كانت مبتدأً — أى فى أول كلام منقطع عما قبله، بشرط ألا تفصل من الفعل إلا بالقسم، أو (بلا) النافية، أو بهما معا، وبشرط أن يكون الفعل مستقبلا.

واستشهد سيبويه على إعمال (إذن) بقول ابنِ عَنَمَة الضَّبيّ :

أَرْدُدْ حِمارَكَ لا تنزِع سَويَّتَــــهُ   إذن يُردَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ[1]

قال الأعلم : الشاهد فيه نصب ما بعد (إذن) لأنها مبتدأة معتمد عليها، والرفع جائز على إلغائها وتقدير الفعل واقعا للحال لأن حروف النصب لا تعمل إلا فيما خلص للاستقبال ، والحق كما قال التبريزى أن (إذن) هنا على بابها ، لأنها جواب كلام مقدر ، لأنه قدر أن المأمور بالرد قال : لا أُرد ، فأجابه بذلك ، وحذفه لفهم المعنى فتقدير الفعل واقعا فى الحال وترتب الرفع عليه يأباه كون (إذن) هنا على بابها وأن شروط نصبها للفعل (يرد) مكتملة .

(إذن) بعد الفاء والواو

قال سيبويه :

«اعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى وحسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك (زيدا حسبت أخاك) وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت (زيد حسبت أخوك)

فأما الاستعمال فقولك . (فإذن آتيك ، وإذن أكرمك) ، وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف﴿ وإذَنْ لايَلْبثُوا خَلفَكَ إلا قَليلاً[2] ﴾وسمعنا بعضَ العرب قرأهافقال : ﴿وإذَن لا يلْبثَوا ﴾ وأما الإلغاء فقولك (فإذن لا أجيئك) وقال تعالى﴿ فإذن لا يُؤتُونَ النّاسَ نقيراً[3] ﴾ انتهى. والهمع :

(وإن وَلِيتْ عاطفا قلّ النصبُ ، والأكثر فى لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى : ﴿ وإذن لا يلبثون خلافك إلاَّ قليلا ﴾ (فإذن لا يُوتُون الناسَ نقِيراً) وقرئ شاذاً : (لا يلبثوا ...

---

(١) البيت فى كتاب سيبويه (٤١١/١) (والسوية) : شئ يجعل تحت البرذعة للحمار كالحلس للبعير (المكروب) الشديد الفتل ، ويقال : قد كرب حبله إذا شد فتله . ومعنى البيت : انته عنا ، وازجر نفسك عن التعرض لنا ، وإلا رددناك مضيقا عليك ممنوعا من إرادتك . وجعل الشاعر إرسال الحمار فى حماهم كناية عن مساءتهم .

(٢) الإسراء / ٧٦ .

(٣) النساء / ٥٣ .

ولا يُؤْتوا) فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف ، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة » انتهى .

وللإعمال والإلغاء بعد الفاء والواو أسباب أخرى مفصَّلة ، ذكرها صاحب المغنى فليرجع إليه من شاء .

ومهما تكن أسباب الإعمال والإلغاء هنا فإنّ قراءة (لا يلبثوا ، ولا يؤتوا) على على شذوذ ها حجّة على إعمال (إذن) عند استيفاء شروط عملها

فقد قال السيوطى فى الا قتراح :

« وقد أطبق الناس على الا حتجاج بالقراءات الشاذّة فى العربية إذا لم تُخالف قياسا معروفا ، بل لوخالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه » ثم قال : « وما ذكرته عن الا حتجاج بالقراءة لا أعلم خلافاً بين النحاة ، وإن اختلف فى الاحتجاج بها فى الفقه »

* * *

وبعد هذا البيان يرد السؤال الآتى :

هل إعمال (إذن) عند استيفاء شروطه ملتزم أو جائز ؟ أجا ب الصّبّان فقال :

« اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال (إذن) عند استيفاء شروطه ، والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك » .

والسيوطى فى الهمع قال « والغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر [1] وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب ، وخالف سائر الكوفيين ،

---

(١) قال سيبويه : وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون (إذن أفعل ذاك) فى الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبعدن ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع . جعلوها بمنزلة (هل وبل) .

فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها . قال أبو حيان : ورواية الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ ، إلا أنها لغة نادرة جدا ، ولذا أنكرها الكسائى والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل » .

(وبعد) فالحكم العدل : جواز إعمال (إذن)[1] وإلغائها عند اجتماع شروط العمل ، والإعمال أرجح ، لورود النصوص به .

---

(١) وإن كان القياس يقتضى الإلغاء ، لعدم الاختصاص ، على مذهب الجمهور .

٤ _ إقرار الاستثناء بغير وسوى

« الأصل فى الأسماء الجامدة ألا تقع موقعَ النعت أو الحال ، لاشتراط الاشتقاق فيهما . وإذ كانت « غير » من الأسماء الجامدة فلها هذا الحكم . على أنها وقعت فى بعض الاستعمالات نعتاً أو حالاً ، فكان تأويل ذلك بأن « غير » مؤولة بالمشتق ، فهى فى حكم اسم فاعل من المغايرة .

وحاصل معنى الاستثناء مغايرة مابعد الأداة لما قبلها فى الحكم ، والصور التى يرد فيها استعمال « غير » دالة على الاستثناء .

وفى بعض الاستعمالات لايكون قبل « غير » اسم عام يصح مجىء الوصف أو الحال منه ، إلا بتقدير موصوف أو صاحب حال ، فالاستثناء فى مثل هذه الاستعمالات أولى من التقدير.

ولو قصرت « غير » على الوصفية أو الحالية لكان المؤدى مقصورا على المراد فى بعض العبارات . أما إذا دلت على معنى « إلا » مع كونها وصفا أو حالا فإن المعنى يفى بغرض المتكلم . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿مالكم من إله غيره﴾ فلو قطع النظر عن معنى الاستثناء لكان المؤدى نفى المغاير لله ، دون إثبات ألوهية الله ، مع أن المقصود بهذه العبارة وما يماثلها مجموع الأمرين من النفى والإثبات ، وذلك لايتأتى إلا بتحميل « غير » معنى الاستثناء ، ولا يكاد العرب يستعملون مثل هذا الأسلوب إلا لإفادة المعنيين جميعا .

ومن هذا يستخلص أن إبقاء « غير » على أنها من أدوات الاستثناء أقوى تَقْعِيداً وأصالة فى توجيه بعض استعمالاتها ، وأوفى أداء للمراد من هذه الاستعمالات ، وأبعد عن تكلف التقدير فى إعرابها على الوصفية أو الحالية .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين قدم الأستاذ أحمد عبد الستار الجوارى—عضو المجمع العلمى العراق—اقتراحا بإلغاء « غير وسوى » من باب الإستثناء فى مقررات الدراسات النحوية فى مراحل التعليم الابتدائية والثانوية ، وذلك لأن « غير وسوى »يقعان موقع النعت أو الحال ، ولم تخرج « غير » عن هذين المعنيين فى القرآن ، ولم ==

وما يقال فى «غير» يقال فى سوى من حيث استعمالها فى الاستثناء »

= ترد « سوى » فى القرآن كذلك إلا صفة : نعتا أو حالا . أما الصورة التى تعرب فيها « غير وسوى » إعراب الاسم الواقع بعد إلا فلم يرد فى الاستعمال القرآنى ما يؤيدها أو يدل عليها .

٢ — وقد نظرت اللجنة فى ذلك ، وكان مما دار من الآراء والملاحظات ما يأتى :

— أن «غير» أولى فى معنى الاستثناء وأوضح وأقوى تقعيداً؛ لدلالتها على مغايرة مابعدها لما قبلها بأصل الوضع .

— فى القرآن آيات استعملت فيها كلمة «غير» محتملة معنى الاستثناء برجحان، كما فى قوله تعالى «(لايستوى القاعدون من المؤمنين . غير أولى الضرر[١])» فى قراءة نصب « غير » .

— الاستشهاد على قواعد النحو ليس مقصوراً على القرآن والحديث ، فان الاستشهاد بكلام العرب مناط إثبات فصاحة اللغة ، وقد استشهد على فصاحة القرآن بمطابقته للفصيح من الكلام العربى .

— من أبيات الشواهد ، قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت   حمامة فى غصون ذات أوقال[٢]

والظاهر أن « غير » فيه للاستثناء .

— توجيه بعض الشواهد على أن « غير » فيها منصوبة على الحالية فيه تمحل ، وفيه خروج على قيودباب الحال .

— الاستثناء لايفارق « غير » ، لأنه راجع إلى المعنى لا إلى اللفظ ، سواء أكانت « غير » وصفا أم حالا ، فإن الاستثناء قائم لازم لها ، وهو إخراج ما بعدها مما قبلها .

— فى القرآن قوله تعالى «(فما تزيدوننى غير تخسير[٣])» فلو أخرجت « غير » من معنى الاستثناء، لكان المفاد : ماتزيدوننى الغير ، أى الربح ، وإذن فلا يدل على إفادة حدوث الخسران ، وبهذا يفسد المعنى الذى أريد فى الآية ، وهو زيادة الخسران . وقد أكد هذا المفهوم الأستاذ عباس حسن .

— ومع هذا :

(أ) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى الأولى وعنوانها : حول الاستثناء بغير .

(ب) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى الثانية وعنوانها : الاستثناء بغير وسوى :

(ج) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى الثالثة وعنوانها : شواهد للاستثناء بغير .

(د) مذكرة الاستاذ الشيخ عطية الصوالحى الرابعة وعنوانها : حول تعريف كلمة «غير» والاستثناء بها .

(هذه المذكرة مشتركة بين هذا الموضوع وموضوع إدخال أل على غير ، وهو فى هذه المجموعة) .

---

(١) النساء — ٩٥ .

(٢) التكملة (وقل) وفى اللسان فيها روايته « . . غير أن هتفت   حمامة فى سحوق » .

(٣) هود — ٦٣ .

(١) حول الاستثناء بغير(*)

يستثنى بغير ، لكن لا بطريق الأصالة ، بل بطريق الحمل على «إلا» قال الدماميني : وتقرير ذلك كما ذكره الرضي : أن أصل (غير) الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذات ، (نحو مررت برجل غير زيد) وإما بالصفات نحو قولك (دخلت بوجه غير الذى خرجت به) وقد علم أن مابعد الأداة الاستثنائية مغاير لما قبلها نفيا وإثباتا ، فلما اجتمع مابعد (غير) وما بعد أداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها ، حملت أم أدوات الاستثناء ، وهى (إلا) فى بعض المواضع على (غير) فى الصفة كما مر فى محله ، وحملت (غير) على (إلا) فى بعض المواضع

ومعنى الحمل : أنه صار مابعد (إلا) مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة ، كما بعد (غير) ولاتعتبر مغايرته له نفيا وإثباتا كما كان فى أصلها ، وصار مابعد (غير) مغايرا لما قبلها إثباتا ونفيا ، كما بعد (إلا) ولا تعتبر مغايرته له ذاتا أو صفة كما كانت فى الأصل . إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر من حمل (إلا) على (غير) ، لأن (غيرا) اسم ، والتصرف فى الأسماء أكثر منه فى الحروف ، فلذلك تقع (غير) فى جميع مواقع (إلا) . انتهى .

وفى كتاب سيبويه :

(اعلم) أن (غير) أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه فيه معنى (إلا) ، فيجرى مجرى الاسم الذى بعد (إلا) .

ثم قال : وكل موضع جاز فيه الاستثناء (بإلا) جاز (بغير) وجرى مجرى الاسم الذى بعد (إلا) ، لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلا) .

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى ـ عضو اللجنة .

ويستدل على جواز الاستثناء (بغير) بقراءة نافع وابن عامر والكسائي قوله تعالى ﴿لايَسْتَوِى القاعِدُونَ من المؤْمنين غيرَ أُولى الضَّرَرِ[١]﴾ بنصب (غير) على الاستثناء من القاعدين، وقيل: من المؤمنين، والأول أظهر، كما يقول أبو حيان، لأنه المحدث عنه. وقيل: انتصب على الحال من القاعدين. (البحر).

لكن تفارق (غير) (إلا) فى خمس مسائل: ذكرها (يس) وصاحب التصريح.

(إحداها) أن (إلا) تقع الجملُ الإسمية أو الفعلية بعدها أن سبقت (إلا) بنفى لأن ذلك إنما يكون فى الاستثناء المفرغ، وكان الفعل إما مضارعا نحو (مازيد إلا يفعل الخير) وإما ماضيا مسبوقا بمثله، أو مقرونا (بقد) نحو ﴿وما يأْتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون[٢]﴾، ونحو (مازيد إلا قد ضرب) وأما ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولانبى إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته[٣]﴾ فليس من المقام، لأنه فيما إذا ولى (إلا) لفظ الفعل، فلاحاجة لما تكلفه أبو حيان من أن (إذا) خرجت عن الشرطية مع أنه لامعنى له. بخلاف (غير) — فلا تقع فى موقع (إلا) فى هذا المقام — لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد.

(الثانية): أن (غيرا) يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف (إلاّ)، فلذا يجوز (عندى درهم غير جيد) على الصفة، ويمتنع (إلاّ جيد).

(الثالثة): أن (إلا) إذا كانت مع مابعدها صفة لم يجز حذف الموصوف، وإقامتها مقامه، بخلاف (غير) نحو أن يقال (قام غير زيد) ولايجوز (قام إلاّ زيد).

(الرابعة): مراعاة المحل مع (غير) بخلاف (إلا)، فلذا جاز (ماقام القوم غير زيد وعمرو) برفع (عمرو)، لأن المعنى: ماقام إلا زيد وعمرو، فإن قلت: قال فى التسهيل: واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بهما يعنى (غير وإلا) جائز. قلت: قال شراحه: هذا مذهب بعض، والصحيح المنع فى المعطوف على المستثنى (بإلا).

---

(١) النساء / ٩٥.   (٢) الحجر / ١١.   (٣) الحج / ٥٢.

(الخامسة) : إذا فرغت العامل لما بعد (إلا) فى نحو قولك : (ما جئت إلا ابتغاء معروفك) على أن يكون مفعولا له صح نصبه ، وفى (غير) لابد من جره باللام ، نحو ماجئتك لغير ابتغاء معروفك ولا يحذف ، لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرا ، و (غير) ليس مصدرا .

بقى الكلام فى توجيه نصب (غير) الاستثنائية فى الكلام التام الموجب :

١ ـ يقول الأشمونى : انتصاب (غير) فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد (إلا) عند المغاربة واختاره ابن عصفور .

وقد علق الصبان على قوله (كانتصاب الاسم بعد إلا) فقال : أى فى نصب كل منهما على الاستثناء . وان كان العامل فيما بعد (إلا) هو (إلا) على الصحيح ، وفى (غير) مافى الجملة قبله من فعل أو شبهه ، وإنما نصبت (أى غير) على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها ، لأنه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا إليه ، جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص ـ لولا ذلك ـ على (غير) على سبيل العارية ، والدليل على أن الحركة بعدها حقيقة جواز العطف على المحل . . . قاله الدمامينى .

ثم قال : وانظروا إذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه فما العامل ؟ نحو (ماأحد أخوك غير زيد) هل هو (أعنى) مقدرا ، فتكون (غير) مفعولا به ، أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل مابعد (خلا وعدا) كما سيأتى ؟ كل محتمل .

٢ ـ وعلى الحال عند الفارسى ، واختاره الناظم .

قال الصبّان : فتؤوّل بمشتق ، أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل ، وأورد عليه أن مجرورها لامحل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله ،ثم دفع هذا الإيراد بقوله : وقد يقال مذهب الفارسى والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ، ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم ، وإن لم يكن له محل لا فى الأصل ولا فى الحال .

٣ ـ وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش . قال الدمامينى : لمشاركته إياها فى الإبهام ، ولا حاجة إلى هذا العذر ؛ لما تقدم من أن حركة (غير) لما بعدها

على الحقيقة ، وهى عليها عارية ، ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو (ماجاءنى غير زيد وعمرو) بالرفع على محل (زيد) ، لأن المعنى : ماجاءنى إلا زيد . انتهى .

وفى شرح الرضى للكافية :

قال الفراءُ : يجوز أن يبنى (غير) فى الاستثناء مطلقا سواءٌ أضيف إلى معرب أو مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى (إلا) . ومنعه البصريون ، لأن ذلك فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به ، وأما إذا أضيف إلى (أن) فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كقوله :

«لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت[1] »

كما يجىء فى الإضافة ، ويجوز أن يكون نحو قوله :

غير أنى قد أستعينُ على الهَمِّ (م)

إذا خَفَّ بالثَّوىِّ النَّجاءُ[2]

من هذا الباب ، أى مبنيا على الفتح ، لإضافته إلى (أن) كما فى قوله تعالى ﴿ مِثْلُ ماأنكم تَنْطقون ﴾ ويجوز أن يكون منصوبا لكونه استثناءً منقطعا . انتهى .

وقال البغدادى فى خزانة الأدب (ج ٢ ص ٤٦) : وظاهره جواز بناء (غير) عند إضافتها إلى أحد هذين اللفظين (أنْ وأنَّ) من المبنيات لاغير ، وقد عمم سيبويه وغيره إضافتها إلى كل مبنى ، قال ابن هشام فى المغنى فى (غير) يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كقوله :

«لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت .... » البيت ، وقوله :

لُذْ بقَيْس حين يأْبى غَيْرَه تُلْفِه بَحْرا مُفِيضاً خَيْره

بفتح (غير) بناء لإضافتها للضمير المبنى .

---

(١) هذا صدر بيت من قصيدة لأبى قيس بن الأسلت ، عجزه « حمامة فى غصون ذات أوقال » . الأوقال : جمع وقل بفتح فسكون شجر المقل أو ثمره أو يابسه ، والمقل : الدوم والاستثناء فى البيت مفرغ .

(٢) (الثوى) مبالغة ثاو أى : مقيم (النجاء) بفتح النون والجيم : المضى يقال « نجا ينجو نجاء ونجواء » .

وذلك فى البيت الأول أقوى ، لأنه انضم إلى الإبهام والإضافة لمبنى تضمّنُ (غير) معنى (إلا) ا . هـ .

قال الدماميني : فتح (غير) مع كونه فاعلا بيمنع[١] ، وضمير (منها) عائد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره فى قوله قبل هذا البيت :

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت إلى وجناء شملال[٢]

وفى الخزانة : وذهب الكوفيون إلى جواز بناء (غير) فى كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وقد بسط الكلام ابن الأنبارى فى مسائل الخلاف على مذهبهم وذكر مارد به البصريون عليهم مفصلا .

وخلاصة القول : أن جمهور النحاة يستثنون (بغير) كما يستثنون (بإلا) ما عدا المسائل المستثناة ، فلا وجه إذن لقصر استعمالها على الوصفية بحجة أنها لم ترد فى القرآن الكريم للاستثناء كما قيل . والله أعلم .

(ب) حول الاستثناء « بسوى »

اختلف العلماء فى دلالة (سوى) وإعرابها على النحو الآتى :

١ ـ فقال ابن مالك :

ولِسَوًى سُوًى سَواءٍ اجعــلا على الأصحِّ ما لغَيْرٍ جُعِــلا

ويقول الأشمونى فى شرح هذا البيت : « من الأحكام[٣] فيما سبق ، لأنها مثلها لأمرين :

(أحدهما) : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك) و (قاموا غيرك) واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول : إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان .

---

(١) وروى بالرفع أيضا ، وعلى رواية الفتح تكون (غير) مبنية لاضافتها إلى (أن وصلتها) وهذا مبنى ، أما المصدر المؤول فمعرب .

(٢) (الوجناء) الناقة الشديدة ، وقيل : العظيمة الوجنتين (الشملال) بالكسر : الخفيفة السريعة ، والضمير فى (فيها) للدار .

(٣) يقول الصبان (قوله من الاحكام) كوقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع ، وصفة لنكرة أو شبهها ، وقبولها تأثير العامل المفرغ ، قاله الدماميني .

و (الثانى) : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك . فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دعوت ربى ألا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسها » وقوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم فى سواكم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود » .

ثم ذكر شواهد من الشعر القديم فيها (سوى) مرفوعة بالابتداء وبالناسخ وبالفاعلية ، ومنصوبة (بأن) وقال : هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم ، وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره .

٢ ــ وقال ابن الحاجب : وإعراب (سوى وسواء) النصب على الظرفية على الأصح . فقال الرضى : إنما انتصب (سوى) لأنه فى الأصل صفة ظرف مكان ، وهو (مكانا) قال الله تعالى ﴿مكانا سوى﴾ أى مستويا ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أى الاستواء الذى كان فى « سوى » فصار (سوى) بمعنى (مكانا) فقط ، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه فى إفادة معنى البدل ، تقول (أنت لى مكان عمرو) أى بدله ، لان البدل ساد مسد المبدل وكائن مكانه ، ثم استعمل بمعنى (البدل) فى الاستثناء ، لأنك إذا قلت (جاءنى القوم بدل زيد) أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجرد عن البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء .

(فسوى) فى الأصل بمعنى (مكان مستو) ثم صار بمعنى (مكان) ثم بمعنى (بدل) ثم بمعنى (الاستثناء) ، ثم قال : وهو ــ أى سوى ــ عند البصريين لازم النصب على الظرفية ، لأنه فى الأصل صفة ظرف ، والأولى فى صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، فنصبه على كونه ظرفا فى الأصل ، وإلا فليس فيه الآن معنى الظرفية .

والدليل على ظرفيته فى الأصل وقوعه صلة بخلاف (غير) نحو (جاءنى الذى سوى زيد) .

وعند الكوفيين : يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا (كغير) .

وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء قال (الفِنْد الزِّمَّانى) :

ولم يَبْقَ سوى العُدْوان دِنّاهمُ كما دانوا

وقال :

تجانفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتى وما عَدَلت عن أهلِها لسوائكا

ومثله عند البصريين شاذٌ ، لا يجئ إلاّ فى ضرورة الشعر . انتهى .

* * *

إن ما ذكره الرضى فى تدرج استعمال كلمة (سوى) هو فى الحقيقة وصول بها إلى استعمالها أداة للإستثناء ، وخلوها من الدلالة الظرفية ، وقربها من معنى كلمة (غير) ، وعلى هذا يكون موافقا لابن مالك فى الاستثناء بها ، أما لزومها النصب فى تراكيب الاستثناء استصحابا لنصبها حين كانت ظرفا فلا أراه لازما بعد النقل إلى الاستثناء ، وإن قال هو — أى الرضى — به .

وزعم الأخفش أن (سواء) إذا أخرجوه عن الظرفية أيضا ، نصبوه استنكارًا لرفعه فيقولون : جاءنى سواءك وفى الدار سواءك) .

و ممن قال إن (سوى) بمعنى (غير) أبو منصور الجواليقى ، فقد ذكر صاحب الخزانة أنه أجاب عمن سأل : هل تكون (سواء) بمعنى (غير) ؟ قال :

وأجاب الجواليقى : وأما (سوى) فلم يختلفوا فى أنها تكون بمعنى (غير) تقول : (رأيت سواك أى غيرك) ، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبى عبيدة ، قال الأعشى :

«وما قصدت عن أهلها لسوائكا»

أى لغيرك ، وهى أيضا غير ظرف ، وتقدير الخليل لها بالظرف فى الاستثناء بمعنى مكان وبدل لايخرجها عن أن تكون بمعنى (غير) ثم قال : وفيها لغات : إذا فتحت مدت لا غير ، وإذا ضمت قصرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المد ، والقصر أكثر .

وفى شرح الدمامينى : قال ابن مالك : وقد صرح سيبويه أيضًا أنها — أى سوى — بمعنى (غير) وذلك مستلزم لنفى الظرفية ، كما هى منتفية عن (غير) ، فإن الظرف

فى العرف ماضمن معنى « فى » من أسماء الزمان والمكان ، وليس « سوى » كذلك ، فلا يصح كونها ظرفا ، ولو سلم أنه ظرف لا نسلم لزومه الظرفية ، وكيف والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا ؟ . . . انتهى .

وإذا ثبت أن «سوى» بمعنى «غير» ، وأن غيرا يستثنى بها كانت «سوى» كذلك وإن كان بينهما فروق[1] فقد قال سيبويه (جـ ١ ص ٣٧٧) :

« وأما (أتانى القوم سواك) ، فزعم الخليل أن هذا كقولك (أتانى القوم مكانك) (وما أتانى أحد مكانك) إلا أن فى «سواك» معنى الاستثناء » .

وفى التصريح :

والمستثنى «بسوى» بلغاتها كالمستثنى «بغير» فى وجوب الخفض . . . ثم قال أبو القاسم الزجاج فى الجمل وابن مالك :(سوى كغير) معنى وإعرابا .

ومن شواهد الاستثناء بها قول قيس بن ذريح : وفيه الاستثناء متصل .

وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

ومما استشهد به على الاستثناء بها فى المنقطع قوله :

لم ألف فى الدار ذا نطق سوى طلل قد كاد يعفو وما بالعهد من قدم

* * *

مما سبق يتضح أن « سوى » تكون بمعنى «غير» فتجرى عليها الأحكام الاستثنائية التى ثبتت « لغير » فى الاستثناء المتصل والمنقطع والمفرغ ، وفى جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها .

---

(١) منها ماقاله الأشمونى من أن (سوى) تفارق (غيرا) فى أمرين ؟ أحدهما (أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو (ليس غير) . . (ثانيهما) أن (سوى) تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام كما سلف بخلاف (غير) .

ومنها ما قاله الرضى : والتزم بعضهم وجوب إضافته – أى سوى – إلى المعارف ، فلا يجيز (جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل) وهو الظاهر فى كلامهم .

(ج) شواهد الاستثناء « بغير »(*)

قال الكميت :

وتستخلف الأمواتُ غيرَك كلُّهم ونُعتِب لو كنا على الحق نُعتَب

ص ٤٢ (الديوان)

و قال :

ومن غيرهم أرضى لنفسى شيعة ؟ ومن بعدهم ، لا من أجل وأرجب

(أرجب ، أى : أهاب وأعظم) ص ٣٩

وقال :

ولا نحالف إلا الله من أحـــد غير السيوف إذا ما اغرورق النظر

ص ١٢٠

وقال يحيى بن زياد :

لكل امرئ لا بد يومًا سجية يصير إليها غيرَ ما يتخلق

(حماسة البحترى) ص ٣٥٩

وقال تأبط شرًا :

لاشئَ أجود منى غيرُ ذى نَحَم أو ذى الكدوم على العانات نهاق

(النحم) مصدر نحم ينحم إذا صوت ، و (ذى نحم) أى صاحب صوت وهو هنا الفهد ونحوه من السباع وحركت الحاء فى (نحم) إما للضرورة أو على أصل الكوفيين ، فإنهم أجازوا فتح كل ماكان على وزن (فعْل) إذا كان أوسطه حرف حلق ، والبصريون يأبون ذلك ، ولا يفتحون إلا ما جاء مسموعا عن العرب . ا هـ (تثقيف اللسان) ص ١١٤

(الكدوم) جمع كَدْمة وهى أثر العضة ، وفعله (كدم) كضرب ونصر ، و (ذو الكدوم) القطيع من حمر الوحش . و (العانات) جمع عانة وهى الأتان .

(*) مذكرة للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى – عضو اللجنة .

النهاق : كثير التصويت أو ذو النهيق .

وفى حماسة البحترى ص ٤٥ : وقال صالح بن جناح :

فليس لنا غير التوكل عصمة على ربنا إن التوكل نافع

ومن الأبيات السائرة قول الشاعر :

كل المصائب قد تمر على الفتى وتهون غير شماتة الحسّاد

(د) حول تعريف كلمة « غير » (*)

١ ـ قال أبو حيان فى البحر حـ ١ ص ٢٨ :

« غير » مفرد مذكر دائما ، ـ وإذا أريد به المؤنث جاز تذكير الفعل حملا على اللفظ ، وتأنيثه حملا على المعنى ، ومدلوله المخالفة بوجه ما ، وأصله الوصف ، ويستثنى به ، ويلزم الإضافة لفظا أو معنى ، وإدخال (ال) عليه خطأ ، ولا يتعرف وإن أضيف إلى معرفة .

ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحدا تعرف بإضافته إليه ، وتقدم عن سيبويه أن ما إضافته غير محضة ، قد يقصد بها التعريف ، فتصير محضة ، فتتعرف إذ ذاك « غير » بما تضاف إليه إذا كان معرفة . . . . ثم استطرد فذكر أن لكلمتى (غير ومثل) معنى بلاغيا عند البيانيين فى باب الإسناد إليهما ، فقال : وزعم البيانيون أن (غيرا ومثلا) فى باب الإسناد إليهما يكاد يلتزم تقديمهما ، قالوا نحو قولك (غيرك يخشى ظلمه) و (مثلك يكون للمكرمات) ونحو ذلك مما لايقصدفيه (بمثل) إلى إنسان سوى الذى أضيف إليه ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله فى الصفة كان من مقتضى القياس ، وموجب العرف أن يفعل ماذكر ، وقوله :

* غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع [1] *

غرضه أنه ليس ممن ينخدع ويغتر ، وهذا المعنى لايستقيم فيهما إذا لم يقدما نحو (يكون للمكرمات مثلك) و (ينخدع بأكثر هذا الناس غيرى) فأنت ترى الكلام مقلوبا على وجهه . انتهى .

٢ ـ وقد نقل الجمل فى حاشيته على الجلالين عن السمين مثل ماقاله أبوحيان فى لفظ (غير) فقال : « واعلم أن لفظ (غير) مفرد مذكر أبدا ، إلا أنه إن أريد به مؤنث جاز تأنيث فعله المسند إليه : تقول (قامت غير هند) وأنت تعنى امرأة ، وهى فى الأصل

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحى — عضو اللجنة .

(١) هذا شطر بيت للمتنبى ، تمامه (إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا) .

صفة بمعنى اسم الفاعل ، وهو مغاير ، ولذلك لاتتعرف بالإضافة ، وكذا أخواتها أعنى نحو (مثل وشبه وشبيه وخدن) وقد يستثنى بها حملا على (إلا) كما يوصف (بإلا) حملا عليها وهى من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا ، فإدخال (الألف واللام) عليها خطأ » انتهى .

٣ — وقال « زاده » فى حاشيته على البيضاوى :

« إن (غيرا) إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين ، وأما إذا وقع بين ضدين فحينئذ يتعرف بالإضافة ، ويزول إبهامه من حيث إضافته ، يعنى أن المراد به ضد الآخر كقولك (النقلة — وهى الحركة — ضد السكون) فإن لفظ (غير) لما أضيف إلى ماله ضد واحد علم أن المراد به هو الحركة ، والآية : وهى قوله تعالى ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ من هذا القبيل ، لوقوع (غير) فيها بين الضدين . . . . فلما أضيفت (غير) إلى أحدهما تعين أن المراد به الآخر ، فتعرف بالإضافة ، فلذلك وصفت المعرفة به » انتهى .

هذه أقوال بعض العلماء المفسرين ، أما أقوال علماء اللغة فإنى أذكر بعضها فيما يأتى

٤ — قال صاحب المصباح :

(وغير) يكون وصفا للنكرة : تقول (جاءنى رجل غيرك) وقوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ إنما وصف بها المعرفة ، لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة ، فعوملت معاملتها ، ووصفت بها المعرفة .

ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها مايعاقب الإضافة وهو الألف واللام .

ولك أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص والألف واللام لا تفيد تخصيصا ، فلا تعاقب إضافة التخصيص (مثل سوى وحسب) فإنه يضاف للتخصيص ولا تدخله الألف واللام .

وتكون (غير) أداة استثناء مثل (إلا) فتعرب بحسب العوامل . انتهى .

٥ ـ وفى تاج العروس :

ونقل النووى فى تهذيب الأسماء واللغات عن أبى الحسن فى شمائله : منع قوم دخول الألف واللام على (غير وكل وبعض)(١) لأنها لا تتعرف بالإضافة ، فلا تتعرف باللام ، قال : وعندى لا مانع من ذلك ، لأن اللام ليست فيها للتعريف ، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قوله تعالى ﴿فإن الجنة هى المأوى﴾ أى مأواه ، على أن (غيرا) قد تتعرف بالإضافة فى بعض المواضع ، قد يحمل (الغير) على الضد ، و (الكل) على الجملة ، و (البعض) على الجزء ، فيصبح دخول اللام عليها بهذا المعنى ، انتهى . قال القرافى : لكن فى هذا خروج عن محل النزاع(٢) .

ثم قال صاحب التاج (وإذا وقعت بين ضدين ﴿كغير المغضوب عليهم﴾ ضعف إبهامها أو زال) .

قال الأزهرى : خفضت « غير » لأنها نعت للذين ، وجاز أن تكون نعتا للمعرفة ، لأن (الذين) غير مصمود صمده إن كان فيه الألف واللام .

وقال أبو العباس : جعل الفراء الألف واللام فيها بمنزلة النكرة ، ويجوز أن تكون (غير) نعتا للأسماء التى فى قوله ﴿أنعمت عليهم﴾ وهى غير مصمودة صمده . قال : وهذا قول بعضهم ، والفراءُ يأبى أن يكون (غير) نعتا إلا (للذين) ، لأنها بمنزلة النكرة .

---

(١) نقل المعرى فى رسالة الغفران أن أبا على الفارسى كان يجيز إدخال (ال) على (كل) وينقله عن سيبويه ، وليس بشائع فى قديم كلام العرب ، وأنشد لسحيم شاهدا عليه وهو قوله :

رأيت الغنى والفقير كليهما … إلى الموت يأتى الموت للكل معمدا

وأما إدخالها على بعض فأجازه فى الشرح الهادى ، وأنشد عليه لمجنون ليلى :

لاتنكر البعض من دينى فتجحده … ولا تحدثنى أن سوف تقضينى

(٢) محل النزاع لفظ (غير) وذكر (الكل والبعض) هنا وحملها على الجملة والجزء فى دخول (ال) عليهما خروج عن محل النزاع ، وكذا حمل (الغير) على الضد فى دخول (أل) عليه خروج عما نحن فيه . هذا هو الذى أشار إليه القرافى .

وقال الأخفش : (غير) بدل . قال : ثعلب وليس بممتنع ما قال ، ومعناه التكرير : كأنه أراد : صراط غير المغضوب عليهم[١] .

(وإذا كانت للاستثناء أعربت إعراب الاسم) الواقع بعد (إلا فى ذلك الكلام) انتهى . وجل هذه الأقوال ذكرها صاحب اللسان[٢] .

٦ — والحريرى يعد إدخال (أل) على (غير) من أوهام الخواص ، فيقول :

« ويقولون (فعل الغير ذلك) فيدخلون على « غير » آلة التعريف ، والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه ، لأن المقصود من إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تخصصه بشخص بعينه . . .

وقد علق الشهاب الخفاجى على قول الحريرى هذا فقال رحمه الله :

« ما ادعاه من عدم دخول (أل) على (غير) وإن اشتهر فلا مانع منه قياساً ، وإنما المهم فيه إثبات السماع عن العرب ، وأورد مانقله النووى عن أبى الحسن فى شمائله وهو الذى ذكره صاحب التاج .

وبعده قال صاحب الهادى : لا يجوز إدخال اللام عليه ، لأنه لا بد له من الإضافة ، والمضاف إليه إما مذكور أو منوى ، ولا يجوز تثنيته ولا جمعه كما ذكره سيبويه ، وفى بعض الحواشى ، صرحوا بأن (غيرا) وإن لم يتعرف لا يجوز إدخال اللام عليه ، لرعاية صورة الإضافة المعنوية ، إلا أن المصنفين كثيرا ما يدخلونها عليه ، فكأنهم جعلوه بمعنى المغاير ، لكنه لم يوجد فى كلام العرب .

ثم قال : وفى ضرام السقط أن (لغير) ثلاثة مواضع :

(أحدها) أن تقع موقعا لا تكون فيه إلا نكرة ، وذلك إذا أريد بها النفى الساذج كما فى (مررت برجل غير زيد) .

---

(١) فى الصبان : بقى شئ آخر ، وهو أن فى «غير» ثلاثة أقوال : قيل لا تتعرف مطلقا ، وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف إن وقعت بين ضدين كما فى « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » فعلى هذين القولين تكون — أى غير — فى الآية صفة ، وعلى الأولى تكون بدل نكرة من معرفة ، وحينئذ لاتحتاج إلى التأويل الذى ذكره الشارح ، إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقا ، وأنها فى الآية صفة ، ولم نعثر عليه .

(٢) فى اللسان: وقيل «غير» بمعنى سوى ، والجمع أغيار ، وهى كلمة يوصف بها ويستثنى: وكذا فى التاج .

(الثانى) أن تقع موقعا لا تكون فيه إلا معرفة ، وذلك إذا أُريد بها شىء قد عرف بمضادة المضاف إليه فى معنى لا يضاده فيه إلا هو ، كما إذا قلت (مررت بغيرك) أى المعروف بمضادتك ، إلا أنها فى هذه لا تجرى صفة ، فتذكر غير جارية على الموصوف .

(الثالث) أن تقع موقعا تكون فيه نكرة تارة ، ومعرفة أُخرى كما إذا قلت (مررت برجل كريم غير لئيم) . (ومررت بالرجل الكريم غير اللئيم) ، وهذا المثال ذكره صاحب الكليات .

وكما لا تدخل عليه الألف واللام لايثنى ولا يجمع ، فلا يقال : (غيران ولا أغيار) إلا فى كلام المولدين كما صرح به ابن هشام .

من هذه الأقوال السابقة يتضح أن إدخال (أل) على (غير) لم يرد فى كلام العرب وإن كان القياس لا يمنع دخولها ، عند تجردها من الإضافة لفظا ، وأنها إذا وقعت بين ضدين تعرفت بالإضافة ، وأنه يستثنى بها .

٥ – جواز رفع المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب

(طلب المؤتمر صرف النظر عن هذا الموضوع)

« إذا وقع اسم مرفوع بعد إلاَّ فى كلام تام موجب فالأُسلوب صحيح ، ويخرِّج بعض النحاة ذلك بأن المرفوع مبتدأ محذوف الخبر » .

* عرض بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وقرر المؤتمر صرف النظر عنه .

١ – عرض الأستاذ عباس حسن على مؤتمر المجمع فى دورته الخامسة والثلاثين بحثا له بعنوان : « بعض الشوائب فى النحو » وقد جاء فى هذا البحث أن النحاة يلزمون المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب النصب ، مع وروده مرفوعا فى قراءة لقول الله تعالى : «(فشربوا منه إلا قليل منهم)» ، وفى حديثين صحيحين وفى أمثلة من الشعر ، ويرى أن الرفع جائز فالمستثنى بعد كلام تام موجب كالمستثنى بعد التام غير موجب ، يجوز فيهما إما النصب على الاستثناء وإما البدل من المستثنى منه وإما الرفع على الابتداء .

٢ – وقال الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى : إن الكوفيين – كما ذهب الفراء إمامهم الثانى – يعربون الاسم المرفوع بعد إلا مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة فى محل نصب على الاستثناء ، وفى حديث « إلا أبو قتادة » جاء فى رواية أخرى « إلا أبو قتادة لم يحرم » ومن هنا وجهوا هذا التأويل .

٣ – وفى أثناء نظر اللجنة للموضوع عرض الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى رأيه مكتوبا فى الموضوع .

٤ – وامتنع الأستاذ زكى المهندس عن إبداء رأيه ، وكذلك طلب الأستاذ عبد الحميد حسن تسجيل رأيه فى أنه لا ضرورة لهذا القرار ، وهو مؤد إلى البلبلة والاضطراب .

٦ — إعراب الاسم بعد « إنْ » و « إذا »

« اختلف النحاة فى الاسم المرفوع بعد : « إن » و « إذا » أو غيرهما من أدوات الشرط :

– فالأخفش وجماعة من الكوفيين على أنه مبتدأ .

– وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل .

– والبصريون على أنه مرفوع بفعل مقدر .

والنظر فى هذه الآراء يظهرنا على تقاربها ، وأن الأمر فيها لا يعدو أن يكون تخريجا للأسلوب أو توجيها .

على أنه قد يكون فى رأى الأخفش والكوفيين شىءٌ من اليسر ، من حيث إنه يريحنا من التقدير ، فضلا عن أن المعنى يقتضيه .

ولكن اعتباره مبتدأ – كما يقول الأخفش ومن معه من الكوفيين – يعارض كثيرا من القواعد المقررة ، إذ يؤدى إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت ،وهو يضاد التعليق الذى تفيده أداة الشرط .

كما أن اعتباره فاعلا – كما هو معنى كلام جمهور الكوفيين – يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر ، وعودتها ، ومطابقتها للفعل المتقدم ، وعدم مطابقتها . . . الخ .

ولذلك ترى اللجنة أنه لاداعى إلى العدول عن رأى البصريين ، لشهرته وشيوعه ، ولأن الاعتراض عليه لا يصل فى قوته إلى درجة الاعتراض على الرأيين الآخرين . . . هذا إلى أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر » .

– صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر المجمع فى دورته السادسة والثلاثين بحثا له فى العوامل النحوية والتوجيهات الإعرابية ، فأحيل إلى لجنة الأصول ، وكان من بين المسائل « إعراب الاسم بعد إن وإذا » البصريون يرفعونه بفعل مقدر ، والكوفيون يرفعونه بما عاد إليه من فعل ، والأخفش وبعض الكوفيين يرفعونه على الابتداء ، وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى قرارها .

٧ — النعت بالمصدر

جاء النعت بالمصدر كثيراً فى مثل : رجلٌ صوم وعدل ورضا ، . ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع .

وترى اللجنة — استنادا إلى ما ذهب إليه بعض المحققين — أن النعت بالمصدر مقيس قياسا مطردا بالشروط التى ضبط بها ماسمع ، وهى :

(١) أن يكون مفردا مذكرا .

(٢) أن يكون مصدر ثلاثى ، أو بوزنه .

(٣) ألاَّ يكون ميميا . *

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— جاء فى بحث الأستاذ عباس حسن : (بعض الشوائب فى النحو) المعروض على المؤتمر فى دورته الخامسة والثلاثين أن النعت بالمصد يرد كثيرا كما فى ألفية ابن مالك ، ولكن الأشمونى يقول: إنه مع كثرته مقصور على السماع . وقد نوقش هذا فى اللجنة فيما نوقش من مسائل البحث . وقدم الأستاذ عطية الصوالحى بحثا له فى ذلك . وانتهت اللجنة إلى قرارها .

— ومع هذا :

١ — مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى وعنوانها « النعت بالمصدر » .

٢ — وكلمة أخرى له عنوانها : « خاتمة » .

النعت بالمصدر(*)

قال ابن الحاجب فى الكافية : « ولافرق بين أن يكون » (النعت) مشتقا أو غيره ، وإذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل (تميميّ وذى مال) ، أو خصوصا مثل (مررت برجل أىّ رجل) ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا « قال فى الشرح : يعنى أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه ، فإن كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً . ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره ، لكن لما كان الأكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق ، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ، هذ كلامه .

ثم قال الرضى : اعلم أن جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق ، فلذلك استضعف سيبويه نحو (مررت برجل أسد) وصفا ، ولم يستضعف (مررت بزيد أسدا) حالا ، فكأنه يشترط فى الوصف - لا فى الحال - الاشتقاق ، وفى الفرق نظر ، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا ، والمصنف لا يشترطه فيهما ، ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا كان أوْلا ، ويكون الحال هيئة الفاعل أو المفعول .

وقال : وبقى من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف ، وهى على ضربين : قياسى وسماعى ، فمن القياسى (كلّ ، وجدّ ، وحقّ) تابعة للجنس مضافة إلى مثل متبوعها لفظا ومعنى ونحو (أنت الرجل كل الرجل ، جد الرجل وحق الرجل) هذا هو الأغلب الأحسن ، ويجوز على ضعف (أنت المرءُ كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل) ولا تتبع غير الجنس .

ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو (عندى رجال ثلاثة[1]) قال عليه الصلاة والسلام : « الناس كإبل مائة ؛ لا تجد فيها راحلة واحدة » وتقول : (عندى برٌّ قفيزان) ، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع ، وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك .

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو اللجنة .

(١) فى حاشية « يس » الوصف بالعدد غير مطرد وكذلك فى الهمع .

والسماعى على ضربين : إما شائع كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو (رجل صوم وعدل) ولا يكون بمعنى المفعول نحو (رجل رضا) أى مرضى . قال بعضهم : هو على حذف المضاف ، أى ذو صوم وذو رضا ، والأولى أن يقال أطلق اسم الحدث على الفاعل أو المفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه .

وقال سيبويه فى الكتاب جـ٢ ص ٢٠ :

وقد يجئ المصدر على المفعول ، وذلك قولك : (لبن حلب) إنما تريد محلوب وكقولهم : الخلق إنما تريد المخلوق ، وتقول للدرهم : (ضرب الأمير) إنما تريد مضروب الأمير . ويقع على الفاعل ، وذلك قولك : (يوم غم ، ورجل نوم) إنما تريد النائم والغام ، وتقول : (ماء صرى) إنما تريد صر خفيف ، إذا تغير اللبن فى الضرع وصرى فتقول : (هذا اللبن صرى وصر) وقالوا : (معشر كرم) فقالوا : هذا كما يقولون : (هو رضا) إنما يريدون المرضى ، فجاء للفاعل كما جاء للمفعول .

قال ذلك ، ولم يشر إلى كثرة وروده ولا إلى قصره على السماع ، كما قال غيره .

وقال صاحب التصريح :

(الرابع) مما ينعت به (المصدر) سماعا بشروط[1] (أحدها) ألا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع . (الثانى) أن يكون مصدر ثلاثى ، أو بزنة مصدر ثلاثى . (والثالث) ألا يكون ميميا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

(قالوا : هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاى (وفطر) بكسر الفاء ، والثلاثة الأول مصادر حقيقية ، والرابع اسم مصدر[2] ، فإن فعله أفطر ، وهو كثير ، ومع كثرته يقتصر فيه على السماع ، فإن قلت : كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتا للذات !؟ قلت : صح ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل أو مفعول (أى عادل) اسم فاعل عدل (ومرضى) اسم مفعول رضى

---

(١) فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع .
(٢) زاد (يس) أو مزيد ثلاثى نحو « جزاء وفاقا » .

(وزائر) اسم فاعل زار . (ومفطر) اسم فاعل أفطر . ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا إضافة غير معنوية نحو (مررت برجل هدك[1] ، وشرعك[2] ، وحسبك) فدل على لحظ معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أى ذو كذا ، ولهذا التزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه .

وقيل : لا تأويل ، ولا حذف مضاف ، بل على جعل العين نفس المعنى مجازا أو ادعاء ، وفى الأشمونى .

(تنبيهات) – الأول : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا .

وفى الصبان عند قول ابن مالك (وانعت بمشتق) :

(قوله وانعت بمشتق) المتبادر منه أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به ، وهو رأى الأكثرين ، وذهب جمع من المحققين كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية ، قاله الدمامينى ا هـ .

من الأقوال السابقة نقف على ما يأتى :

(١) المحققون – ومنهم ابن الحاجب – لا يشترطون فى النعت الاشتقاق ، ولا يؤولون النعت الجامد بالمشتق بل يكتفون بدلالته على معنى فى متبوعه ، فعلى مذهبهم يجوز النعت بالمصدر وإن لم يسمع ، لأن المصدر اسم معنى إذا وقع نعتا دل على معنى فى متبوعه قطعا .

(٢) الجمهور – ومعهم سيبويه – يؤولون المصدر المنعوت به بالمشتق أو بتقدير (ذو) أو بجعل المنعوت نفس المعنى مجازا .

(٣) الرضى ، وصاحب التصريح ، والأشمونى : نصوا على أن النعت بالمصدر كثير ، ولكنهم يقصرونه على السماع .

---

(١) هدك بمعنى حسبك وهو مدح وقيل : معناه أثقلك وصف محاسنه.

(١) قال سيبويه : (مررت برجل شرعك) ، شرعك : نعت له بكماله وبذه غيره .

وقد علق الصبان على قول الأشمونى : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد فقال : (قوله لا يطرد) بل يقتصر فيه على ماسمع . . . ولى فى هذا المقام بحث : وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا إما على المبالغة ، أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف ، أو على المجاز المرسل الذى علاقته التعلق إن أوِّل المصدر باسم الفاعل ، أو باسم المفعول . وكل من الثلاثة مطرد ، كما صرح به علماء المعانى اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى ، أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على أحد هذه الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو (زيد عدل) فتدبر . اهـ .

ونقول : إذا كان كل من المبالغة ، والمجاز بالحذف ، والمجاز المرسل ، من عوامل الاتساع فى اللغة العربية وهى مطردة عند علماء المعانى ، إذا كانت كذلك نعين الأخذ بها ورفض ما يدعى من التفرقة بين النحاة وعلماء المعانى ، وكذلك رفض التفرقة بين النعت والحال والخبر ، لأن الثلاثة داخلة فى نعلُّق واحد ، هو الوصف .

يستنبط من هذا البحث أمور ثلاثة يمكن الاستناد إليها كلها أو بعضها فى الحكم باطراد النعت بالمصدر .

(أحدها) رأى المحققين ومنهم ابن الحاجب فى عدم تأويل النعت الجامد بالمشتق والاكتفاء بدلالة النعت على معنى فى المنعوت ، وفى النعت بالمصدر هذه الدلالة .

(الثانى) كون النعت بالمصدر إما جاريا على سبيل المبالغة ، أو على المجاز بالحذف أو على المجاز المرسل .

(الثالث) ورود النعت بالمصدر كثيرا ، كما صرح بذلك أئمة النحو ، والكثرة فى اللغة مناط للقياس .

وبناء على هذه الأمور مجتمعة أو مفترقة يقاس النعت بالمصدر بالشروط التى ضبط بها ما سمع ، وهى ثلاثة : (أحدها) أن يكون مفردا مذكرا[1] (والثانى) أن يكون مصدر ثلاثى أو بزنته ، ويقل فى غيره (الثالث) ألا يكون ميميا . والله أعلم .

---

(١) قال ابن يعيش : إلا أن يكثر الوصف بالمصدر ، فيصير من حيز الصفات ، لغلبة الوصف به فيسوغ تثنيته وجمعه نحو قوله : (شهودى على ليلى عدول مقانع) أ هـ . وصدر البيت (وبايعت ليلى فى الخلاء ولم يكن) وهو للبعيث المجاشعى .

خاتمـــة(١)

فى شرح عبارة ابن الحاجب التى وردت فى صدر المذكرة

فى شرح الكافية لعبد الرحمن الجامى (مخطوط) :

(ولا فصل) أى لا فرق (بين أن يكون النعت مشتقا أو غيره) فى صحة وقوعه نعتا (إذا كان وضعه) أى وضع غير المشتق (لغرض المعنى) أى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع (عموما) أى فى جميع الا ستعمال (مثل تميمى وذى مال) فإن التميمى يدل دائما على أن لذاتٍ ما نسبةً إلى قبيلة تميم ، وذو ما يدل على أن ذاتاما صاحبة مال (أو خصوصا) فى بعض الاستعمالات ، بأن يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ، وحينئذ يجوز أن يقع نعتا ، وفى بعضها لا يدل على ذلك . فى مثل هذا التركيب لا يصح جعله نعتا (مثل مررت برجل أى رجل) أى كامل فى الرجولية ، فأى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح أن يقع نعتا ، وفى مثل أى رجل عندك ؟ لا يدل على هذا المعنى فلا يصح نعتا ، ومثل (مررت بهذا الرجل) فإن هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة ، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة ، فلهذا صح أن يقع الرجل صفة لهذا ، وفى المواضع الأُخرى التى لا يدل (أى الرجل) على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة ، وذهب بعضهم إلى أن الرجل بدل من اسم الإشارة وبعضهم إلى أنه عطف بيان .

(*) مذكرة قدمها للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى عضو اللجنة .

٨ – وقوع المصدر حالا

« ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدرُ المُنَكَّرُ فيها حالاً ، من مثلِ قولهم : قتلته صَبْرًا ، ولقيته بغتةً ، وفَجْأَةً ، وكلمته مشافهةً . . . الخ .

وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر فى هذه المُثُلِ ونحوها حالا ، ولكنهم اختلفوا فى جواز القياس على ذلك :

فبعضهم أجاز مطلقاً ، وبعضهم منع مطلقا ، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعا من عامله ، وبعضهم حصره فى مواضع محددة ورد السماع بها .

وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالا ، وجواز القياس على ماسمع منه مطلقا ، اتباعا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى » .

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

- ناقشت اللجنة فى وقوع المصدر حالا ، واستمعت إلى مذكرة استخلصها الأستاذ فتحى جمعة أمين سر اللجنة من تعليق الأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد على كلام ابن هشام فى المسألة ، وذلك فى تحقيق الأستاذ لكتاب « أوضح المسالك » .

– وهع هذا المذكرة المشار إليها : .

وقوع المصدر حالا [1]

المصدر إما معرفة ، وإما نكرة ، ومجيءُ الحال من المعرفة قليل . ومن أمثلته : أرسلها العراك ، وجاء وحده .

أما النكرة فيكثر مجيئه حالا ، وذلك نحو : طلع بغتة ، وجاء ركضا .

وقد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المماثل لهذا التركيب ، فقالوا : «قتلته صبرا ، وأتيته ركضا ومشيا وعدواً ، ولقيته فجْأة وكفاحا وعيانا ، وكلمته مشافهة . . . وأخذت عن فلان سماعا . وقال تعالى : ﴿ ثم ادعهنَّ يأْتينك سعيًا ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ ينفقون أموالهم سرًا وعلانية ﴾ وقال : ﴿ إني دعوتهم جهارًا ﴾ .

وللعلماء هنا خلافان :

الأول : في إعراب المصدر في مثل هذا الأُسلوب .

الثاني : في قياسيته .

أما الإعراب فقد كان لهم فيه أقوال كثيرة نجتزىءُ منها بأربعة أقوال .

الأول – وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين – : أن المصدر المنكر نفسه حال مؤول بوصف مناسب . وحجتهم في ذلك من وجهين :

(ا) مابين الحال والخبر والنعت من وشيج القرابة ، فكما يكون الخبر بكثرة مصدرًا منكرا – وكذلك النعت – لا ينكر أن يكون الحال مصدرا .

(ب) أن المصدر والاسم المشتق «يتعاقبان» ، فيقع كل منهما موقع صاحبه وذلك نحو قولهم في المفعول المطلق : قم قائمًا ، والمقام للمصدر .

الثاني – وهو للأَخفش والمبرد – : أن هذا المصدر المنكر مفعول – مطلق لفعل محذوف ، جملته هي التي تقع حالا ، فتأْويل طلع زيد بغتة : طلع وبغت بغتة .

---

(١) عن تعليق الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – عضو اللجنة – في تحقيقه لكتاب ابن هشام (أوضح المسالك) .

الثالث – وقد نحله أبو على الفارسى من المذهب السابق – أن المصدر مفعول مطلق عامله وصف هو الحال . فقتلته صبرا على تأويل : قتلته صابرا صبرا .

الرابع – وهو قول الكوفيين – أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، ولا حذف عندهم ، لأن العامل هو ما تقدم من فعل أو وصف ، فتأويل «جاء ركضاً» : ركض ركضا على حد : «أحببته مقة ، وشنئته بغضا» . وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ماكان المصدر فيه نوعا من أنواع العامل ، كالصبر مع القتل ، والركض مع السير أو مع المجىء ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل على نحو ما هو معروف هنا لك .

والحاصل أن الأقوال ثلاثة :

(١) أن المصدر «المنكر» هو الحال .

(٢) أن العامل المحذوف – جملة أو وصفا – هو الحال .

(٣) أن المصدر مفعول مطلق مبين لنوع العامل .

الخلاف الثانى : فى «القياسية» ولهم فيها أربعة مذاهب .

الأول – وهو قول سيبويه – أنه لا يجوز القياس على ما سُمع من ذلك على الرغم من كثرته ، إذ الحال وصف لصاحبها ، والأصل فى الوصف أن يكون مشتقا . . وعنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

الثانى – وينسب إلى أبى العباس المبرد – أنه يجوز القياس على ما ورد منه مطلقا دون تفرقة بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو : «كلمته مُشافَهَةً» وألا يكون كذلك نحو : «جاء بكاءً» .

الثالث – وهو المشهور فيما يروى من آراء المبرد – أنه يجوز لو كان المصدر نوعا من أنواع عامله ، وإلا فلا .

قال الرضىّ : «ثم اعلم أنه لا قياس فى شىء من المصدر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو : قتلته صبرا . . والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا ، إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو : أتانا رجلة وسرعة وبطئا ونحو ذلك .

وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسى ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاءً ، ونحو ذلك ، لعدم السماع . » اه .

الرابع : هو ما اختاره صاحب الألفية ــ وحاصله ، أنه يجوز القياس فى ثلاثة مواضع ورد السماع بها :

الموضع الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال . وقد سمع من هذا قولهم : « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول : « أنت الرجل أدبا وحلما ونبلا وشجاعة . و « أنت الصديق إخلاصا ووفاءً وتضحية » . وأن تقول : « أنت العالم تحقيقا ودقة نظر ، وطول صبر ، وأناة » .

وعن الخليل أن المصدر المنصوب فى هذا المثال حال . وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

الموضع الثانى : أن يكون المصدر واقعا بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع منه قولهم : « هو زهير شعراً » . . وعلى جواز القياس لك أن تقول : « أنت حاتم جُوداً ، وأنت علىّ شجاعةً . . إلخ » ومن النحاة من يعرب المصدر فى هذا النوع تمييزا ، وقد استظهره أبو حيّان .

الموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية ، وسمع منه قولهم : « أما عِلْماً فعالم » ، وعلى جواز القياس تقول : « أما ثراءً فثرى » ، و « أما نزاهةً فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع » إلخ .

هذا والقول بأن انتصاب المصدر المنكر هنا على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق منصوب بالاسم المشتق الواقع بعده .

والكوفيون على أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه « أما » . ويجب ــ على قولهم ــ تقدير فعل الشرط متعديا ، وهو الذى نابت عنه « أما » .

فنحو : « أمّا عِلمًا فعالم » يكون تقديره : « مهما تذكر علما فالمذكرر عالم » . وقد طردوا الباب فأجازوا الحكم فيما إذا كان ما بعد « أما » مصدرا معرفا ، أو اسم جنس غير مصدر ، نحو : « أما العبيد فذو عبيد » .

وخلاصة الأمر كله فى مسألة « القياسية » أن الأقوال أربعة :

١ – قول لا يجيز القياس ، بل يقتصر على المسموع .

٢ – قول يجيز مطلقا : سواء أكان المصدر نوعا من أنواع العامل ، أم لم يكن .

٣ – قول يجيز القياس فيما إذا كان المصدر نوعا من عامله ، ويمنعه إذا لم يكن .

٤ – قول يحصر الجواز فى ثلاثة مواضع ورد السماع بها .

وبعد .

فهذه هى أقوال العلماء فى المصدر المنكر يقع حالا من حيث إعرابه وجواز القياس على ما سمع منه .

ولعل فيها ما نعتمد عليه فى إجازة وقوع المصدر حالا ، وفى جواز القياس على المسموع منه مطلقا .

وبالله التوفيق ،

٩ – جواز دخول « أل » على « غير »

و اكتسابها التعريف بدخول « أل » وبالإضافة إلى معرفة

« تختار اللجنة – وفاقا لجماعة من العلماء – أن كلمة « غير » إذا وقعت بين ضِدَّيْنِ ، لاقسيم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثانى منهما إذا كان معرفة .

وإذا كانت « أل » تقع فى الكلام معاقبة ، فإنه يجوز دخول « أل » على « غير » فتفيدها التعريف فى مثل الحالة التى تعرفت فيها بالإضافة ، إذا قامت قرينة على التعيين » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة و الثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – عرضت على المجلس مصطلحات وردت فيها « غير » داخلة عليها « أل » ، ومن أمثلة ذلك ما جاء فى الجلسة المتمة للعشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين من الدورة الرابعة والثلاثين . وثارت المناقشة فى ذلك ، فأحيل الموضوع الى لجنة الأصول .

٢ – وكان مما دار من الآراء فى المجلس ما يأتى .

أن « أل » لاتدخل على « غير » .

أنها قد تدخل عليها أل ، و لا تفيد التعريف .

أنها لا تكتسب التعريف بالإضافة أو غيرها إلا فى حالة واحدة ، هى وقوعها بين معرفتين متضادتين مثل قوله تعالى « . . . غير المغضوب عليهم » وبعضهم لايرى إنها مع ذلك تكتسب تعريفا .

– أن صاحب المصباح نص على أن بعضهم اجترأ فأدخل عليها الألف و اللام لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة » ، ويمكن الرد على هذا بأن الإضافة ليست للتعريف بل للتخصيص و الألف واللام لاتفيد تخصيصا ، فلا تعاقب إضافة التخصيص .

٣ – ومع هذا :

(أ) مذكرة للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ، وعنوانها : « القول فى غير وحكم إضافتها إلى المعرفة ، ودخول « أل » عليها » .

(ب) مذكرة للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « حول تعريف كلمة « غير » والاستثناء بها » (وهى مشتركة بين هذا الموضوع وموضوع الاستثناء بغير ، وهو فى هذه المجموعة ومعه المذكرة المشار إليها) .

القول فى «غير»

وحكم إضافتها إلى المعرفة ودخول أل عليها(*)

الكلام فى «غير» فى مقامين :

(الأول) فى إضافتها إلى المعرفة : هل تسوغ وقوعها صفة لمعرفة ؟

وهل تكسبها هذه الإضافة تعريفا ؟

(الثانى) فى دخول الألف واللام عليها : هل هو جائز ؟

وإذا كان جائزا فهل تكتسب به تعريفا ؟

أما عن الشق الأول من المقام الأول ـ وهو إضافة «غير» إلى معرفة هل تسوغ وقوعها صفة لمعرفة ـ فإنا نسوق فى ذلك أهم ماقاله العلماء أهل الشأن ، مما يتبين منه قوة اتجاههم إلى جواز ذلك ، حتى مع افتراض أن إضافة «غير» إلى المعرفة لاتكسبها تعريفا .

١ ـ جاء فى المصباح المنير مانصه : «وغير» يكون وصفا للنكرة ، تقول : جاءنى رجل غيرك .

وقوله تعالى : ﴿غير المغضوب عليهم﴾ إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة ، فعوملت معاملتها ، ووصف بها المعرفة » اهـ .

٢ ـ وجاء فى القاموس وشرحه مانصه : ولا تتعرف «غير» بالإضافة لشدة إبهامها ثم قال : «وإذا وقعت بين ضدين كغير المغضوب عليهم ، ضعف إبهامها أو زال» .

٣ ـ وقال الزمخشرى فى الكشاف : ﴿غير المغضوب عليهم﴾ بدل من ﴿الذين أنعمت عليهم﴾ على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله والضلال ، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهى نعمة الإيمان وبين السلامة من غضب الله والضلال . ثم قال :

(*) بحث لفضيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ـ عضو اللجنة .

« فإن قلت » : كيف صح أن يقع « غير » صفة للمعرفة وهو لايتعرف وإن أضيف إلى المعارف ؟

« قلت » : ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ لا توقيت فيه (أى لاتعيين) ، كقوله :

* ولقد أمر على اللئيم يسبنى [١] *

ثم قال : ولأن المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم ، فليس فى « غير » إذا الإبهام الذى يأبى عليه أن يتعرف » اهـ . [٢]

٤ — وجاء فى شرح الأشمونى قوله : « تنبيهات : « الأول » أصل « غير » أن يوصف بها إما نكرة ، نحو ﴿ صالحا غير الذى كنا نعمل ﴾ أو شبهها نحو ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ فإن « الذين » جنس لأقوام بأعيانهم . وأيضا فهى إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها [٣] اهـ .

ومعنى هذا — كما حرره الصبان فى حاشيته — أن كلمة «غير » فى وقوعها صفة لمعرفة شبيهة بالنكرة فى الإبهام ، كاسم الموصول فى قوله تعالى : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ يراعى أحد أمرين لتصحيح الوصفية :

(الأول) تقريب الموصول الذى هو مبهم باعتبار عينه إلى النكرة التى هى فى أصلها متوغلة فى الإبهام ، فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق تنكير ، ويكون الكلام من وصف النكرة بنكرة ، من حيث إن الموصوف نكرة فى المعنى . وحاصل هذا الوجه هو التأويل بتقريب الموصوف إلى الصفة .

(الثانى) تقريب الصفة إلى الموصوف ليتطابقا فى مطلق تعريف : وذلك أن كلمة «غير » — وإن كانت فى أصلها متوغلة فى الإبهام — قد ضعف إبهامها وخف بوقوعها بين ضدين ، وبذلك تشبه المعرفة شبها يصحح وقوعها صفة لها ، ولا يدعى فى ذلك أنها تصير معرفة بالفعل ، لكن ذلك الشبه — كما قلنا — كاف فى التقريب بينها وبين الموصوف المعرفة فيصح وقوعها صفة له [٤] .

---

(١) أى فان المراد على لئيم غير معين من ذلك الجنس ، أى على واحد أى واحد من جنس اللئام .

(٢) تفسير الكشاف جـ ١ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) شرح الأشمونى على الألفية باب الاستثناء جـ ٢ ص ١١٩ الحلبى .

(٤) حاشية الصبان على الأشمونى جـ ٢ ص ١١٩ الحلبى .

هذا مايتعلق بالشق الأول من المقام الأول .

أما الشق الثانى منه وهو : إضافة « غير » إلى المعرفة : هل تكسبها تعريفا . فقد جرى فيه خلاف بين العلماء على ثلاثة أقوال :

(الأول) أنها لا تتعرف مطلقا بهذه الإضافة ، قالوا : لأنها متوغلة فى الإبهام وذلك أنه إذا أضيف « غير » حتى إلى أعرف المعارف وهو الضمير أو العلم – على اختلاف الرأيين فى ذلك – وقيل : غيرى وغيرك ، وغير زيد ، فإنه يشمل من عدا المضاف إليه على الشيوع لأن أى واحد ممن عدا هذا المضاف إليه المعين يقال إنه غيره ، فلا يكتسب بتلك الإضافة تعيينا .

وهذا قول ضعيف ، وسنده واه كذلك ، وذلك أنه إذا كانت « غير » فى ذاتها متوغلة فى الإبهام فقد تكون معها قرينة حاليه أو مقالية تدل على أن المراد مغاير معهود ، وبذلك ينتفى الإبهام والشيوع ، وينصرف ذلك المضاف إلى معين ، وهو ذلك المعهود .

وكذلك إذا دلت القرينة على أن المراد كل مغاير لذلك المضاف إليه ، فإنه لا يكون فى ذلك أيضا شيوع ولا إبهام .

فقول حسان بن ثابت «رضى الله عنه» فيما نسب إليه :

أتانا فلم نعدل سواه بغيره   نبى بدا فى ظلمة الليل هاديا[1]

قد أضيف فيه (غير) إلى الضمير الذى يرجع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد «حسان» بكلمة «غير» غيرا معينا ، وليس هناك دليل على تعين فى ذلك بعهدية أو غيرها .

لكنه أراد – من غير شك – كل من عدا الرسول صلى الله عليه وسلم من سائر الناس وكما أنه لا شيوع ولا إبهام فى « غير » إذا أريد به مغاير معين ، كذلك لاشيوع ولا إبهام فيه فى بيت «حسان» ، من حيث إنه أراد به العموم والإستغراق

---

(١) هذا البيت أورده ابن هشام منسوبا لحسان بن ثابت فى كتاب « المغنى » المطبوع مع حاشية الدسوقى . فى بحث « غير » جـ ١ ص ٢٤٥ .

فإذا كانت إضافة كلمة « غير »هذه إلى الضمير لا تكسبها تعريفا ، أى لا تكون بها دالة على شخص معين أو أشخاص معينين فإنه ليس فيها - مع ذلك - شئ من الشيوع والإبهام الذى يلازم النكرات المحضة .

هذا ما يتعلق ببيت « حسان » من ناحية ما اشتمل عليه من إضافة « غير » إلى الضمير ،وما لهذه الإضافة من الأثر لكنه من ناحية أخرى قد اشتمل على شئ يسترعى النظر ويوجب التأمل :

ذلك أنه قد جمع فيه بين «سوى» و «غير» جمعا غريبا عمى به التركيب وصار شبيها بالألغاز .

هو يقول : «أتانا فلم نعدل سواه بغيره» ، فماذا يريد بهذا ؟

إذا كان السوى «هو الغير» فهل يتحصل من هذا القول شىء له معنى ؟

إنه يقصد مدح الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول : « لم نعدل سواه بغيره ، وأغلب الظن أنه يريد أن يقول : «لم نعدل به غيره »أو « لم نعد له بغيره » ، فهل الأمر كذلك ؟ وهل هناك سبيل أن يستخلص هذا المعنى من عبارة : «لم نعدل (سواه) بغيره» وهى التى ظاهرها : لم نعدل سواه بسواه أو لم نعدل غيره بغيره ؟

إنه لا سبيل مطلقا إلى استخلاص ذلك المعنى من تلك العبارة مادام (السوى) فيها هو بمعنى « الغير » .

أما إذا كان له معنى آخر فقد يكون فى ذلك حل المسألة وإزالة ما فيها من إشكال .

وهنا نقول : إن كلمة «سوى» معهود أنها فى اللغة بمعنى «غير» ولكنه ورد أيضا أنها تستعمل بمعنى العدل ، فنى القاموس : «والسواء العدل والوسط والغير كالسوى بالكسر والضم فى الكل » .

وعلى هذا يكون قول حسان « فلم نعدل سواه بغيره »معناه : « لم نعدل عدله بغيره » أى بعدل غيره ، ولم نسو بين عدله وعدل غيره . وبهذا يتضح المعنى ، ويزول الإشكال

ثم ينقل لنا « ابن منظور » معنى آخر للسوى يستقيم به بيت حسان أيضا :

ففى اللسان : «قال أبو منصور : «وسوى» بالقصر يكون بمعنيين ، يكون بمعنى نفس الشىء ، ويكون بمعنى « غير » .

وفيه أيضا : «وسوى الشىء نفسه ، وقال الأعشى :

تجانف عن جـل اليمامة ناقتى   وما عدلت من أهلهـــا بسوائكا

قال : ولسوائكا ، يريد بك نفسك » . اه أى ما سوت بك أحدا من أهلها . وعلى هذا يقال بالمد أيضا للدلالة على الشئ نفسه . وقوله : «ولسوائكا» يشير به إلى أن البيت روى برواية أخرى أوردها ابن منظور أيضا هكذا :

تجانف عن « جَوّ » اليمامة ناقتى   وما عدلت عن أهلها لسوائكا[1]

وكلمة «سوائكا» فى هذه الرواية الثانية تكون بمعنى «غير» ، والمعنى : وما عدلت أى ما مالت — عن أهلها لأحد غيرك[2] » .

---

(١) « جو » هو الإسم القديم لبلدة « اليمامة » ، وهى عاصمة الإقليم المسمى بهذا الإسم : « اليمامة » والكلمة التى تقابلها فى الرواية الأولى هى كلمة « جل » بمعنى أغلب وأكثر ، والمراد أغلب أهل اليمامة وأكثرهم .

هذا — والبيت قد أثبت فى الديوان فى طبعته المصرية هكذا :

تجانف عن « جل » اليمامة ناقتى   وما قصدت من أهلها لسوائكا

وهو بمعنى ما جاء فى الرواية الثانية .

(٢) قد عرضنا لهذه الناحية الثانية فى بيت « حسان » لأننا أردنا تجلية معنى البيت ، فإنه لايحسن الاستشهاد بشىء من القول إلا إذا كان مستقيما على أصول اللغة حتى يكون له معنى مفهوم .

هذا — ومما يلاحظ أن ذلك البيت المنسوب « لحسان » قد روى بيت بروحه ومعناه ، ومن بحره وقافيته ، فى قطعة شعرية « لعبد الله بن رواحة » ، وقيل إنها لكعب بن مالك ، أوردتها كتب السيرة والتاريخ ، كسيرة « ابن اسحاق » و « سيرة ابن هشام » ، والبداية والنهاية « لابن كثير » ، فيما كتب عن غزوة بدر الآخرة » . وفيها يقول الشاعر :

فإنى — وإن عنفتمونى — لقائل   فدى لرسول الله أهلى وماليا

أطعناه لم نعد له فينا بغيره   شهابا لنا فى ظلمة الليل هاديا

لم يجمع فى هذا البيت بين « سوى » و « غير » كما جمع فى البيت المنسوب «لحسان » ، لكنه — فيما وراء ذلك — لايخالفه فى شىء كبير ، ولذلك لاندرى هل هذا من توافق الخواطر ؟ أو هو من تأثر أحد الشاعرين بصاحبه ؟ أو أن ذلك شعر شاعر واحد قد اختلفت فيه رواية البيت ذلك الاختلاف البسيط ؟

(القول الثانى) «أنها تتعرف بالإضافة مطلقا» ، وهذا ضعيف أيضا ، لأنها فى ذاتها متوغلة فى الإبهام ، لا ينازع فى ذلك أحد ، فإذا لم تكن هناك قرينة تدل على أن المراد «بغير» مغاير معهود ، أو كلُّ مغاير ، فإنها تكون باقية على أصلها من الإبهام فلا تعرفها الإضافة .

(القول الثالث) يذهب إلى التفصيل ويأخذ بالتوسط بين القولين الأولين ، وهو المختار المصرح به فى : التوضيح والتصريح «وفى شرح الكافية» وكذا فى شرح التسهيل «واعتمد عليه الأشمونى» . وحاصله «أن الإضافة» فى ذاتها لاتفيد تعريفا إنما التعريف فى ذلك يستفاد بمعونة القرائن التى تدل على المغايرة الخاصة ، كما سيتبين .

١ — جاء فى التوضيح وشرحه مايلى : «والإضافة على ثلاثة أنواع» :

« نوع » يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كغلام زيد ، وتخصيصه إن كان نكرة كغلام امرأة . وهذا النوع هو الغالب .

«ونوع» يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه ، وضابطه أن يكون المضاف متوغلا فى الإبهام كغير ومثل ، إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه .

ثم قال الشارح : قال أبو البقاء : إذا أريد «بغير» المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة ، كقولك : « هذه الحركة غير السكون » : وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف لأن المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه .اه[1]

٢ — وجاء مثل هذا فى « المفصل » للزمخشرى وشرح ابن يعيش[2] .

٣ — وجاء فى شرح الكافية — كما نقله الأشمونى — مع شىء من التصرف : « ان إضافة « غير » أو « مثل » أو « شبه » إلى معرفة لاتزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة . كوقوع

---

(١) التوضيح لابن هشام وشرحه ، باب الإضافة ج ٢ ص ٢٦ ، ٢٧ أما النوع الثالث فهو الذى قال فيه بعد ذلك : « ونوع » لا يفيد شيئا من ذلك ، وضابطه أن يكون المضاف صيغة تشبه المضارع فى كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال. . . قال : والدليل على أنها لاتفيد تخصيصا أن أصل قولك : « ضارب زيد » « ضارب زيدا » ، فالاختصاص موجود قبل الإضافة . وإنما تفيدهذه الإضافة التخفيف أ هـ .

(٢) ج ٢ ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

« غير » بين ضدين ، كما فى قوله تعالى : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ قال : لأن بوقوع «غير» بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك ، كقولك : «مررت برجل غيرك» ثم قال : وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه ، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة ، تعرف اهـ[1] .

٤ ـ وفى شرح التسهيل ما يلى : وقد يعنى «بغير ومثل» مغايرة خاصة ومماثلة خاصة ، فيحكم بتعريفهما ، قال : وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين متضادين[2] .

قال الأشمونى بعد ما تقدم : وهذا الذى قرر فى «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافى لكن يشكل عليه نحو قوله تعالى : ﴿ صالحا غير الذى كنا نعمل ﴾ فإن « غير » قد وقعت فيه بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف للنكرة . اهـ

وهو إشكال ضعيف أجاب عنه الصبان بأن «غير» حينئذ ليست صفة للنكرة ، بل هى بدل منها ، كما صرح بذلك الشيخ يس وغيره»[3] .

إلى هنا تم ما يتعلق بالمقام الأول ، وهو إضافة «غير» إلى المعرفة وعرفنا منه أن الرأى الراجح فى ذلك :

١ ـ أن إضافتها إلى المعرفة تسوغ وقوعها صفة للمعرفة فى مثل الآية الكريمة من سورة الفاتحة : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ حتى على القول بأن هذه الإضافة لا تكسبها تعريفا .

٢ ـ وأن الراجح أيضا أن إضافتها إلى المعرفة تكسبها تعريفا إذا كانت هناك قرينة تدل على أن المراد مغايرة خاصة .

---

(١) شرح الأشمونى على الألفية فى باب الإضافة ج ٢ ص ١٨٤ .

(٢) شرح الأشمونى على الألفية فى باب الإضافة ج ٢ ص ١٨٤ .

(٣) شرح الأشمونى على الألفية فى باب الإضافة ج ٢ ص ١٨٤ .

أما ما يتعلق بالمقام الثاني – وهو الخاص بدخول «أل» على «غير» وما قد يفيده من تعريف ، فالقول فيه أنه محل خلاف أيضا بين العلماء ، وأن فيه ثلاثة أقوال كذلك .

١ –قول بمنع دخولها عليها .

٢ –وقول بجواز دخولها عليها لكنها لا تكسبها تعريفا . وقول ثالث بجواز دخولها عليها ، وأنها تكسبها التعريف .

(فالقول الأول) يؤخذ :

(أ) مما حكاه الصبان عن «السيد الجرجانى» فى حواشى الكشاف « أنه قال إن «غيرا» لا تدخل عليها «أل» إلا فى كلام المولدين[(١)] »

(ب) ومما فى المصباح المنير ، ونصه : «وغير» يكون وصفا للنكرة «تقول « جاءنى رجل غيرك» .

وقوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة ، فعوملت معاملتها ، ووصف بها المعرفة ، قال : ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة ، وهو الألف واللام .

ثم قال : «ولك أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص ، والألف واللام لا تفيد تخصيصا ، فلا تعاقب إضافة التخصيص ، مثل «سوى وحسب» فإنه يضاف للتخصيص ولا تدخله الألف واللام اهـ»

وهذا يفيد أنه يميل إلى القول بأنه لا يجوز دخول الألف واللام على «غير».

(ج) ويؤخذ أيضا مما حكاه صاحب التاج «إذ كتب على قول المصنف» : ولا تتعرف «غير» بالإضافة لشدة إبهامها مانصه :ونقل « النووى» فى تهذيب الأسماء واللغات» عن ابن أبى الحسين «فى شامله» : منع قوم دخول

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى باب الإضافة ج ٢ ص ١٨٥ .

الألف واللام على «غير» و «كل» و «بعض» لأنها لا تتعرف بالإضافة ، فلا تتعرف باللام ال : وعندى لا مانع من ذلك لأن اللام ليست فيها للتعريف ، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ فإن الجنة هى المأوى ﴾ أى مأواه . اهـ .

هذا ـ وكما أن هذا الذى نقله «النووى» عن «صاحب الشامل» يدل على أن هناك من يقول بمنع دخول الألف واللام على «غير» هو يدل أيضا على أن هناك من يقول بجواز دخولها عليها ، لكنها لا تكسبها تعريفا وإنما هى المعاقبة للإضافة التى يمكن أن تفيد التخصيص ، وهذا هو القول الثانى إذا :

(القول الثانى) هو أنه يجوز دخول «أل» على «غير» ولكنها لا تفيد التعريف .

(القول الثالث) أنه يجوز دخولها عليها وأنها تكسبها تعريفا .

وهذا هو ما صرح به فى تتمة عبارة الشامل «التى نقلها النووى» فى تهذيب الأسماء واللغات «وذكرها صاحب التاج» ونصها : «وعندى لا مانع من ذلك (أى من دخول الألف واللام على «غير وأخواتها » لأن اللام ليست فيها للتعريف ولكنها اللام المعاقبة للإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فان الجنة هى المأوى ﴾ أى مأواه .

ثم قال : «على أن «غيرا» قد تتعرف بالإضافة فى بعض المواضع أى فتكون اللام التى تدخل عليها مفيدة تعريفا أيضا .

هذا هو القول الراجح المختار فى موضوع دخول «أل» على «غير» أنه يجوز دخولها عليها ، وأن ذلك يكسبها تعريفا ؛ وذلك من وجهين :

(الأول) أن «أل» مساوقة للإضافة ، فحكمها حكمها فى المنع والجواز . حتى إن من يرى أن «غيرا» لا تتعرف بالإضافة يقول : إنها لا تتعرف أيضا بالألف واللام ، لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بالألف واللام[1] .

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ج ٢ ص ١٨٥ .

فإذا كان الرأى الراجح فى « غير » على ما قدمناه فى المقام الأول أن إضافتها إلى المعرفة قد تكسبها تعريفا بمعونة القرائن ،فيلزم القول بأن دخول «أل» عليها قد يكسبها مثل هذا التعريف .

(الأمر الثانى) أنه قد تصاحب «أل» قرينة تدل على العهد ، فلا يكون مدلول «غير» معها حينئذ هو مطلق مغايرة ، وإنما يكون المراد مغايرة خاصة معهودا صاحبها . وإذا يكون دخول «أل» عليها مكسبا إياها تعريفا من غير شك .

ولنضرب لذلك مثلا من الواقع :

وقع خلاف فى الرأى بين شخصين فى مسألة ، وجرت بينهما فيها مناقشات ومحاورات شهدها وعلم بها ناس ممن يعنيهم الأمر ، كانوا يحسنون الاستماع لما يجرى من حوار ، وكان يهمهم أن يقفوا على ما ينتهى اليه الأمر فيه .فإذا قال صاحب الحجة القوية الراجحة فى هذا الخلاف :هذا قولى ،وهذه دعواى ،وهذه حجتى بينة واضحة : أما ما يدعيه «الغير» أو ما يدعيه «البعض» فليس شيئا يعول عليه وليس له سند صحيح — إذا قال هذا فهل يشك أحد ممن سمعوا بذلك الخلاف أو شهدوا بعض وقائعه فى أن المراد بذلك «الغير» أو ذلك «البعض» شخص معين ، هو ذلك الذى كان يعاند صاحب الحق القوى الغالب ، ويجادله بالباطل من غير أن يعتمد على حجة أو بينة ؟

إنه هو ذلك الشخص المعهود ؛ وقد عينته القرائن التى صارت بها «أل» للعهد . والله أعلم .

١ ـ إدخال «أل» على العدد المضاف دون المضاف إليه (*)

« يجوز إدخال « أل » على العدد المضاف دون المضاف إليه ، مثل الخمسة كتب ، والمائة صفحة ، والثلاثمائة دينار ، والألف كتاب ، استئناسا بورود مثله فى الحديث ، كما فى صحيح البخارى ،وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور ، وإن عده الشهاب الخفاجى قبيحا . »

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة الخامسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ـ عرض على اللجنة أن من الشائع على أقلام الكاتبين مثل قولهم : الخمسة أقلام ، والمائة كلمة ، والثلاثمائة ورقة والألف كتاب ، وأن نقاد اللغة يخطئون الكتاب فى ذلك ، إذ يوجبون فى مثل هذه العبارات تعريف المضاف إليه دون العدد المضاف ، أو تعريفهما معا بالألف واللام .

وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة فى هذا الموضوع ، عرض فيها أقوال النحاة والنقاد اللغويين فى القديم والحديث كما ذكر فيها ورود مثل هذا الأسلوب فى صحيح البخارى وتعليل « ابن مالك » له ، وأن «ابن عصفور» حكى جوازه .

ـ ورجعت اللجنة إلى محاضر مجلس الدورة الحادية والعشرين ، إذ عرض فيها هذا الموضوع ، ولم تر الأغلبية فى المجلس يومئذ الموافقة على الإجازة .

ومع هذا :

مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين ، وعنوانها :

« تعريف العدد المضاف نحو الخمسة أقلام ، والمائة كلمة ، والثلاثمائة ورقة ، والألف كتاب »

تعريف العدد المضاف*

نحو : الخمسة أقلام ، والمـائة كلمة ، والثلاثمائة ورقة ، والألف كتاب

١ ـ من الشائع على أقلام الكاتبين ، مثل قولهم :

اشتريت الخمسة أقلام .

وكتبت المائة ورقة .

وقرأت الثلاثمائة صفحة .

وهذا مشروع الألف كتاب .

وهو ما يكون فيه العدد المضاف معرفا بالألف واللام ، فإذا سئل جمهور النحاة فى هذا الأسلوب ، لم تلق عندهم من جواب إلا أن القاعدة فى العدد المضاف أن يعرف معدوده ، وذلك ما لا يقول بغيره البصريون بعامة ، أو يعرف الجزءان معا ، وذلك ما يترخص فيه نحاة الكوفة بخاصة .

٢ ـ على أن ما أجازه الكوفيون لا يستجيده بعض نقاد اللغة من قديم ، فإن « ابن قتيبة » فى « أدب الكاتب » ينقل عن « أبى زيد » : « أن من العرب من يقول : المائة الدرهم ، والألف الدرهم ، والخمس المائة الدرهم . وهو ردىءٌ فى القياس ، وليس بلغة قوم فصحاء » .

ومن مسائل « درة الغواص » تنبيه « الحريرى » على دخول أل على العدد المفرد ومعدوده ، مع إضافته إليه ، واختياره تعريف الأخير من كل عدد مضاف ، فيقال : ما فعلت ثلاثة الأثواب ، وفيم صرفت ثلاثمائة الدرهم؟

٣ ـ أما تعريف العدد المضاف بدخول أل عليه وحده دون المعدود ، فذلك من المآخذ التى لم يتسمح فيها نقاد اللغة قديما بمقولة نحوى بصرى أو كوفى .

(*) بحث بقلم : الأستاذ محمد شوقى أمين ـ خبير اللجنة .

ولعل أقدم من نبه على ذلك « ابن قتيبة » فى قوله فى كتابه « أدب الكاتب » « فأما فى العشرة فمادونها ، والمائة ومافوقها ، فإدخال الألف واللام فى الأول ، خطأ فى القياس » ، وفى قوله أيضا : « فلا يجوز العشرة أثواب ، والأربعة دراهم » .

وإلى ذلك أشار « الحريرى » فى « الدرة » إذ جاء فيها : « لو أنهم عرفوا الأول وحده لتناقض الكلام ، لأن إدخال أل عليه يعرفه ، وإضافته إلى النكرة تنكره وقد رد عليه « الشهاب الخفاجى » فى ذلك : بأن إضافة الاسم إلى النكرة تخصصه ، لا تنكره ، فأين التناقض والسماع يكفى ردا عليه ؟ يريد : أن مثل ذلك وقع فى صحيح البخارى .

ومن نقاد اللغة المحدثين الذين أنكروا هذا الأسلوب « إبراهيم اليازجى » فى كتابه « لغة الجرائد » و « محمد سليم الجندى » فى تعقيبه عليه بكتابه « إصلاح الفاسد » ، فهما كلاهما متفقان على أن ذلك الأسلوب لاوجه له .

على أن من اللغويين المحدثين من خرجوا على هذا الإنكار ، فإن صاحب « اللغويات » الأستاذ محمد على النجار عرض لذلك الأسلوب فى بحث مستوفى قال فى ختامه : « لاعلينا أن نجيزه ، لوروده من قديم ، وأخذ الكتاب به » .

٤ – وقد عرض مجمع اللغة العربية » لهذه المسألة فى مجلس الدورة الحادية والعشرين فيما قدمه الأستاذ أحمد حسن الزيات ، مقترحا إجازة تعبير المائة جنيه ونحوه ، فلما نظرت « لجنة الأصول » فى ذلك أشارت إلى مافى (الهَمْع) من قوله : إن أل لاتدخل على أول المضاف مع تجرد ثانيه بإجماع ، كما أشارت إلى ورود تعبير « الألف دينار » فى الحديث النبوى ، وإلى أن « ابن عصفور » حكى جوازه . وانتهت اللجنة من ذلك إلى أنها ترى إجازته . ولما عرض الأمر على مجلس المجمع لم توافق الأغلبية على قرار اللجنة لمخالفته للقواعد المعروفة فى إضافة العدد .

٥ – وبعد ذلك جاء هذا الأسلوب فى مصطلحين مجمعيين فى مجلس الدورة السابعة والثلاثين ، فى الجلسة الثالثة ورد مصطلح فيه : « ذات الخمس الأصابع » ، فوجدت هذه الجملة من ينكرها ، فاحتج لها محتج بقول « المتنبى » : « الخمسة الأشبار » ، فقيل :

هذا غير الأفصح ، وترتب على ذلك تغيير المصطلح ، فصارت الجملة : «ذات الأصابع الخمسة» . وفى الجلسة السادسة عشرة ورد مصطلح : «ذو الثلاث شطب» ، فأنكرها منكر ، وطالب بأن يقال : «الثلاث الشطب» فاستجيب له . ويلاحظ أنه فى المصطلح السابق أنكر تعريف الجزأين ، وهو ما يجيزه الكوفيون ، فلم يجزه المجلس ، وفى المصطلح الآخر طولب بما يجيزونه ، فوافق المجلس عليه .

٦ — فأما ورود مثل ذلك الأسلوب فى الحديث النبوى — على ما سبقت الإشارة إليه — فقد ورد مرتين :

الأولى : ماأخرجه «البخارى» فى باب الكفالة فى القرض والديون وغيرها ، من كتاب الكفالة ، وهو قول «أبى هريرة» : «ثم قدم الذى كان أسلفه فأتى بالألف دينار» .

والأخرى : ماأخرجه «البخارى» أيضا فى باب استعانة اليد فى الصلاة ، من كتاب العمل فى الصلاة ، وهو قوله : «ثم قام فقرأ العشر آيات» . وهذان الحديثان كانا إحدى المسائل التى بنى عليها «ابن مالك» كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ، فقد جعل «ابن مالك» البحث الثالث عشر من كتابه هذا فى توجيه قول من قال : جاءه بالألف دينار ، فذكر أن فى وقوع دينار بعد الألف ثلاثة أوجه ، أحدها : وهو أجودها أن يكون أراد : بالألف ألف دينار على إبدال ألف المضاف من المعرف بالألف واللام ثم حذف المضاف وهو البدل لدلالة المبدل منه عليه ، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر . ويُحْمَل «فقرأ العشر آيات» أيضا على أن المراد فقرأ العشر عشر آيات ، على البدل ، ثم حذف البدل ، وبقى ما كان مضافا إليه مجرورا . والوجه الثانى : أن يكون الأصل : جاء بالألف الدينار ، والمراد بالألف الدنانير ، فأوقع المفرد موقع الجمع ، ثم حذفت اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالا ، فكتب على اللفظ . والوجه الثالث أن يكون الألف مضافا إلى دينار ، والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة . ذكر جواز هذا الوجه أبو على الفارسى . ولقوله : «فقرأ العشر آيات» من هذا الوجه الثالث نصيب .

وأياما كان الأمر فى هذه التعليلات ، فالمستفاد منها أن « ابن مالك » – وهو من هو فى فقه العربية – لم ينكر ذلك الأُسلوب ، بل توخى توجيهه ، وإن خالف المعروف من قواعد تعريف العدد ، اعتدادًا منه بسماع ذلك الأُسلوب فى رواية الحديثين النبويين .

٧ – والآن يسعنا أن نستخلص ما يأتى :

أولا – ورود هذا الأُسلوب فى حديثين نبويَّيْن ، أخرجهما « البخارى » فى صحيحه وعنى « ابن مالك » بتخريجه وتوجيهه فى بحث خاص به توجيهات شتى .

ثانيا – إجازة بعض الكتاب له ، وتسجيل « أبى حيان » فى كتابه « الارتشاف » لهذه الإجازة بقوله : « فأما الثلاثة أثواب ، بإضافة ذى اللام إلى نكرة ، فبعض الكتاب يجيز ذلك » .

ثالثا – حكاية « ابن عصفور » جوازه ، فقد ذكر ذلك « الشهاب الخفاجى » فى شرح الدرة ، وكذلك ذكره « ابن سعيد » فى حاشيته على « الأشمونى » بقوله : « أجازه قوم من الكتاب ، على مانقل ابن عصفور » .

٨ – ورعيا لهذا كله ، يتسنى القول بإجازة تعريف العدد المضاف ، مثل الخمسة كتب والمائة صفحة ، والثلاثمائة دينار ، والألف كتاب ، وما هو من هذا بسبيل .

---

* روجع فى كتابة هذا البحث : المتداول من التصانيف النحوية ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، الدرة للحريرى وشرحها للخفاجى ، وكشف الطرة للألوسى ، ولغة الجرائد لليازجى ، وإصلاح الفاسد لمحمود سليم الجندى ، وشواهد التوضيح لابن مالك ، ولغويات لمحمد على النجار ، إلى غيرها من المظان .

١١ – جواز صوغ فُعْلَى دون تعريف
كما فى « دنيا »

«يستعمل الكاتبون صيغة فُعْلَى مجردة من أل والإضافة ، فى نحو قولهم :

« سياسة عليا ، ومكرمة جُلَّى ، ويدٌ طولَى » .

وترى اللجنة جواز أمثال هذه التعبيرات « على أن الصيغة فيها غير مراد بها التفضيل ، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة » .

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – فى الجلسة السادسة من جلسات مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين – وفى أثناء عرض أعمال لجنة الأصول – اقترح الأستاذ الدكتور سليم النعيمى – عضو المجمع العلمى العراقى – أن نجيز « فعلى » مطلقا سواء أريد بها التفضيل أولا ، وسواء اتصلت بأل أولا ، واستأنس لذلك بورود « دنيا » عن العرب على الرغم من تخريج النحاة لها بأنها أصبحت اسماً .

وقد أحيل هذا الاقتراح على لجنة الأصول .

٢ – درست اللجنة هذا الموضوع فى اجتماع لها حضره الدكتور سليم النعيمى ومعه الدكتور عبد الرزاق محيى الدين رئيس المجمع العلمى العراقى ، والأستاذ محمد تقى الدين الحكيم عضو المجمع المذكور ، واستمعت فيه إلى بحث قدمه الأستاذ محمد شوقى أمين عرض فيه لمراحل بحث الموضوع فى مجمع اللغة العربية ، واستعرض أقوال النحاة فى « أفعل » التفضيل واستعمالاته ، وتوجيهاتهم لما ورد من كلام العرب خارجاً عن قاعدتهم .

ثم انتهى فى ختام البحث إلى أننا فى حاجة الى تسويغ ما تجرى به أقلام المعاصرين من نحو قولهم : سياسة عليا ، ويد طولى . . إلخ ، ووضع بين يدى اعضاء اللجنة « صيغة » اقترح أن تكون قراراً فى المسألة .

– ومع هذا مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين .

صيغة «فُعْلَى»
وجواز استعمالها مجردة من أل (*)

١ — فى الجلسة السادسة من مؤتمر المجمع فى دورته الثالثة والثلاثين سنة ١٩٦٧ ، وفى أثناء ماعرضته لجنة الأُصول على المؤتمر من جمع الأفعل على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى . عرض الأستاذ الدكتور سليم النعيمى أحد أعضاء المجمع العلمى العراقى الذين اشتركوا مع أعضاء «مجمع اللغة العربية» فى هذا المؤتمر ، لصيغة «فعلى» مؤنث أفعل غير ملحقة بها أل وطالب بقبول هذه الصيغة ، طوعا لحاجتنا إلى التوسع ، وأشار إلى ورود كلمة «دنيا» عن العرب ، ولو أن تخريج النحويين لها أنها أصبحت اسماً أو علماً ، وقال : إنه ليس هناك مايمنع من إجازة «فعلى» سواءً أكانت من أفعل التفضيل أم لم تكن ، اتصلت بأل أم لم تتصل .

٢ — وقد عرض المجمع لمثل هذا فى ماضيه وحاضره ، فقد ورد فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثالثة عشرة — منذ ربع قرن أن المجمع أقر مصطلحا هذا لفظه «حرارة عليا» . وقد وردت فى الجلسة الثانية من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين فى عامنا الحاضر ، مناقشة مصطلح هذا لفظه «سلع دنيا» ، فعارض الأستاذ عباس حسن عضو المجمع فى صيغة هذا المصطلح ، قائلا إن كلمة «دنيا» صيغة تفضيل مجردة من أل والإضافة ، فتلزم الإفراد والتذكير ، وليست كصغرى وكبرى فى بيت أبى نواس المشهور ، لأن التصحيح فيه أساسه عدم التفضيل . أما هذه فسياق الكلام يدل على التفضيل ، فوجب التغيير ، كأن يقال : «السلع الدنيا» فوافق على ذلك المؤتمر .

٣ — أما النحاة فيذكرون أن اسم التفضيل المجرد يلزم حالة الإفراد والتذكير ، وعلتهم فى ذلك أنه يشبه فعل التعجب وزنا واشتقاقاً ودلالة على المزية ، ولذلك لزم لفظاً واحداً مثله ، وكذلك لأنه بقيت فيه بعض صفات الفعل ، وهى التنكير ، ولما كان الفعل

(*) بحث للأستاذ محمد شوقى أمين — خبير لجنة الأصول .

لايثنى ولا يجمع التزموا فى اسم التفضيل ما التزموا فى الأفعال ، وهو الإتيان به على حالة واحدة ، ولم يؤنثوه ، وإن كانوا يؤنثون الفعل ، لأن الفعل يذكر قبل فاعله ، أما اسم التفضيل فيذكر بعد موصوفه ، فالتأنيث مستفاد من ذكر الموصوف قبل ذكر اسم التفضيل .

وينسب الجوهرى فى صحاحه إلى سيبويه قوله : : «لايقال : نسوة صغر ، ولاقوم أصاغر ، إلا بالألف واللام .

٤ ـ هذا ، وقد استعمل النحاة فى عباراتهم : «صغرى » و «كبرى » فقالوا : «وقد تكون الجملة صغرى وكبرى » ، وقد نبه «ابن هشام » فى كتابه «المغنى » إلى أنه إنما قال : صغرى وكبرى موافقة لهم ، (يعنى النحاة) ، وإنما الوجه استعمال فعلى أفعل بأل أو بالإضافة . ولذلك لحن من قال (وهو أبو نواس) :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها   حصباءُ در على أرض من الذهب

وأما قول بعضهم : إن «من » زائدة ، وإنهما مضافان ، على حد قوله (وهو الفرزدق)

يامن رأى عارضاً أسر به   بين ذراعى وجبهة الأسد

فيرده أن الصحيح أن « من » لا تقحم فى الإيجاب ، ولا مع تعريف المجرور ، ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً ، كما قال الفرزدق :

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم   كراماً وأنتم ما أقام ألائم

أى : لئام ، فعلى هذا يتخرج البيت ويتخرج قول النحويين « صغرى » و « كبرى ، وكذلك قول العروضيين « فاصلة صغرى » و « فاصلة كبرى » .

٥ ـ على أن للنحاة كلاماً فى مجىء اسم التفضيل مسلوباً معنى التفضيل ، فمنهم من أنكره ، وقال إن هذه الصيغة لا تخلو من التفضيل بإطلاق ، ومنهم من جوز انسلاخها عنه .

والمجيزون يستشهدون بقول الفرزدق فى بيته السابق ، وبقوله كذلك :

توسمته لما رأيت مهابة عليه وقلت المرءُ من آل هاشم
وإلا فمن آل المرار فإنهم ملوك عظام من ملوك أعاظم

وفى خاتمة الخواتيم من « المصباح المنير » ينقل عن ابن السراج » قوله : « يراد بأفعل معنى فاعل فيثنى ويجمع ويؤنث ، وكذلك ينقل قوله عن « ابن الدهان » : « يجوز استعمال أفعل عارياً عن اللام والإضافة ومن ، مجرداً من معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، قياسياً عند المبرد ، سماعاً عند غيره »

٦ ـ ونحن فى الحق محتاجون إلى تسويغ ماتجرى به أقلام الكتاب المحدثين فى استعمالاتهم العصرية ، ومن نحو قولهم :

هذه سياسة عليا ، وتلك مكرمة جلى ، وله يد طولى ، ويخشى وقوع حرب عظمى ، وإليك كلمة أولى .

وإن فى وسع المجمع أن يصدر فى إجازة مثل هذه العبارات القرار التالى :

(يستعمل الكاتبون صيغة « فُعْلَى » مجردة من أل والإضافة ، كما فى قولهم : سياسة عليا ، ومكرمة جلى ، ويد طولى ، وحرب عظمى ، وأمثال هذه العبارات إنما تجاز على أن الصيغة فيها مسلوبة التفضيل ، مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، بشرط ألا يتعين قصد التفضيل فى سياق التعبير ، وإلا وجب التذكير) .

١٢ — جواز تقديم لفظ «النفس» أو «العين» على المؤكَّد

«يجاز تقدم لفظ النفس أو العين على المؤكد فى معنى التوكيد ، ولكنهما لا يعربان توكيدا ، بل بحسب الموقع فى الجملة ، وذلك لورود مثل ذلك فى المأثور عن خاصة العلماء والكتاب ، ولإجازة « الزمخشرى » و«ابن يعيش » له ، ولتعقيب « الصبان » فى حاشية الأشمونى على مانعيه » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس فى نفس الدورة ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض خبير اللجنة الأستاذ محمد شوقى أمين عليها أن مما يشيع فى الاستعمال العصرى مثل قولهم : حضر نفس محمد وهذا عين ماقلت ، وحدث كذا فى نفس الوقت ، وأن بعض النقاد يعيبون مثل ذلك بحجة أن لفظ النفس ولفظ العين إذا أريد التوكيد بهما وجب تأخيرهما على المؤكد ، فيقال : حضر محمد نفسه ، وهذا ما قلته عينه ، وحدث كذا فى الوقت المناسب عينه أو نفسه .

— ورأى الأستاذ عباس حسن صحة هذا التعبير ، على أن يعتبر ذلك فى معنى التوكيد ، وإن لم يكن من قبيل التوكيد النحوى المعقود له بابه بشروطه وبما يترتب عليه .

— وفيما عرضه الأستاذ محمد شوقى أمين أن صاحب «المصباح» فسر « ذات الإله » بأنها « نفس الإله » . وأن الأب أنستاس مارى الكرملى تصدى للناعين على هذا التعبير فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، فساق أمثلة له من أقوال اللغويين والعلماء المتقدمين ومنهم « سيبويه » إذ قال : « فى نفس الحرف » (المجلد ١٨) .

— وكذلك عرض الخبير أن من النحاة من ساق هذا التعبير على أنه من باب إضافة الشىء إلى نفسه وذكر «الزمخشرى أن نحو قولهم عين الشىء ونفسه ليس مما أبوه من إضافة الشىء إلى نفسه . وقال «ابن يعيش : » إنه من باب تنزيل المضاف منزلة الأجنبى من المضاف إليه ، والمراد بنفس الشىء وعينه : حقيقته أوكنهه أو خالصه أو نحو ذلك مما يبيح هذه الإضافة . فنزلته من الشىء منزلة البعض من الكل ، والثانى منه ليس بالأول» .

— وقد استند الأستاذ عباس حسن فى صحة هذا التعبير إلى تعقيب « الصبان » فى حاشية « الأشمونى » على ما أنكره بقوله : « ويرد عليه نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما » ، وذلك فى المسألة الثالثة من خاتمة باب التوكيد .

١٣ — صيغتا « افتعل » و « تفاعل » الدالتان على الاشتراك

وجواز إسنادهما إلى معموليهما باستعمال «مع» أو «الباء» فى الصيغة الأولى ، واستعمال « مع » فى الصيغة الأخرى

« يجوز — فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التى على صيغة « افتعل » — أن يجاء بمع أو بالباء بدل واو العطف .

كما يجوز فى الأفعال التى على صيغة « تفاعل » — مما يدل على الاشتراك — أن يؤتى بـ« مع » بدل العطف بالواو ، بناء على أن مع والباء تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك فى الحكم ، مما يُدَلُّ عليه بالحرف العاطف » .

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — ناقشت اللجنة مثل قول الكاتبين : « اجتمع معه ، واجتمع به ، وتفاهم معه » .

٢ — استمعت إلى بحث للأستاذ محمد شوقى أمين — خبير اللجنة .

صيغتا «افتعل» و «تفاعل» الدالتان على الاشتراك*

وجواز إسنادهما إلى معمولَيهما باستعمال «مع» أو «الباء» فى الصيغة الأولى، واستعمال «مع» فى الصيغة الأخرى

١ — على أقلام الكتاب والأدباء فى عصرنا الحديث، يجرى استعمال الكلمات التى على صيغة «افتعل» أو التى على صيغة «تفاعل» الدالة على الاشتراك على وجه يخالف المأثور من استعمال الفصحاء فى عهود العربية الأولى.

فالكتاب والأدباء اليوم يقولون على صيغة «افتعل»: اجتمع، اتفق، اتحد، التقى، اتصل، اختلط، اختلف، اشتبه، التحم، اختصم، ونحوها، باستعمال «مع» فى بعضها، وبا ستعمال «مع» أو «الباء» فى أمثلة منها. فيكتبون مثلا: «اتفق معه» أو «اختصم معه» أو «اختلف معه» — كما يكتبون مثلا: «التقى به» و «اتصل به» و «اشتبه به» — وكذلك يكتبون مثلا: «اجتمع معه، واجتمع به» و «اتحد معه، واتحد به» «والتقى معه، والتقى به».

وهم يقولون أيضاً، على صيغة «تفاعل»: تفاعل، وتجاوب، وتعاون، وتعاقد، وتسابق، وتنازع، وتلاءم، وتناسب، وتنافى، وتعاهد، باستعمال «مع»، فيكتبون مثلا: «تجاوب معه»، و «تلاءم معه» و «تنافى معه».

والفصيح المأثور فى استعمال هاتين الصيغتين أن يجاء بواو العطف، فمتى أسند الفعل إلى أحد الفاعلين عطف عليه الآخر بالواو، فيقال مثلا: «التحم فلان وفلان»، و «اتحد هذا وذاك»، كما يقال مثلا: «تنازع فلان وفلان» و «تلاءم هذا وذاك».

والكتاب والأدباء فى أمثال هذه الاستعمالات يغريهم أن الواو تحمل معنى المعية، وأن الباء تفيد معنى المصاحبة، فهم حين يحلون «مع» أو «الباء» محل واو العطف لا يجدون فى ذلك حرجاً فى التذوق البيانى، ولعلهم يجدون فى استعمال «مع» أو «الباء» مرونة فى تصريف الجملة، ويسراً فى دَرْج الكلام.

(*) بحث بقلم: الأستاذ محمد شوقى أمين — خبير لجنة الأصول.

٢ – وإن ما يأتنس به كتابنا وأدباؤنا المحدثون فى هذه الاستعمالات له نظير عند خواص الكتاب والأدباء فى عصور العربية من قديم ، وأول من نبه على هذا – فيما علمت – « الحريرى » فى « درة الغواص فى أوهام الخواص » ، وذلك فى القرن الخامس ، إذ قال : « إن وزن « افتعل » مثل « اختصم » و « اقتتل » ، وما كان أيضاً على وزن « تفاعل » مثل « تخاصم » و « تجادل » يقتضى وقوع الفعل من أكثر من واحد ، والعطف عليه بالواو لا غير . . . » . وفى تعقيب « الخفاجى » فى القرن العاشر ، على هذا أنه لا يمتنع فى قياس العربية أن يقال : « اختصم زيد وعمرًا » ، وفى الأمثلة المشهورة : استوى الماءُ والخشبة ، وواو المفعول معه بمعنى « مع » مقدرة بها ، و « استوى » فى هذا مثل « اختصم » لأن المساواة تكون بين اثنين فصاعدا ، فإذا جاز فى هذا دخول واو المفعول معه جاز دخول « مع » . . . ثم جاء « الألوسى » فى القرن الثالث عشر ، فردد فى كتابه « كشف الطرة » ما قاله « الحريرى » وما عقب به « الخفاجى » مطمئنا إلى سلامة التعقيب . . . ولكن الشيخ « محمد على النجار » فى كتابه الذى جمع فيه محاضراته فى الأخطاء اللغوية » أنكر جواز النصب على المفعولية فى مثل « اختصم زيد وعمرًا » ، إذ نص النحاة على امتناعه ، وإيجاب العطف ، وأما قولهم : « استوى الماءُ والخشبة » فالاستواءُ هنا لا يدل على الاشتراك ، فليس معناه التساوى ، ولو أريد الاستواء بمعنى التساوى لوجب الرفع . . . . »

والذى يبدو لى من تفنيد « النجار » لاحتجاج « الخفاجى » أنه يظاهر « الحريرى » فى إنكاره لاستعمال « مع » فى مثل « اختصم زيد وعمرو » ، لأنه اقتصر على تفنيد التعليل المحتج به فى تصويب الاستعمال ، ولم يضف إلى التفنيد تصويب الاستعمال بتعليل غير ذلك التعليل .

٣ – وفى تتبعنا لمجرى النقاش حول هذا الاستعمال ، نجد الأستاذ « أحمد العوامرى » سنة ١٩٣٤ – فى الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية » يردد ما اشترطه النحاة فى نصب الاسم على المعية ، وهو ألا يكون العامل مقتضيا للمشاركة ، لأن اقتضاءها يخرج ما بعد الواو عن كونه فضلة ، وأن « مع » لا تلى الفعل المقتضى للمشاركة إلا سماعاً . وقد سمع من ذلك « اتفق معه » كما جاء فى « اللسان » .

ويطالعنا الأستاذ « مصطفى جواد » سنة ١٩٦٥ فى كتابه « المباحث اللغوية فى العراق » بتناوله لهذا الموضوع ، فيقول : إن الأفعال المشتركة إذا أدت إلى الاختلاط وما جرى مجراه حلت « مع » محل واو العطف أو التثنية . وحلت « الباء » محل « مع » لإفادتهما معنى المصاحبة والمعية ، وإن كان الأصل فى التعبير بفعل الاشتراك المسند إلى مرفوعين أو أكثر أن يجاء بالواو ، ولا يصح أن يكون أحد المسند إليها مفعولا معه .

وفى مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية سنة ١٩٦٧ ألقى الأستاذ « مصطفى جواد » بحثاً له عرض فيه مقترحات متعددة ، أحيلت إلى لجنة الأصول ، كان من بينها المطالبة بإجازة إحلال « مع » محل واو العطف فى صيغة « تفاعل » كما أبان فى بحثه أن المولدين قالوا : « افتعل معه » بمعنى افتعلا ، بإحلال « مع » محل واو العطف ، ثم جرى التطور مجراه ، فحلت « الباء » محل « مع » لأنها تفيد المصاحبة . وأورد فى بحثه نقولا يتردد فيها أمثلة من هذا فى تعبيرات الكتاب والمؤلفين خلال عصور العربية المختلفة .

٤ — وإنى مضيف إلى نص « اللسان » على استعمال « اتفق معه » ما فى « الصحاح » من قوله : « وجامعه على أمر كذا : اجتمع معه » .

كذلك أضيف إلى أمثلة استعمال الباء بدل الواو مانقل صاحب « المصباح » فى مادة جمع من قوله « ويقال لمزدلفة : جمع ؛ لأن آدم اجتمع هناك بحواء » وكذلك ورد فى « الصحاح » : « اقترن به » .

٥ — ويسعنا — رعياً لما تقدم بيانه — القول بأن الأفعال التى على صيغة « افتعل » مما يدل على الاشتراك يجوز فيها المجئ « بمع » أو « بالباء » بدل واو العطف ، وأن الأفعال التى على صيغة « تفاعل » مما يدل على الاشتراك يجوز فيها المجئ « بمع » بدل العطف بالواو . وتعليل هذه الإجازة أن « مع » و « الباء » تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك فى الحكم ، مما يُدل عليه بالحرف العاطف ، وأن استعمال ذلك فى تعبير اللغويين والأدباء والكتاب جرى على تعاقب العصور العربية جريانا خليقاً أن يستأنس به فى إجازة أمثال ذلك الاستعمال فى التعبير الحديث .

١٤ — قياسية السين والتاء
وكذلك قياسية الألف لإفادة « الدنو والحينونة »

« يجاز استعمال أفعل واستفعل لمعنى الحينونة والدنوّ ، وهو داخل فى معنى الطلب ولو على سبيل المجاز »*.

---

* صدر القرار بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وكان قد عرض على المجلس قرار لجنة الأصول بالجلسة الثلاثين من نفس الدورة فرأى المؤتمر تعديله وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض على اللجنة أن الدكتور مصطفى جواد قدم إلى مؤتمر المجمع فى دورته الثالثة والثلاثين « مقترحات ضرورية فى قواعد اللغة » فأحالها المؤتمر إلى لجنة الأصول ، وكان الاقتراح السابع « أن يبيح المجمع اشتقاق فعل واسم فاعله من وزن استفعل لمعنى حينونة الفعل وطلب فاعله فعله . وإن لم يكن من الأحياء المريدين . فالإشعار بحينونة الفعل يؤذن بإمكان الكينونة . وذكر الأستاذ من أمثلة ذلك استجز الصوف واستحصد الزرع واسترم الجدار واسترفع الخوان واستحطب الكرم واستأخذ الدهر واستخرب الدهر واستهدم الحائط واستوقع السيف . وأشار إلى أن هذا الوزن فرع من فروع استفعل الطلب ، ويجوز إسناد الإرادة للجماد على المجاز ، كقوله تعالى : *(فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض)*.

واستطرد الأستاذ من ذلك إلى القول بأن صيغة «استفعل» ضرورية للمصطلحات العلمية لتقابل الأسماء ذوات الكاسعة (Able) .

وختم قوله بأن (أفعل) قريب من ذلك فيمكن الاستفادة به فى المشتقات الاصطلاحية .

وفى أثناء مناقشة المؤتمر للمقترحات أيد الأستاذ محمد الفاسى هذا الاقتراح .

— وقد رجعت اللجنة إلى قرار المجمع فى ترجمة الكلمات المنتهية بالكاسعة (Able) ، وقد رأى أن تترجم بالفعل المضارع المبنى للمجهول ، ويترجم الاسم منها بالمصدر الصناعى ، فيقال : يذاب ويؤكل ، ويقال : المذوبية ، والمأكولية .
والمقصود بذلك إفادة معنى القابلية أو الصلاحية .

— كذلك رجعت اللجنة إلى مناقشات المجمع فى شأن هذه الكاسعة ، فتبين لها أن مما اقترح فى ترجمتها صيغته : فعول ، أو فعيل .

— وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة مذكرة فى قياسية السين والتاء لإفادة معنى : حان ، أو كاد ، أوضح فيها أن الألف تزاد أيضا لهذا المعنى . فتقول : أحصد الزرع ، وأقطف العنب ، كما تقول : استحصد الزرع ، واستحطب الكرم .
وزاد الخبير أن بعض الصرفيين يعتبر الحينونة بمعنى قرب الفاعل من الدخول فى أصل الفعل داخلة فى معنى الصيرورة تنزيلا لقرب الشيء منزلة وجوده ، فأحصد أى صار ذا حصاد .

— ورأى الأستاذ عباس حسن أن قرار المجمع فى قياسية السين والتاء للطلب فيه كفاية ، وهذه القياسية تدخل فيها الحينونة لأن الحينونة فرع من الطلب ، فلا داعى لزيادته .

ورأى الأستاذ محمد خلف الله أحمد أنه لا مانع من القول بإفادة السين والتاء والألف لمعنى الدنو والقرب ولما يستتبع ذلك من القابلية أو الصلاحية فى المصطلح العلمى ، بشرط الاقتصار على الضرورة ، دون إطلاق القياسية .

وقال الأستاذ عباس حسن إن زيادة السين والتاء مطردة فى الاستفعال واحتج بما فى الهمع ج ٢ ص ٢٢ : «تزاد التاء باطراد فى أول المضارع وفى باب التفعال وتزاد مع السين فى الاستفعال كالاستخراج وفروعه » .

— وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى ما يأتى :

(يجاز استعمال صيغة استفعل وأفعل لمعنى الحينونة والدنو ، وهو داخل فى معنى الطلب ، ولو على سبيل المجاز ، ويمكن استعمال هذه الصيغة عند الحاجة فى المصطلحات العلمية بجانب ما أقره المجمع من قبل فى ترجمة الكاسعة (Able) للدلالة على القابلية أو الصلاحية أو نحو ذلك ، » .

— ومع هذا :
مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين فى قياسية السين والتاء لإفادة معنى حان ، أو كاد .

قياسية السين والتاء لإفادة معنى حان أو كاد(*)

١ – يتقول النحاة بقياسية استعمال أحرف الزيادة لمعانيها التى ذكروها فيما بحثوا ، ولكن منهم من قال بقياسية بعض منها ، ومنهم من أشار إلى كثرة ما يرد من الصيغ على مثال بعض .

ومن أحرف الزيادة : السين والتاء ، وقد أوضح النحاة لها جملة معان ، وقد سبق للمجمع أن أقر قياسية هذه الزيادة لمعنيين :

الأول : إفادة الطلب

الثانى : إفادة الصيرورة

ثم أقر من بعد قياسيتها لمعنى ثالث ، ذلك هو الجعل أو الاتخاذ ، فقال بقبول ما يصاغ من الكلمات على صيغة استفعل لهذا المعنى .

٢ – وأخيرا طالب الأستاذ الدكتور مصطفى جواد ، بأن تجاز قياسية السين والتاء للحينونة ، وأشار فى بحثه إلى أن الحينونة فيها معنى الطلب ، وإن كان إسناده إلى الجماد من طريق المجاز ، وأوضح أن هذه الصيغة تصلح لمقابل أجنبى متداول ، وهو مايفيد القابلية أو الصلاحية .

٣ – وإذا بحثنا فى معانى حروف الزيادة ، وجدنا أن الهمزة أيضا تؤدى هذا المعنى الذى يراد التعبير عنه بالسين والتاء .

ففى متن اللغة كثير من الأمثلة ، نذكر منها :

أحصد الزرع .

أقطف العنب .

أركب المهر .

أقرن الدمّل .

فالهمزة فى هذه الجمل لإفادة ذلك المعنى ، فالزرع قارب حصاده ، والعنب حان قطافه ، والمهر كاد أن يصلح للركوب ، والدمل قارب أن يتفقأ .

(*) بحث بقلم الأستاذ محمد شوقى امين–خبير لجنة الاصول.

واللغويون فى تفسير الأفعال التى ترد من هذا الباب يستعملون فعل : دنا أو حان أو كاد .

٤ — وكان الدكتور مصطفى جواد محقا فى ملاحظاته أن السين والتاء للحينونة تطوى معنى الطلب ، فقد ذكر « ابن سيده » فى مخصصه فى باب استفعلت أن الطلب هو الأصل فى استعمال السين والتاء ، وما تفرغ على ذلك من المعانى محمول عليه .

٥ — بقى تأييد إسناد الطلب مجازا إلى غير الإنسان ، فالاستعمال العربى الفصيح لاينكر إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل على الحقيقة ، فكثيرا ما يعبر عن الجماد بفعل الإنسان ، ومنه قول الراجز : * امتلأ الحوض ، وقال قطنى * .

وينسب الرواة إلى « أبى فراس » أنه سأل « الصولى » : هل تعرف العرب فى لغتهم إرادة لغير مميز ؟ .

فأنشد « الصولى » قول الراعى :

فى مهمه فلقت به هاماتها فلق الفئوس إذا أردن نصولا

ومثل ذلك ما حدث به أبو محمد اليزيدى ؛ إذ قال : كنت والكسائى عند الفارسى ابن الحسن فجاء غلام له ، وقال : يامولاى ، كنت عند فلان فإذا هو يريد أن يموت ، فضحكنا ، فقال : م ضحكتما ؟ لقد قال الله تعالى : ﴿ فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه ﴾ وإنما هذا مكان : يكاد (*) .

٦ — وعلى هذا يجوز أن يبيح المجمع استعمال السين والتاء لمعنى الحينونة أو الدنو أو المقاربة أو ما يكاد يكون ، تعويلا على احتمال معنى الطلب ، وقبول إسناده إن أسند إلى غير الإنسان من باب إضافة الفعل إلى ما ليس له بفاعل على الحقيقة من طريق المجاز واستئناسا بما ورد من أمثلة كثيرة على هذا الغرار .

(*) رجع فى ذلك إلى مصادرشتى فى النحو منها : شرح الشافية ١ ص ٨٤ — المخصص ج ١٤ ص ١٨٠ — قرار المجمع فى استفعل للطلب والصيرورة فى الدورة الأولى — قرار المجمع فى السين والتاء للاتخاذ أو الجعل فى الدورة الحادية والثلاثين — قرار المجمع فى استهدف الشىء بمعنى جعله هدفا فى الدورة الحادية والثلاثين — مذكرة الأستاذ الشيخ محمد على النجار فى الدورة الحادية والثلاثين للمجمع ؛ بحث الدكتور مصطفى جواد فى الدورة الثالثة والثلاثين للمجمع . (أبواب : دنو أوقات الأشياء وحينونتها ، وإضافة الفعل إلى ماليس له بفاعل على الحقيقة ، وألف الحينونة فى فصل الألفات من فقه اللغة وسر العربية) .

١٥ – جواز استعمال (أىّ) للإبهام والتعميم
فى مثل قول الكتاب « اشْتَرِ أَىَّ كِتابٍ »

« شاع بين الكتاب مثل قولهم : « اشتر أىَّ كتَاب » باستعمال « أىّ » مضافة إلى اسم نكرة ، ومثل قولهم : « اشْتَرِ أىَّ الكُتُبِ » بإضافتها إلى معرفة ، ومثل قولهم : « لاتُبالِ أىَّ تهديد » بإضافتها إلى مصدر ، والمقصود فى كل هذه الاستعمالات الإبهام والتعميم والإطلاق .
ولا بأس بتجويز ذلك كله استناداً إلى أن « أىّ » تحمل فى مختلف دلالاتها – ومنها الوصفية – معنى الإبهام ، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه ، ويجوز أن يضاف إلى معرفة ، وحينئذ يكون موصوفها معرفة ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبعيض فى استعمالها نائبة عن المصدر ، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأُخرى » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين بحثا عنوانه « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » وكانت المسألة الأولى « أى » فى مثل قول الكتاب : « اشتر أى كتاب » فالباحثون يخطئونها ويقولون الصواب : اشتر كتاباً ما . وحجتهم أن « أى » الوصفية لايحذف موصوفها ، وذكر الأستاذ عبد الحميد حسن أن الأستاذ عبد القادر المغربى علل لهذا التعبير بأن « أى » شرطية ، وأن الأستاذ إبراهيم مصطفى رأى تخريجه على أن « أى » صفة لنكرة محذوفة .

وقد عقب الأستاذ عباس حسن بأن هذا التعبير مسموع فى قول القائل :

إذا حارب الحجاج أى منافق ... علاه بسيف كلما هز يقطع

وفى قول لعلى : « اصحب الناس بأى خلق » . وبأن ضوابط النحو لاتمنع حذف الموصوف قبل أى النعتية كما فى تفسير قوله تعالى :

(« فعدلك فى أى صورة ما شاء ركبك») .

٢ – وقد نظرت اللجنة فى هذه المسألة ، وكان فيما عرض من الآراء ما يأتى:

– أن ورود هذا التعبير فى بيت من الشعر وفقرة من النثر كاف للاحتجاج له ، ففى ص ٣٤٥ من الوساطة : « نتكلم بما تكلموا به ، وواحدهم كالجميع ، والنفر كالقبيلة ، فإذا سمعنا من عربى كلمة اتبعناها » .

– أن « أى » فى قول الشاعر :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل ... على أينا تعدو المنية أول

يمكن أن تكون إبهامية صفة لموصوف محذوف ، أى على أى واحد منا ، والقرينه تدل على المحذوف .

– أنه لامانع من أن نضيف إلى معانى « أى » التى ذكرها النحاة معنى سادسا هو الإبهام .

٣ – مع هذا مذكرة للأستاذ عطية الصوالحى ، وأخرى للأستاذ عباس حسن .

« أى » الكمالية

وقولهم : اشتر أى كتاب شئت ، أو قولهم اشتر أىَّ كتاب (*)

في المغنى وشرح الدمامينى ج ١ ص ١٦٩ :

و (الرابع) من أوجه « أى » أن تكون دالة على معنى الكمال ، فتقع صفة للنكرة نحو (زيد رجل أى رجل) أى كامل فى صفات الرجال ، ونحو قول الشاعر :

دعوتُ امرأً أى امرئٍ فأجابَنِى * فكنتُ وإيّاه مَلاذاً ومَوْئِلا

وحالا من معرفة (كمررت بعبد الله أى رجل) وكقول الشاعر :

فأومأتُ إيماء خَفِيًّا لحَبْتَرٍ * فلِلّه عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيّما فتى

قال فى التسهيل : ويلزمها فى هذين الوجهين الإضافة لفظا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى ، أو معنى لا لفظا ، ومراده بالوصف ما تعلق به وصف فى الجملة أعم من أن يكون تابعا أو غيره ، يشمل الموصوف الاصطلاحى وذا الحال ، ومثال الإضافة إلى ما يماثل معنى فقط فى الموصوف قولك : مررت برجل أى إنسان ، وأما ما يماثل معنى فى ذى الحال ، ومعنى ولفظا فى الموصوف فقد مر التمثيل له . انتهى .

يؤخذ من هذا القول أمور هى فى الواقع شروط لاستعمال « أى » الوصفية :

١ — أحدها : أن تكون دالة على الكمال ، ويؤيد هذا قول الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٤ « فأى » إنما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح . ويريد بالصفة هنا النعت .

٢ — الثانى : أن ماتعلق به الوصف بأى الكمالية يكون نكرة إذا كان منعوتا ، ويكون معرفة إذا كان صاحب حال .

٣ — الثالث : لزوم إضافتها لفظا إلى نكرة تماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط .

(*) بحث للأستاذ عطية الصوالحي — عضو اللجنة .

ويزاد شرط رابع وهو : أنه لايحذف موصوفها إلا شاذا مسموعا كما صرح به فى النصوص الآتية :

(ا) قال يس فى حاشيته على التصريح ج ٢ ص ٦٥ فى باب إعمال اسم الفاعل :

« وأجاز – أى الكسائى – » أنا زيدا ضارب أى ضارب « دون » أنا ضارب أى ضارب زيدا ومقتضى قوله (دون كذا) أنه – أى اسم الفاعل – لايعمل إلاإذا كان وصفه بعد العمل . وأول ابن مالك « أنا زيدا ضارب أى ضارب » على أن « أيا » خبر ثان ، وليس بشىء ؛ لأن « أيا » لايحذف موصوفها إلاشاذا مسموعا ، لأنها لم تتمكن تمكن الصفات انتهى .

(ب) وفى الدرر اللوامع ج ١ ص ٧١ :

قالوا : فارقت « أى » سائر الصفات فى أنه لايجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه لاتقول « مررت بأى رجل » ، وذلك لأن المقصود بالوصف « بأى » إنما هو التعظيم والتأكيد ، والحذف يناقض ذلك . انتهى .

(ج) وفى شرح ابن يعيش المفصل ج ٣ ص ٤٨ :

وقالوا « مررت برجل أى رجل وأيما رجل » وبرجلين أى رجلين وأيما رجلين ، وبرجال أى رجال وأيما رجال ، أرادوا بذلك المبالغة ، « فأى » هنا ليس بمشتق من معنى يعرف ، وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة فى مدحه مما يوجبه ذلك الاسم فكأنك قلت : كامل فى الرجولة :

وجاء فى ص ٦٠ ج ٣ أيضا :

« وهذا باب واسع » يعنى حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة – أى غير جملة وغير شبهها – متمكنة غير ملبسة نحو قولك « مررت بظريف ، ومررت بعاقل ، ومشبههما » من الأسماء الجارية على الفعل .

فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو « مررت برجل أى رجل ، وأيما رجل » فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، لأن معناه كامل وليس لفظه من الفعل. انتهى .

ومما ورد فيه حذف موصوف « أى » شذوذا قول الفرزدق :

إذا حاربَ الحجّاجُ أى مُنافِقٍ　　علاهُ بسَيْفٍ كُلما هُزَّ يقْطعُ

التقدير : حارب منافقا أى منافق . وقال أبو حيان :هذا عند أصحابنا فى غاية الندور .

(الدرر اللوامع)

وقول نابغة بنى شيبان :

ألا رُبَّ ناه عن أمورٍ وإنّه　　بأى أُمورٍ مشاها الجَدِيرُ

التقدير : بأُمور أىّ أمور ؛ أىْ عظيمة .　　(الديوان)

وقول جميل :

بُثَيْنَ الْزَمِى « لا » إنَّ « لا » إنْ لَزِمْتِه　　على كَثْرةِ الواشِينَ أىُّ مُعِينِ[1]

يقول : نعم العون قولك : « لا » فى رَدِّ الوُشاةِ وإن كَثُروا .

هذا :

ولم أعثر فى الكلام على نص يحتج به على جواز حذف موصوف أى الكمالية وإقامتها مقامه . أما « أى » فى قوله تعالى ﴿فى أى صورة ماشاء ركّبك﴾ فقد اختلفوا فى حقيقتها على النحو الآتى :

ففى حاشية الشهاب على البيضاوى :

١ – (قوله أى ركبك) « أى » استفهامية ، والجار والمجرور متعلق بركبك و (ما) زائدة ، وجملة (شاء) صفة صورة ، والاستفهام مجاز للتعجب ،ومآله ؛ إلى أنه وضعك فى صورة عجيبة اقتضتها مشيئته ، أو فى صورة متميزة متعينة ،أو الظرف حال أى ركبك كائنا فى أى صورة أرادها . وتعلق الظرف « بركبك » هو قول الجمهور كما قال أبو حيان فى البحر .

---

(١) فى اللسان (عون) روايته « أى معون » قيل أصله معونة حذفت منه الهاء ، وهو شاذ لأنه ليس فى كلام العرب مفعل – بفتح الميم وضم العين – بغير هاء قال الكسائى : لايأتى فى المذكر مفعل – بضم العين – إلا حرفان جاءا نادرين لايقاس عليهما المعون والمكرم وأنشد بيت جميل : بثين الزمى « لا » . . . »

٢ — (قوله والظرف صلة عدالك) أى على الشرطية — أى شرطية (ما) — لأن معمول ما فى حيز الشرط لايجوز تقديمه عليه ، واعترض عليه بأن (أى) اسم استفهام له الصدر ، فكيف يعمل فيه ما قبله ، وكونه فيه معنى التعجب أى صورة عجيبة كما فى الكشاف لايسوغه كما لا يخفى ، والصواب أن يتعلق بمقدر .

والمعترض لم يفهم مراده[1] ، فإنه أراد أنها « أى » الدالة على الكمال وهى صفة هنا حذف موصوفها ، زيادة فى التفخيم والتعجيب ، وأصله : فى صورة أى صورة كما تقول : مررت برجل أى رجل ، و « أى » الكمالية منقولة من الاستفهام ،لكنها لانسلاخ معناه عنها بالكلية عمل فيها ماقبلها كما فى المثال المذكور ، وهذا لاشبهة فيه ، فمن توهم أنه هنا للاستفهام فقد وهم . لكن الكلام فى جواز حذف موصوف « أى » الكمالية . انتهى .

وهذا الرأى الأخير ممرض بحذف موصوف أى ، وهو رأى لبعض المتأولين كما صرح به أبو حيان فى البحر . فالآية ليست بحجة فى جواز حذف موصوف « أى » الكمالية ، لاحتمال كونها استفهامية للتعجب ، وهو الأظهر .

من هذا البيان يتضح أن قول الناس « اسلك أى طريق شئت ، وخذ أى كتاب أردت » ليست « أى » فيه كمالية لفقد شرطين من شروطها الأربعة السابقة أحدهما : عدم الدلالة على الكمال ، والآخر : حذف موصوفها الواجب ذكره .

لكن يمكن الحكم بصحة ذلك القول إذا قدرت فيه « أى » موصولة على مذهب ابن عصفور ، وابن الضائع فإنهما أجازا إضافة «أى» الموصولة إلى النكرة ، وجعلا من ذلك قوله تعالى ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ﴾ « فأى » عندهم موصولة و « يعلم » بمعنى يعرف ، والتقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه . التصريح حـ ١ ص ١٣٥

ولقول ابن عصفور وابن الضائع وجه من القياس فقد قال الدماميني فى حاشيته على المغنى (حـ ١ ص ١٧١) وقال يس (فى حاشيته على شرح الفاكهى لقطر الندى حـ ١ ص ٢٣١) :

(١) أى مراد البيضاوى .

« قال بعض المتأخرين : القياس يقتضى جواز إضافة « أى » الموصولة إلى نكرة ، إذ ليس المراد بالإضافة تعريفها بالصلة كغيرها من الموصولات على القول المختار ، وإنما المقصود من إضافتها بيان الجنس الذى هى بعض منه ، وذلك حاصل بالنكرة ، قال : فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه معرفة إصلاح اللفظ ؛ كى لايضاف ماأريد به التعريف إلى ماهو نكرة فيحصل تدافع فى الظاهر .

وقد ورد فى الكتاب (حـ ١ ص ١١٧) تحت عنوان : « هذا باب مايكون من المصادر مفعولا » « وتقول : سير عليه أيَّما سير سيرا شديد ا ، كأنك قلت : سيرعليه بعيرك سيرا شديدا ، وتقول سيرعليه سيرتان أيَّما سير ، كأنك قلت سير عليه بعيرك أيما سير ، فجرى مجرى ضرب زيد أيَّما ضرب ، وضرب عمرو ضربا شديدا » .

« فأى » فى هذه الأمثلة مبهمة : تحتمل الدلالة على البعض وعلى الكمال ،وقد أشار السيوطى فى الهمع إلى دلالتها على البعض فقال فى جـ ١ ص ١٨٧ فى مسائل اختصاص المصدر :

« الثالثة : يقول مقام المصدر المبين ما أضيف إليه من كل وبعض نحو « فلا تميلوا كل الميل » ولمته بعض اللوم ، وما أدى معناهما نحو ضربته أى ضرب » .

ويؤخذ من كلام الرضى أنها فى مثل هذا بمعنى بعض ، قال فى شرح الكافية جـ ١ ص ١١٥ فى المفعول المطلق المبين للنوع :

« وأما أن يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر : إما بمن نحو ضربته أنواعا من الضرب ، وإما بالإضافة ، وذلك إما فى « أى » نحو ضربته أى ضرب ، وإما فى أفعل ،التفضيل نحو ضربته أشد الضرب ،وقدمت خير مقدم ؛ لأن « أيا » وأفعل التفعيل بعض مايضافان إليه » ثم قال : « ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه : أى ضربا أى ضرب ، وضربا أشد ضرب » وعلى قول الرضى الأخير تكون «أى »كمالية ، لابمعنى « بعض » ويكون معنى قوله « ضربته أى ضرب» ضربته ضربا عنيفا ، ولعل الذى سوغ حذف ، الموصوف حينئذ اشتمال الفعل على حروفه ، ودلالته على معناه ، فكأنه مذكور ،

وفى بعض أمثلة سيبويه ما يشير إلى هذا المعنى ، ومما بين به قول الرضى يفسر قول ابن يعيش فى ج ١ ص ١١٢ [١] .

« والحق فيها أنها صفات حذف موصوفها » وإلاكان مناقضا نفسه ، فقد صرح فى ج ٣ ص ٦٠ بامتناع حذف موصوف « أى » وساق علة المنع كما هو مذكور فيما سلف من هذه المذكرة .

ويؤخذ من أقوال هؤلاء العلماء أن « أيا » حين تستعمل نائبة عن المصدر النوعى فى باب المفعول المطلق تكون مقصورة فى دلالتها على بعض المضاف اليه [٢] ، دون معنى زائد عليه كالاستفهام والشرط وغير هما ، فإذا قيل (ضربته أى ضرب) كان المعنى : ضربته بعض الضرب .

ولما كان هذا البعض مبهما مجهولا كما يقول صاحب المصباح فى مادة « أى » كان الدال عليه وهو « أى » مبهما مجهولا أيضا . وعلى هذا تكون « أى » النائبة عن المصدر النوعى مبهمة وحينئذ يقاس عليها ما يجرى فى الأساليب الشائعة بين الناس ، كقولهم أعط فلانا أى عطاء ، ولا تعبأ بأى تهديد ، وليس عندى أى مانع . « فأى » فى هذه الجمل مبهمة ، لدلالتها على بعض مجهول القدر ، هذا إذا كانت « أى » مضافة إلى نكرة كما سبق ، فإن كانت فى كلامهم مضافة إلى معرفة أو مقطوعة عن الإضافة كقولهم (خذ من الكتب أيها ، وادفع من الثمن أيا) ونحو ذلك كانت موصولة محذوفة الصلة ؛ إما لفهم معناها كقول الشاعر :

إذا ما قيل أيهما لأىٌّ   تشابهت العبِدَّى والصميم [٣]

---

(١) قال : فأما قولهم (ضربته أنواعا من الضرب ، وأى ضرب وأيما ضرب) فهذه تعمل فيها الأفعال التى قبلها ، وانتصابها ، على المصدر ؛ والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها فكأنه إذا قال : ضربته أنواعا من الضرب فقد قال : ضربته ضربا متنوعا أى مختلفا ، وإذا قال : أى ضرب ، وأيما ضرب ، فقد قال ضربته ضربا أى ضرب وأيما ضرب على الصفة ، ثم حذف الموصوف ، وأقيم الصفة مقامه . أ هـ .

(٢) ويؤيد دلالتها على البعض « ما نقلة صاحب التاج عن ابن جنى فى المحتسب ، قال : ومعنى « أى » أنها لبعض من كل ، فهى تصلح للأزمنة صلاحها لغيرها ، إذا كان التبعيض صالحا لذلك كله . أ هـ

(٣) العبدى مقصور ، والعبداء ممدود ، والمعبوداء بالمد ، والمعبدة : أسماء جموع لعبد ، كما فى اللسان ، والصميم : الخالص : يقال : هو من صميم قومه إذا كان من خالصهم ، اللسان .

قال فى اللسان : فتقديره : إذ قيل : أيهم لأى ينتسب ، فحذف الفعل لفهم المعنى .

وإما لقصد الإبهام كما يقال « لا يعرف أيا من أى » إذا كان أحمق (اللسان) وفى حذف الصلة بهذين الغرضين – وإن لم تكن صلة أى – يقول أصحاب التصريح ج١ ص ١٤٣ : « يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل ، أو قصد الإبهام ولم تكن صلة (أل) فالأول كقوله :

نحن الأُلى فاجمع جمو عك ثم وجِّهْهم إلينا

أى نحن الأُلى عرفوا بالشجاعة .

والثانى : كقولهم « بعد اللتيا والتى » : أى بعد الخطة التى من فظاعة شأنها كيت وكيت ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه « والحذف للإبهام لايحتاج لدليل كما قال يس (قوله أو قصد الإبهام) ظاهره أنه لايحتاج حينئذ لدليل .

وأما نحو قولهم (اشتر الكتاب أيا كان ثمنه) فأى فيه شرطية حذف جوابها لتقدم مايدل عليه إذ المعنى : أيا كان ثمن الكتاب فاشتره .

والخلاصة : أن كل ما يجرى على ألسنة الناس من أساليب « أى » له وجه صحيح قريب أو بعيد فى لغة العرب ، وبعد .

فهذا الذى تقدم هو آخر ما وصل إليه بحثى ، أتقدم به إلى لجنة الأُصول الموقرة لترى رأيها فيه .

والله الموفق ، والسلام عليكم ورحمة الله .

حول تعبير «اشتر اى كتاب(*)»

١ — من أحكام «أىّ» النعتية وجوب إضافتها لفظا ومعنى ، وأن يكون «موصوفها» نكرة فى الأغلب ، وأن تكون هذه النكرة مذكورة ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه — فى رأى كثير من النحاة — حذفها ، كالذى ورد فى قول شاعرهم :

إذا حارب الحجّاج أىّ منافق علاه بسيف كلما هُزّ يقطع

ويقول السيوطى فى الهمع[1] إن «هذا فى غاية الندور» فلا يصح عندهم محاكاته ثم يزيدون التعليل لتأييد رأيهم بما نقله صاحب الدرر اللوامع[2] ، وينتهون منه إلى وجوب ذكر المنعوت .

لكن رأيهم هذا مردود بما يأتى :

١ — السماع نظما ونثرا . فمن النظم البيت القديم السالف الذى حكموا عليه بالشذوذ ، غافلين عما يدعمه من أمثلة فصيحة أخرى ، ولاسيما النثرية ، كقول على ابن أبى طالب : «اصحب الناس بأىّ خلق شئت يصحبوك بمثله»[3] يريد : بخلق أى خلق . وهى لا تصلح هنا أن تكون موصولة ، لأن الموصولة لا تضاف فى رأى جمهور النحاة إلى نكرة ، كما لا تصلح أن تكون نوعا آخر . فورود موصوفها محذوفا فى الشعر وفى نثر الإمام علىّ أفصح البلغاء يبيح الحذف الذى يُعَد قليلا بالنسبة للإثبات ولكن هذه القلة النسبية لاتمنع القياس — كما هو معروف — وبخاصة إذا عرفنا أن الضوابط النحوية العامة لا تمنع الحذف واعتبار «أىّ» صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف فى هذا ، ولا شئ يمنع من الأخذ به ، قياسا على ماجاء فى القرآن الكريم[4] وما صرح به المفسرون على الوجه المبين فى القول التالى :

٢ — قال تعالى : ﴿ يأيها الإنسان ما غرّكَ بربكَ الكريم الذى خلقك فسوّاك فعدلك فى أىّ صورةٍ ما شاء ركّبك[4] .... ﴾ للمفسرين فى هذه الآية آراء ، يعنينا منها ما قاله الألوسى ونصه :

(*) **بحث للأستاذ عباس حسن — عضو اللجنة .**

(١) جـ ١ ص ٩٣

(٢) جـ ١ ص ٧١

(٣) راجع ص ٧٨ من كتاب سجع الحمام فى حكم الإمام .

(٤ و ٤) فى سورة الانفطار .

﴿فى أىّ صورةٍ ما شاء ركبك﴾ أىْ : ركبّك ووضعك فى أىّ صورة اقتضتها مشيئته تعالى ، وحكمته جل وعلا ، من الصور المختلفة ، فى الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، ونحوها .

فالجار والمجرور متعلق «بركبك» و «أىّ» للصفة ، مثلها فى قوله :

أرأيت أىّ سوالفٍ وخـــدودٍ برزَتْ لنا بين اللوى وزَرُودِ

ولما أريد التعميم لم يذكروا وصفها ، وجملة : «ما شاء» صفة لها ، والعائد محذوف ، و «ما» مزيدة . وجاز . . . . . وجاز . . . . . .

وقيل : «أى» موصولة ، صلتها «ما شاء» كأنه قيل : ركبك فى الصورة التى شاءها . لكن صرح أبو على فى التذكرة بأن «أيا» الموصولة لا تضاف لنكرة ، وقال ابن مالك فى باب الإضافة من ألفيته :

. . . . واخصُصَنْ بالمعرفهْ موصولةً أياً ، وبالعكس الصّفهْ

«و . . . و . . . . » إلى أن قال : « ويجوز أن يكون الجار متعلقا « بعدلك » وحينئذ يتعين فى «أىّ» الصفة ، كأنه قال : فعدلك فى صورة أىّ صورة ، أىْ فى صورة عجيبة ، ثم حذف الموصوف ، زيادة للتفخيم . و «أىّ» هذه منقولة من الاستفهامية لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها ، ويكون : « ماشاء ركبك » كلاما مستأنفا . وما موصولة ، أو موصوفة ، مبتدأ ، أو مفعولا مطلقاً « لركبك » أى ما شاء من التركيب ركّبك فيه ، أو : تركيبا شاء ركبك) اه ألوسى .

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام عربى ، وأن نجد بين النحاة وغيرهم من يقول : أن حذف الموصوف بأى الوصفية سائغ (كما قال الهمع فى باب الموصول[1]) .

---

(١) جـ ١ ص ٩٧ ونص عبارته : (تقع «أى» شرطا ، واستفهاما ، وصفة نكرة حذفها نادر ، وقيل سائغ ...) اهـ.

١٦ – لحوق علامة التثنية أو الجمع
بالفعل الذى فاعله اسم ظاهر

(طلب المؤتمر سحب هذا القـرار)

«لا مانع من لحوق علامات التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو مجموع ، وذلك استنادا إلى ما ورد فى القرآن الكريم مما ظاهره إجازة ذلك ، مثل قوله تعالى :﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ ، وقوله سبحانه :﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ ، وفى قوله صلى الله عليه وسلم «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و لائكة بالنهار » وسمى ابن مالك هذه اللغة لغة «يتعاقبون فيكم» والتأويل فى الآيتين الكريمتين وفى الحديث الشريف خلاف الأصل ، ولا مقتضى له ، وقد ثبت أن هذه لغة جمع من قبائل العرب ، منهم طئ وأزد شنوءة ، وقد ورد هذا كثيرا فى الشعر العربى المحتج به ، كما ورد فى شعر فحول الشعراء فى العصر العباسى ، كأبى تمام وأبى نواس والبحترى والشريف الرضى والمتنبي وأبى العلاء وأبى فراس ، وقد احتج بكلامهم الرضى فى شرح الكافية ، وكذلك احتج به غيره من علماء العربية . وأما التأويل بجعل الاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ مؤخرا ، فإنه يخرج الأسلوب عن كونه لغة قوم بأعيانهم ؛ لأن بدل الاسم الظاهر من الضمير ، وتأخير المبتدأ عن خبره لا يختص بلغة قوم معينين ، وقد نص العلماءُ على أن ذلك الأسلوب لغة قوم بأعيانهم . أما تأويل الحديث بأنه قطعة

---

* وافق المؤتمر فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين على أن يطلب إلى مقرر اللجنة سحب هذا القرار وفيما يلى البيان بالموضوع :

١ – فى البحث الذى قدمه الأستاذ عباس حسن إلى مؤتمر المجمع فى دورته الخامسة والثلاثين بعنوان « بعض الشوائب فى النحو » التمثيل لذلك بما منعه النحاة من اتصال علامة التثنية أو الجمع بالفعل إذا كان فاعله اسما ظاهرا ، مع ورود ذلك فى آية قرآنية وفى أبيات من الشعر ، ولكن النحاة يؤولون ذلك لمخالفته لقاعدة هى عندهم ثابتة ركينة . وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول . وقد نظرت اللجنة فى ذلك ، وعرض الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أن ابن هشام فى أوضح المسالك يسجل أن ليس فى الأمر تأويل ، وإنما هو لغة لقبائل بأعيانها مثل : طيء وأزد شنوءة ، وأما القول بأن ذلك على تقديم خبر أو على الإبدال فإن هذا لا يختص بلغة قوم بأعيانهم . وأضاف الأستاذ الشيخ محيي الدين أنه جمع من هذه اللغة أكثر من عشرين شاهد لشعراء جاهليين وامويين وعباسيين ومحدثين ، فلم تكن هذه اللغة مهجورة فى الاستعمال ولا بعيدة من الفصاحة .

٣ – لما عرض هذا القرار على المؤتمر رئى سحبه ، فووفق على ذلك .

٤ – ومع هذا مذكرة للأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وعنوانها : « الشواهد على لحوق علامة التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر » .

مختصرة من حديث مطول رواها مالك فى «الموطإ»،والمطول هو : «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار » فتأويل غير مستساغ ؛ لأن العلماء أجازوا المتمكن من اللغة أن يروى الحديث بالمعنى .

لذلك تقرر اللجنة ما يأتى :

«يجوز إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو مجموعا جمعا لمذكر أو مؤنث ، أو ما يدل على أحدهما ،أن تلحق الفعل المسند إلى أحدهما علامة التثنية أو علامة الجمع ،كما ألحق جميع العرب علامة التأنيث بالفعل المسند إلى المؤنث » .

الشواهد على لحوق علامات التثنية والجمع

بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو مجموع(*)

(أ) من القرآن الكريم :

١ ـ قوله تعالى : ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ .

٢ ـ قوله سبحانه ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ .

(ب) فى الحديث النبوى الشريف :

١ ـ قوله صلى الله عليه وسلم : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »

٢ ـ فى صفة سجود النبى صلى الله عليه وسلم عن وائل بن حجر « فوقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » .

٣ ـ قوله صلى الله عليه وسلم : « يخرجن العواتق وربات الخدود » .

(نقل الحديثين الآخرين أبو القاسم السهيلى على أنهما يرويان فى الصحاح) .

(ج) فى الشعر :

١ ـ الجاهلى :

قول عمرو بن ملقط :

أُلْفِيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية

٢ ـ الأموى :

نسيا حاتم ثم أوس لدن فاضت عطاياك يا ابن عبد العزيز

وقول الآخر :

يَلومُونَنى فى اشتراء النَّخيل أهْلِى ، فكُلُّهُم يَعْذِلُ

(*) مذكرة للأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ـ عضو اللجنة .

وقول يزيد بن معاوية :

يدورون لى فى ظل كل كنيسة فينسوننى قومى ، وأهوى الكنائسا

وقول عبد الله بن قيس الرُّقَيات :

فإن نفن لا يبقوا أولئك بعدنَا لذى حرمة فى المسلمين حريم

وقول الآخر :

نَصَرُوك قومى ، فاغتَرَرْتَ بنصرهم ولو أنهم خَذَلُوك كنت ذليلا

وقول العتبى :

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى فأعرضن عنى بالخدود النواضر

وقول الفرزدق :

ولكنْ دياقٌ أبوه وأمه بِحَوْران ، يعصرن السليط أقاربُه

وقول أعرابى :

لئن طلن أيامى بحزوى لقد أتت علىّ ليالى بالعقيق قصارى

وقول عمرو بن مبرد العبدى :

وأدركنه جداته فخلجنه ألا إن عرق السوء لا بد مدرك

٣ـ فى شعر العباسيين :

قول أبى فراس الحمدانى :

نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب

قول أبى تمام :

أغرت هموى ، فاستلبن فضولها نومى ، ونحن على فضول وسادى

وقوله أيضا :

وغدا تبين كيف غب مدائحى   إن ملن بى هممى إلى بغـــداد

وقول أبى نواس :

كأن سعدى إذ تودعنـــا   وقد اشرأب الدمع أن يكفا

رشأ تواصين القيـــان بـــه   حتى عقدن باذنـــه شنفـــا

وقوله أيضا :

الحمد لله ، ليس لى نســب   قد خف ظهرى وقـــل زوارى

وأحسن نفس التعـــزى عن   شىء فولى ، وبتن أوطـــارى

وقول الشريف الرضى :

نهضت وقد قعدن بى الليـــالى   فلا خيل أعن ولا ركـــاب

وقوله أيضا :

أوردنه أطراف كل فضيـــلة   شيم تساندها عـــلا ومناقب

وكثرة مجىء ذلك فى شعر فحول البلغاء من المحدثين ، يدل على أن هذه اللغة لم تكن مهجورة فى الاستعمال ولا بعيده من الفصاحة .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

وكيل أول
رئيس مجلس الادارة
على سلطان على

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٥/٥٠٥٧

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٧٧٢٢ س ٢٠٠٨ - ١٠٠٠